النـزاع في اليمن

أحلك الأوقات في أبيـن

منظمة العفو الدوليـة

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2012
Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2012

رقم الوثيقة: AI Index: MDE 31/010/2012 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: منظمة العفو الدولية،
الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. ولهذه المطبوعة حقوق طبع، ولكن يجوز إعادة إنتاجها بأية وسيلة من دون دفع رسوم، وذلك لغايات دعوية ونضالية وتعليمية، ولكن ليس لإعادة بيعها. ويطلب أصحاب حقوق الطبع تسجيل مثل هذا الاستخدام لديهم لأغراض تقييم التأثير. أما نسخها في أي ظروف أخرى، أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة أو التكييف، فإنه يتطلب إذناً خطياً مسبقاً من الناشر، وقد يُطلب دفع رسوم مقابل ذلك. لطلب الإذن أو لأي استفسار آخر يُرجى الاتصال بـ copyright@amnesty.org

صورة الغلاف: مبنى في زنجبار دُمر أثناء القتال، يوليو/تموز 2012. © Amnesty International

amnesty.org

قائمة المحتويات

1. مقدمة 7

حول هذا التقرير 9

2. خلفية..... 11

النشاط الإسلامي المسلح في اليمن 11

الصلة بين تنظيم القاعدة وجماعة أنصار الشريعة 13

النزاع في أبين، 2011-2012 14

3 الانتهاكات على أيدي "جماعة أنصار الشريعة" 17

عمليات القتل خارج إطار القانون 19

عمليات القتل غير القانوني الأخرى..... 22

التعذيب وغيره من ضروب العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة..... 23

القيود على حرية التعبير والمُعتقد 24

انتهاكات حقوق المرأة..... 26

القيود المفروضة على الحق في التعليم 27

4. الانتهاكات على أيدي الطرفين إبَّان النزاع 30

الانتهاكات على أيدي أنصار الشريعة..... 30

الانتهاكات على أيدي القوات الحكومية 37

5. الأطر القانونية الدولية المنطبقة 45

القانون الدولي الإنساني: حماية الحقوق في أوقات الحرب والسلم..... 45

القانون الدولي الإنساني: حماية الأفراد في النزاع المسلح..... 46

القانون الجنائي الدولي 48

6. خاتمـة وتوصيـات 49

إلى الحكومة اليمنية 50

إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وجماعة أنصار الشريعة 52

الملحق 1 53

الملحق 2 53

الملحق 2 54

الملحق 3 55

الملحق 4الهوامش 56

الهوامش 57

Map No. 3847 Rev. 3 UNITED NATIONS
January 2004

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section

© United Nations خريطة اليمن

1. مقدمـة

"نظرتُ داخل البئر... واستطعتُ أن أُحصي أربع جثث... كانت منتفخة... وكان الشخص الملقى في الأعلى معصوب العينين..."

صحفي يتذكر ما شاهده في "عمودية" بالقرب من زنجبار في يونيو/حزيران 2012 .

تمكَّنت "جماعة أنصار الشريعة"، وهي جماعة مسلحة تنتمي إلى "القاعدة في جزيرة العرب" من بسط سيطرتها على مدينة جعار الصغيرة الواقعة في محافظة أبين بجنوب اليمن في مطلع عام 2011، وهي الفترة التي كانت السلطات اليمنية تقمع فيها بوحشية الاحتجاجات الكبرى التي دعت إلى تنحِّي الرئيس علي عبدالله صالح. ونجحت تلك الجماعة المسلحة في مهاجمة القوات الحكومية والمسؤولين الحكوميين، واستولت على مناطق واسعة بسرعة. وبحلول أواسط عام 2011، تمكنت من السيطرة على معظم المدن والقرى في أبين، ومنها زنجبار عاصمة المحافظة، التي تقع على بعد 60 كيلومتراً من عدن، ثاني كبريات المدن في البلاد.

وقد أدى القتال الذي نشب بين القوات الحكومية وجماعة أنصار الشريعة إلى نزوح السكان من أبين، عقب سيطرة تلك الجماعة المسلحة على زنجبار في مايو/أيار 2011. وتحولت بعض الأماكن إلى مدن أشباح، ومنها زنجبار والكود، لأن الناس لجأوا إلى عدن والمناطق الأكثر أماناً في أبين والمحافظات المجاورة. واستخدمت جماعة أنصار الشريعة مدينة جعار كقاعدة رئيسية لها، وساعدها على ذلك غياب السلطات الحكومية. أما الذين فروا من جعار، فقد فعلوا ذلك هرباً من الضربات الجوية للقوات الحكومية أو تهديدات أنصار الشريعة.

وخلال فترة حكم جماعة أنصار الشريعة في جعار التي دامت 14 شهراً، ارتكب أعضاؤها الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان في محاولة لبسط "النظام". وفرضت الجماعة عقوبات، من بينها القتل خارج إطار القانون وبتر الأطراف، على الأشخاص الذين اتهمتهم بالتجسس و"الشعوذة" والسرقة من جملة نشاطات أخرى. كما حاولت تطبيق معايير اجتماعية ودينية تمييزية وقمعية من خلال التهديد بالعنف. وعمَدت إلى ترهيب ومضايقة واعتقال نشطاء المجتمع الذين تصورت أنهم يتحدُّون حكمها. كما أحدثت خللاً في العملية التعليمية من خلال تقييد كيفية عمل المدارس، وفي خدمات الرعاية الصحية، وتورطت في أفعال إجرامية من أجل تمويل أنشطتها.

ومع تحوُّل الأوضاع في أبين إلى نزاع مسلح في أواسط عام 2011، تداخلت الانتهاكات التي ارتكبها أنصار الشريعة أحياناً مع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقواعد الحرب. وشملت تلك الانتهاكات تعريض المدنيين للأذى بشكل مستهتر بتخزين الذخائر والمتفجرات في المناطق السكنية المكتظة؛ وشن هجمات من المناطق الملاصقة للمنازل المأهولة بالسكان؛ وتوقيف المدنيين واحتجازهم وإساءة معاملتهم؛ وتقييد حرية الحصول على الرعاية الطبية؛ والاستخدام الكثيف للألغام ومصائد المغفلين.

© Based on an OCHA map خريطة محافظة أبين

كما كان رد القوات الحكومية على سيطرة أنصار الشريعة على الأراضي ينطوي على انتهاكات القانون الدولي الإنساني. فقد شنت القوات الحكومية غارات جوية واستخدمت الدبابات والمدفعية ومدافع الهاون لدحر أنصار الشريعة من أبين والمناطق المحيطة بها. وفي بعض الحالات على الأقل، استُخدمت هذه الأسلحة ضد المناطق السكنية بطريقة عشوائية وغير متناسبة، أسفرت عن سقوط وفيات في صفوف المدنيين. وفي حالات أخرى أصابت الضربات الجوية منازل مدنية، مما أسفر عن قتل وجرح مدنيين بدون ضرورة عسكرية، بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات الضرورية، من قبيل التحقق والتأكد من أن الهدف كان هدفاً عسكرياً. كما قامت السلطات بالحؤول دون إمكانية الحصول على الرعاية الطبية وأخضعت المقاتلين المشتبه بهم للاختفاء القسري.

وبحلول أواخر يونيو/حزيران 2012، دحرت القوات الحكومية قوات أنصار الشريعة من البلدات التي سيطرت عليها في أبين. بيد أن من بين الهجمات المسلحة التي ادعى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب أنه نفذها، أو التي نُسبت إليه، والتي وقعت منذ ذلك الحين: عمليات هجومية (بعضها عشوائي)؛ والهجمات على مواقع الجيش؛ واغتيال، أو محاولة اغتيال مسؤولين حكوميين وأمنيين في جنوب اليمن وفي أنحاء أخرى من البلاد، بما فيها صنعاء.

وفي تلك الأثناء، تُرك العديد من المدنيين في أبين والمحافظات المجاورة وهم متأثرون ومتضررون، بدون أن تتخذ الحكومة أو جماعة أنصار الشريعة أية خطوات من أجل ضمان حصولهم على الإنصاف مقابل الانتهاكات التي تعرضوا لها. وفي هذا التقرير تحث منظمة العفو الدولية جماعة أنصار الشريعة والحكومة اليمنية على احترام حقوق الإنسان في جميع الأوقات وعلى تحقيق الإنصاف لضحايا الانتهاكات. وبدون ذلك، لن يكون هناك أمل يُذكر في أن يستطيع اليمن تجنب تكرار الانتهاكات الموثَّقة في هذا التقرير، أو العمل من أجل بناء مستقبل أفضل، يتم فيه

احترام حقوق جميع اليمنيين وكرامتهم.

إن منظمة العفو الدولية تدعو الحكومة اليمنية إلى القيام بما يلي من جملة أمور أخرى:

- إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة ووافية، وفقاً للمعايير الدولية، في الحوادث التي تشير إلى أن قوات الحكومة أو الطائرات الأمريكية بدون طيار أو جماعة أنصار الشريعة قد ارتكبوا انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إبان النـزاع في أبين والمحافظات المحيطة بها، ومنها جرائم الحرب؛

- مقاضاة من يُشتبه في أنهم من مرتكبي جرائم الحرب وغيرها من الجرائم التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، حيثما توفرت أدلة مقبولة كافية وفي سياق إجراءات قانونية تحترم تماماً المعايير الدولية للمحاكمات العادلة وبدون اللجوء لفرض عقوبة الإعدام؛

- ضمان أن تتسق قواعد ومبادئ القوات اليمنية المتعلقة بمفاهيم الهدف العسكري والميزة العسكرية والتناسب اتساقاً تاماً مع القانون الدولي الإنساني؛ وأن يلتزم الجيش اليمني التزاماً تاماً بواجبه نحو اتخاذ التدابير الاحتياطية عندما ينفذ هجمات، ولاسيما فيما يتعلق بالتحقق من الأهداف وتوجيه تحذيرات كافية للمدنيين؛

- إصدار تعليمات واضحة لجميع أفراد القوات المسلحة وأجهزة الأمن بإعطاء الأولوية لمعالجة الأشخاص الجرحى، وليس لاستجوابهم، ومعاملة الجرحى معاملة إنسانية وحمايتهم ونقلهم إلى المستشفيات بدون تأخير؛ والسماح لسيارات الإسعاف بالوصول إلى الجرحى فوراً.

- وتدعو منظمة العفو الدولية أنصار الشريعة إلى مراعاة ما يلي من بين أمور أخرى:

- الالتزام العلني باحترام حقوق الإنسان المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمنصوص عليها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي العرفي، وإصدار تعليمات إلى أعضائها، تتضمن حظراً صارماً لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، من قبيل عمليات القتل غير القانوني والاختطاف والتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، كبتر الأطراف والجَلد؛

- عدم استخدام المناطق السكنية كقواعد للمقاتلين ومستودعات لتخزين الأسلحة والذخيرة؛ وإعطاء تعليمات للأعضاء بعدم شن هجمات من داخل المناطق المدنية؛

- عدم استخدام الألغام المضادة للأفراد والأسلحة العشوائية بطبيعتها، وتزويد السلطات اليمنية أو الهيئات الدولية بخرائط ومعلومات تحدد فيها المواقع التي زرع فيها أنصار الشريعة ألغاماً أرضية، أو تركوا خلفهم ذخائر وأعتده لم تنفجر ومصائد مغفلين، وذلك بهدف تجنب وقوع خسائر إضافية في صفوف المدنيين.

حول هذا التقرير

يستند هذا التقرير إلى النتائج التي توصلت إليها مبعوثة تقصي الحقائق التي أرسلتها منظمة العفو الدولية إلى اليمن في يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2012 للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولمتابعة البحوث المكتبية والمقابلات التي أجرتها بواسطة الهاتف من لندن في الفترة الواقعة بين أغسطس/آب وأكتوبر/تشرين الأول 2012. ويركز التقرير على الانتهاكات التي ارتكبتها مجموعة أنصار الشريعة عندما سيطرت على بعض المدن في جنوب اليمن، وخاصة في محافظة أبين، في الفترة بين فبراير/شباط 2011

ويونيو/حزيران 2012. كما يوثّق التقرير انتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل كلا الطرفين إبان النــزاع المسلح، ولاسيما في الفترة من يونيو/حزيران 2011 إلى يونيو/حزيران 2012. ويشير التقرير إلى المعلومات التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية بشأن استخدام الولايات المتحدة لطائرات بدون طيارين خلال النــزاع، ولكن المنظمة لم تتمكن من إجراء بحوث حول تفاصيل حوادث محددة.[1] ولكن التقرير لا يشمل فترة ما بعد يونيو/حزيران 2012، ولذا فإنه لا يتناول حوادث انتهاكات حقوق الإنسان، من قبيل الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي، التي ارتكبتها اللجان الشعبية الموالية للحكومة، والتي برزت بقوة عقب انسحاب أنصار الشريعة من المدن الرئيسية في أبين.

وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات بشكل رئيسي في عدن وجعار مع العديد من السكان والناشطين والصحفيين والشهود والضحايا وأقرباء الضحايا من محافظة أبين، وقامت بزيارة المناطق التي تضررت من النــزاع، ومنها جعار وزنجبار والكود. ونشير إلى أن المنظمة حجبت أسماء الأشخاص الذين أجرت مقابلات معهم بهدف حمايتهم من الانتهاكات وعمليات الانتقام، أو احتراماً لرغبتهم في عدم الإفصاح عن هويتهم.

وتعرب منظمة العفو الدولية عن امتنانها لجميع الأشخاص والمنظمات الذين ساعدوها في جمع المعلومات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وشكرها الخاص للضحايا وأقربائهم الذين كانوا مستعدين لمشاطرتنا معاناتهم.

2. خلفيـة

وبالنسبة لإسم أنصار الشريعة، هذا إسم نحن نتسمى به في المناطق التي نسيطر عليها حتى نفهم الناس الهدف الذي من أجله نجاهد...

المسؤول الشرعي لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب الشيخ عادل العباب (المعروف باسم أبو الزبير)[2]

النشاط الإسلامي المسلح في اليمن

لقد برز دور الجماعات المسلحة التي تعتنق أيديولوجيا إسلامية إلى العلن في اليمن إبان الحرب الأهلية في عام 1994، عندما قاتلت إلى جانب القوات المسلحة التابعة للجمهورية العربية اليمنية السابقة، التي عُرفت باسم اليمن الشمالي، من أجل إلحاق الهزيمة بقوات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، التي عُرفت باسم اليمن الجنوبي. وضمَّ المقاتلون في صفوفهم يمنيين وغير يمنيين، من المواطنين العرب بشكل رئيسي، ممن استقر العديد منهم في اليمن بتشجيع من الحكومة، عقب مشاركتهم في الحرب ضد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان في الثمانينيات من القرن المنصرم.

وعقب الحرب الأهلية، عمل بعض المقاتلين السابقين، بتغاضي السلطات، كأفراد في الشرطة الدينية، ولاسيما في جنوب البلاد، حيث حاولوا تطبيق رؤيتهم الخاصة للأخلاق الإسلامية، من قبيل قواعد اللباس الصارمة للنساء وحظر المشروبات الكحولية، باستخدام العنف في بعض الأحيان.

ويبدو أن العديد من الإسلاميين المسلحين لم يعرِّفوا بأنفسهم كجزء من جماعات مسمَّاة، وإنما تحت اسم تنظيم الجهاد الإسلامي في اليمن في مطلع عقد التسعينيات من القرن المنصرم، وجيش عدن أبين الإسلامي في وقت لاحق من عقد التسعينيات. ويبدو أن مثل تلك الجماعات المسلحة استخدمت جبال حطاط، التي تقع على بعد 20-30 كيلومتراً شمال شرق مدينة جعار الصغيرة في محافظة أبين، كملاذ وقاعدة للتدريب.

في عام 1992، أُلقي اللوم على الجهاد الإسلامي في اليمن على أنها وراء التفجيرات التي استهدفت فندقي "جولد مور" و"موفنبيك" في عدن، اللذيْن ورد أن أفراد مشاة البحرية الأمريكية كانوا يترددون عليهما. وفي عام 1998، أعلن جيش عدن أبين الإسلامي مسؤوليته عن اختطاف 16 سائحاً، وطلب أن يتم تبادلهم مع أفراد جيش عدن أبين الإسلامي القابعين في السجون اليمنية. وذُكر أن السلطات اليمنية أغارت على الموقع الذي كان الرهائن محتجزين فيه في بلدة عمودية التابعة لمحافظة أبين، وقبضت على مَن زُعم أنه قائد جيش عدن أبين الإسلامي زين العابدين أبوبكر المحضار، الذي كان عضواً سابقاً في تنظيم الجهاد الإسلامي، وذُكر أنه أُعدم في وقت لاحق في العاصمة

صنعاء.

في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2000، وقع هجوم انتحاري على المدمرة الأمريكية "يو إس إس كول" التي كانت راسية في ميناء عدن، وأسفر الهجوم عن مقتل 17 بحاراً أمريكياً وجرح 39 آخرين. وأعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عن العملية. وفي الوقت الذي أشارت فيه الأنباء إلى أن الهجوم نُفذ على أيدي خلية غير يمنية تابعة لتنظيم القاعدة، فإن نجاحه اجتذب العديد من اليمنيين المتعاطفين للانخراط في صفوف "تنظيم القاعدة في اليمن".[3]

وعقب هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 في نيويورك وواشنطن بوقت قصير، أعلنت حكومة الولايات المتحدة الحرب على ما أسمته "الإرهاب الدولي"، وظهرَ اليمن كهدف محتمل.[4] وفي عام 2002 قُتل قائد سنان الحارثي، الذي كان يُعتقد أنه زعيم تنظيم القاعدة في اليمن، في محافظة مأرب عندما ضُربت المركبة التي كان يستقلها بصاروخ أُطلق من طائرة أمريكية بدون طيار. واستأنف تنظيم القاعدة في اليمن نشاطاته بعد مرور عدة سنوات، عندما فرَّ من أحد سجون صنعاء 23 سجيناً، بينهم ما لا يقل عن 13 محكوماً من أعضاء تنظيم القاعدة.[5]

وعقب غزو الولايات المتحدة للعراق في عام 2003، سافر العديد من اليمنيين وغيرهم من مواطني بلدان أخرى إلى العراق للقتال مع تنظيم القاعدة أو غيره من الجماعات الاسلامية المسلحة. ويبدو أن بعضهم تلقى تدريباً في المعسكرات التابعة للقاعدة في مناطق غير خاضعة لسيطرة الحكومة في اليمن، ومنها جبال حطاط.

ومنذ عام 2000، ما انفكت الجماعات المسلحة تشن هجمات استهدفت المسؤولين الحكوميين والسفارات الأجنبية والسياح، مما أدى إلى مقتل عشرات المدنيين في تفجيرات انتحارية وغيرها من الهجمات. وفي الوقت الذي تحمِّل الحكومة مسؤولية جميع أعمال العنف التي تنفذها الجماعات المسلحة لتنظيم القاعدة، فإن المتهمين بارتكاب مثل تلك الأفعال أعلنوا أنهم ينتمون إلى جماعات تحمل أسماء أخرى، من قبيل "تنظيم الجهاد الإسلامي في اليمن" و"كتائب جند اليمن"، أو أنهم اتُهموا بالانتماء إلى مثل تلك الجماعات عندما قُدموا إلى المحاكمة. بيد أن من غير الواضح ما إذا كانوا ينتمون إلى تنظيم القاعدة أم لا.

في يوليو/تموز 2007 قُتل في هجوم انتحاري في مأرب سبعة سائحين إسبان وسائقان يمنيان كانا يرافقانهم. وفي سبتمبر/أيلول 2008 أعلن تنظيم القاعدة في اليمن مسؤوليته عن هجوم وقع ضد سفارة الولايات المتحدة في صنعاء، أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 16 شخصاً، بينهم مدنيون كانوا ينتظرون في الخارج، وحراس أمنيون وستة من المهاجمين.[6] وفي مارس/آذار 2008، أطلق رجال مسلحون النار على السفارة الأمريكية في صنعاء، ولكنهم أخطأوها، مما أدى إلى إصابة تلميذات مدارس يمنيات بجروح.

وفي مطلع عام 2009، وردت أنباء عن اندماج تنظيم القاعدة في اليمن مع نظيره في المملكة العربية السعودية. ويُعتقد أن بعض أعضائه تواروا عن الأنظار في اليمن لتشكيل جماعة جديدة باسم " القاعدة في جزيرة العرب"، قال بعضهم إنه يضم عدة مئات، بينما قال آخرون إن العدد أقل من ذلك بكثير. وذُكر أن ناصر الوحيشي، الذي قيل إنه كان قائد تنظيم القاعدة في اليمن وأحد الفارِّين الثلاثة والعشرين من سجن صنعاء في عام 2006، أصبح قائداً لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

في مارس/آذار 2009، قُتل أربعة سائحين من كوريا الجنوبية مع دليلهم اليمني في انفجار قنبلة في شبام بمنطقة حضرموت. وبعد مرور بضعة أيام، استهدف رجال مسلحون وفداً دبلوماسياً كورياً جنوبياً على الطريق إلى مطار صنعاء، غير أنهم نجوا بدون أن يُصابوا بأذى. وفي يونيو/حزيران 2010، ذُكر أن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب

هاجم مركزاً أمنياً في عدن، مما أدى إلى إطلاق سراح عدد من السجناء.

كما أُنحي باللائمة على القاعدة في جزيرة العرب بسبب محاولتيْ هجوم استهدفتا الولايات المتحدة. وقد كانت إحداهما تستهدف تفجير طائرة أمريكية لدى اقترابها من مدينة ديترويت في عام 2009، بينما كانت الثانية تتعلق بإرسال قنابل مخبَّأة في طابعات حواسيب محمَّلة على متن طائرتي شحن في عام 2010. وقد أدت هاتان المحاولتان الفاشلتان إلى ازدياد قلق الولايات المتحدة من أن يكون اليمن ملاذاً آمناً لتنظيم القاعدة. وفي أبريل/نيسان، 2009، قال قائد الجيش الأمريكي ديفيد بيتريوس:[7]

"إن عدم قدرة الحكومة اليمنية على ضمان السيطرة على جميع أراضيها من شأنه أن يمنح الجماعات الإرهابية والمتمردة في المنطقة، ولاسيما تنظيم القاعدة، ملاذاً آمناً تقوم فيه بتخطيط وتنظيم ودعم العمليات الإرهابية".

وفي جعار، اتسم وجود مؤسسات الدولة بالضعف. ومنذ النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي، أصبح الإسلاميون المسلحون المتمركزون في جبال حطاط قادرين على التردد العلني على أسواق جعار على نحو متزايد. وفي الوقت نفسه برز قادة جماعات مسلحة محلية صغيرة، وأصبحوا فعلياً قادرين على التصرف كسلطات أمر واقع. وذُكر أن أحد أولئك القادة المحليين هو خالد عبدالنبي، الذي كان مرتبطاً بجيش عدن أبين الإسلامي منذ فترة طويلة، وأعلن سيطرته على الجماعة بعد إعدام قائدها زين العابدين أبوبكر المحضار في عام 1999 بحسب ما زُعم. وقد أدى غياب أو عدم كفاية عمل مؤسسات الدولة في جعار إلى تعبيد الطريق أمام قادة الجماعات المسلحة المحلية كي يصبحوا مرجعيات لسكان جعار، الذين كانوا بحاجة إلى حل نزاعاتهم على ملكية الأرض ونزاعاتهم المالية والعائلية.

ويبدو أن القادة المتنافسين للجماعات المسلحة المحلية أصبحوا متورطين في صراع على السلطة، أدى في بعض الأحيان إلى مقتل مدنيين. كما أنهم شاركوا أحياناً في مصادمات محدودة مع الجيش اليمني وقوات الأمن اليمنية في المدينة والمناطق المحيطة بها. وفي وقت لاحق، استطاع خالد عبدالنبي مع قائد جماعة مسلحة محلية آخر، وهو نادر الشدادي، إقامة علاقات تعاون مع عدد من الإسلاميين المسلحين في المنطقة، حيث أطلق العديد منهم على أنفسهم اسم "أنصار الشريعة". وبحلول عام 2010 كانوا قد أنشأوا وجوداً قوياً في جعار بحسب ما ذُكر.

وأدى استيلاء أنصار الشريعة على أراض في أبين في مطلع عام 2011، إلى اندلاع نزاع مسلح مع القوات الحكومية اليمنية. وبحلول نهاية يونيو/حزيران 2012، تمكنت الحكومة، بمساعدة الضربات الجوية للطائرات الأمريكية بدون طيارين، من دحر مقاتلي أنصار الشريعة من المدن والبلدات التي قالوا إنهم كانوا قد سيطروا عليها. وقيل إن بعضهم توارى عن الأنظار في وادي ضيقة في منطقة المحفد بمحافظة أبين.

الصلة بين تنظيم القاعدة وجماعة أنصار الشريعة

يختلف المراقبون بشأن الطبيعة الدقيقة للعلاقة بين تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وبين جماعة أنصار الشريعة. ويعتقد بعضهم أن أنصار الشريعة جماعة منفصلة تتعاون مع القاعدة في جزيرة العرب، وليست جزءاً منها. ويعتبر آخرون أن الجماعتين تنظيم واحد. وبحدود علم منظمة العفو الدولية، فإن الأدلة المتوفرة تشير إلى أن جماعة أنصار الشريعة جزء من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وأن بعض العمليات والهجمات الرئيسية التي شنها أنصار الشريعة نُفذت بناء على قرارات اتخذها كبار قادة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

ففي مقابلة مسجلة ذكر الزعيم الديني لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب الشيخ عادل العباب (المعروف أيضاً باسم أبو الزبير) أن الجماعتين تنظيم واحد.[8] وقال العباب:

"تعرفون أن المجاهدين في اليمن يعرفون بتنظيم القاعدة. وبالنسبة لإسم أنصار الشريعة، هذا إسم نحن نتسمى به في المناطق التي نسيطر عليها حتى نفهم الناس الهدف الذي من أجله نجاهد ومن أجله خرجنا في سبيل الله."

إن إطلاق اسم "أنصار الشريعة" على تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ربما يكون مرتبطاً ببواعث القلق التي يُزعم أنها ساورت زعيم القاعدة أسامة بن لادن بشأن فقدان التأييد للقاعدة في العالم الإسلامي على ما يبدو، وأن اقتراحه بتغيير اسم "القاعدة" يهدف إلى كسب تأييد أوسع.[9]

وفي رسالة نُشرت في مارس/آذار 2012، موجَّهة إلى الشيخ أبو بصير الطرطوسي، وهو عالم دين سوري، كان قد انتقد تكتيكات جماعة أنصار الشريعة،[10] أشار الزعيم الديني لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب إلى أنصار الإسلام بضمير "نحن".[11] وقد أوضح عادل العباب في تلك الرسالة وجهة نظر تنظيم القاعدة بشأن الأوقات والأسباب التي يبيح لهم الدين فيها شن هجمات انتحارية على أهداف يمنية.

في يناير/كانون الثاني 2012، تم تصوير فيديو للقائد المزعوم لأنصار الشريعة في رداع طارق الذهب، وهو يقوم بتجنيد رجال كانوا يرددون خلفه، واحداً تلو الآخر، قسم الطاعة لأيمن الظواهري، وهو الرجل الثاني في تنظيم القاعدة لمدة طويلة، والذي يُعتقد بأنه تولى قيادة التنظيم خلفاً لأسامة بن لادن بعد مقتل الأخير.[12]

في أبريل/نيسان 2012 أطلقت جماعة أنصار الشريعة سراح 73 جندياً كانت قد أسرتْهم قبل شهر واحتجزتهم في جعار، وذلك استجابةً لأمر قائد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ناصر الوحيشي.[13]

وفي 3 أكتوبر/تشرين الأول 2012، أدخلت لجنة مجلس الأمن المنشأة بشأن تنظيم القاعدة [14] تعديلاً على قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات والتي تشمل تدابير تجميد الأصول وحظر السفر وحظر الأسلحة،[15] وأضافت اسم جماعة أنصار الشريعة باعتباره اسم آخر يستخدم لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب. وكان الأخير قد أُدرج في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة في 19 يناير/كانون الثاني 2010، ووُصف بأنه "تنظيم إقليمي تابع لتنظيم القاعدة وجماعة مسلحة تعمل بشكل أساسي في شبه الجزيرة العربية"، ومركزه في اليمن.[16]

في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2012 أعلنت وزارة خارجية الولايات المتحدة أنها اعتبرت جماعة أنصار الشريعة في اليمن إسم آخر يستخدم لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب،[17] وأدرجتْه في قوائمها الخاصة بالمنظمات الإرهابية الأجنبية[18] وشملتْه في الأمر التنفيذي رقم 13224،[19] الذي يحجز على الممتلكات ويحظر المعاملات مع الأشخاص الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية أو يهددون بارتكابها أو يدعمونها.

النـزاع في أبين، 2011-2012

في 28 فبراير/شباط 2011، استيقظ سكان جعار ليجدوا عدداً كبيراً من الرجال المسلحين منتشرين في الشوارع. وكان أولئك الرجال من جعار وغيرها من المدن اليمنية ومن بلدان أخرى. وقد أطلقوا على أنفسهم اسم "أنصار

الشريعة"، وكانوا يحملون أعلام كُتب عليها عبارة "محمد رسول الله". ووصف أحد المواطنين لمنظمة العفو الدولية كيف عرف أن أنصار الشريعة استولوا على المدينة:[20]

"كنت ذاهباً إلى عملي في حوالي الساعة السابعة صباحاً عندما شاهدت عدداً من الرجال المسلحين... سألوني عن وُجهتي، فأجبت بأنني ذاهب إلى [مكتب في القطاع العام]. فقالوا: 'ممنوع، يتعين عليك الحصول على إذن من الأمير' وطلبوا مني الانتظار ريثما يتصلون بأميرهم على جهاز اللاسلكي، ولكنني أوجستُ خيفة وقلت لهم إنني سأعود بعد نصف ساعة.ذهبت إلى منـزلي واتصلت بموظفين آخرين وطلبت منهم عدم الذهاب إلى العمل".

راية أنصار الشريعة، منصوبة في شبوة
© Madad News Agency

وسرعان ما أنشأت جماعة أنصار الشريعة هيئات حاكمة تتألف من أعضاء الجماعة لبسط سلطتها على جعار، التي أعادت الجماعة تسميتها بـ "إمارة وقار".

وفي مارس/آذار 2011، تصادم أنصار الشريعة مع قوات الأمن اليمنية في زنجبار، ثم انسحبوا إلى جعار، مما دفع السلطات اليمنية إلى إقامة نقاط أمنية تابعة للحرس الجمهوري.[21] وفي 20 مايو/أيار 2011 شن أنصار الشريعة هجوماً على زنجبار وتصادموا مع الجيش وقوات الأمن، ثم انسحبوا مرة أخرى إلى جعار. وبعد مرور أربعة أيام اختفت النقاط الأمنية التابعة للحرس الجمهوري من زنجبار.[22] وفي 27 مايو/أيار دخل أنصار الشريعة زنجبار، وبعد مصادمات مع القوات الأمنية والعسكرية، استولوا فعلياً على المدينة في اليوم التالي. وفي 28 مايو/أيار بدأ السكان بإخلاء المدينة، وبحلول 30 مايو/أيار كانت المدينة قد أصبحت خالية من السكان تقريباً.

وقام المقاتلون بنهب المصارف (لتمويل عملياتهم على ما يبدو)، والاستيلاء على الذخائر والأسلحة الثقيلة وغيرها من المعدات العسكرية من معسكرات الجيش ومراكز الشرطة المهجورة. وكان اللواء المؤلل الخامس والعشرون المحاصَر (المعروف باسم المؤلل 25) هو القوة الوحيدة التابعة للحكومة اليمنية التي ظلت في زنجبار وقاومت مقاتلي أنصار الشريعة إلى أن انسحبوا من زنجبار.

أطفال نازحون مقيمون في أحد المدارس بعدن، يوليو/تموز 2012
© Amnesty International

ومنذ أواسط عام 2011 وحتى مطلع عام 2012، نزح نحو 200,000 شخص من المحافظات الجنوبية، ولاسيما أبين، نتيجةً للقتال الذي نشب بين قوات الحكومة ومقاتلي أنصار الشريعة، وأُرتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان في المنطقة. وخلال تلك الفترة، حاولت القوات اليمنية استعادة السيطرة على زنجبار، ولكنها فشلت. وفي مارس/آذار 2012 احتدم النـزاع بين الحكومة والإسلاميين، ولاسيما بعد قيام أنصار الشريعة بشن هجوم على قاعدة عسكرية للمدفعية في

مدينة دوفس بالقرب من عدن. وورد أن الهجوم أسفر عن مقتل عشرات الجنود والاستيلاء على ذخائر وأسْر عشرات الجنود. وامتدت رقعة النــزاع إلى لودر بمحافظة أبين ومنطقة عزان بمحافظة شبوة. ونجم عن ذلك نزوح 48,000 شخص آخر.

ومن بين المناطق الرئيسية التي وقعت تحت سيطرة أنصار الشريعة: شقرة والكود في أبين، وعزان في شبوة. وفي يناير/كانون الثاني 2012، سقطت مدينة رداع بمحافظة البيضاء في أيدي مقاتلي أنصار الشريعة لمدة أسبوعين تقريباً قبل أن يغادروها.[23] وحاول أنصار الشريعة السيطرة على مدن وبلدات أخرى باستخدام الهجمات الانتحارية والانخراط في قتال شرس مع القوات الحكومية والمجموعات القبلية الموالية للحكومة، ولكنهم دُحروا من تلك المناطق، كما حدث لهم في لودر في أبريل/نيسان 2012.

بحلول أبريل/نيسان 2012، ظهرت مليشيات موالية للحكومة باسم "اللجان الشعبية" في العديد من مناطق الجنوب، بهدف المساعدة في الجهود الرامية إلى دحر أنصار الشريعة. وفي مطلع مايو/أيار 2012، التقى الرئيس اليمني الجديد عبد ربه منصور هادي الزعماء القبليين في أبين كي يطلب منهم تشكيل المزيد من مثل تلك اللجان.

وفي 12 مايو/أيار 2012، شن الجيش اليمني هجوماً كبيراً بهدف السيطرة على جميع المناطق في أبين وشبوة، مستخدماً سلاح الجو. ونجحت الحكومة في طرد مقاتلي أنصار الشريعة من زنجبار في 12 يونيو/حزيران، ومن شقرة في 15 يونيو/حزيران، وأخيراً من عزان في 23 يونيو/حزيران.

3 الانتهاكات على أيدي "جماعة أنصار الشريعة"

> اتَّهموني بالسرقة... وانهالوا عليَّ بالضرب المبرح مراراً... وبعد خمسة أيام أعطوني حقنة، فنمتُ ... ولما صحيت من النوم، لم تكن يدي موجودة".

شاب بُترت يده على أيدي مقاتلي أنصار الشريعة في جعار.

بعد سيطرة جماعة أنصار الشريعة على أجزاء كبيرة من محافظة أبين – اتَّسع نطاقها لاحقاً ليشمل مدناً في محافظتي شبوة والبيضاء – حكمت الجماعة تلك المناطق بقبضة حديدية، وكانت مسؤولة عن مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان. ومن بين تلك الانتهاكات فرض عقوبات قاسية ولاإنسانية ومهينة على المجرمين المزعومين؛ وتطبيق معايير اجتماعية ودينية قمعية من خلال التهديد والترهيب؛ واحتجاز ومضايقة نشطاء المجتمع. كما ارتكبت الجماعة جرائم أخر ى بهدف تمويل عملياتها، وفرضت قيوداً على عمل المدارس والمستشفيات.

وأنشأت جماعة أنصار الشريعة هيئات حاكمة خاصة بها، قامت بتطبيق قواعد قالت إنها تقوم على الشريعة الاسلامية. ومن بين تلك الهيئات لجنة قضائية ولجنة تربوية ولجنة تنسيق ولجنة شرطة. كما ارتكبت الجماعة انتهاكات لحقوق الإنسان تراوحت بين تقييد حرية التعبير والأمر بتنفيذ عقوبات لاإنسانية ومهينة وعمليات قتل خارج إطار القانون. وشكَّل بعض تلك الانتهاكات خرقاً للقانون الإنساني الدولي، وربما جرائم حرب.

ومن خلال تلك الهيئات الحاكمة، قالت جماعة أنصار الشريعة إن باستطاعتها تحقيق ما عجزت عنه حكومة الرئيس علي عبدالله صالح من إحقاق العدالة والمحافظة على النظام والأمن والاستقرار لسكان المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وروَّجت جماعة أنصار الشريعة أعمال تلك اللجان في محاولة واضحة لكسب التأييد العام. وأنشأت وكالة مدد الإخبارية لنشر معتقداتها ونقل أخبار "الحرب الجهادية" التي

شعار وكالة مدد الإخبارية © Madad News Agency

تخوضها ضد الحكومة اليمنية وتمجيد "شهدائها" والإعلان عن خدماتها للمجتمعات الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك "نظام العدالة". وفي الفترة بين سبتمبر/أيلول 2011 ويونيو/حزيران 2012 أصدرت وكالة مدد الإخبارية 3 2تقريراً إخبارياً، يقع كل منها في صفحتين إلى أربع صفحات، كما أنتجت 16 فيلم فيديو. إن تلك الأفعال التي روَّجتها الجماعة على الملأ تصل إلى حد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على أيدي أنصار الشريعة، وهي الأفعال التي ادعت أنها تشكل دليلاً على التزامها بالعدالة وتطبيق الشريعة. ومن بين تلك الانتهاكات عمليات القتل غير القانوني التي فرضتها "المحاكم" على الأشخاص المتهمين بالقتل أو التجسس أو "الشعوذة"؛ وعمليات بتر أيدي الأشخاص المتهمين بالسرقة؛ وجَلد الأشخاص بسبب التجاوزات الأخلاقية، بما في ذلك حيازة المشروبات الكحولية والمخدرات.

ونظراً لأن جماعة أنصار الشريعة طرف في نزاع مسلح غير دولي، فإنها ملزمة باحترام القانون الدولي الإنساني. فعندما تمارس الجماعات المسلحة سيطرتها على منطقة وسكان، فإن قواعد القانون الدولي الإنساني هي التي تنظم حتى الأفعال التي تقع خارج نطاق شن العمليات العدائية، ما دامت تلك الأفعال ذات صلة بالنـزاع. إن أفعالاً، من قبيل الاضطلاع بتنفيذ القوانين وبأدوار شبه قضائية من أجل تأكيد السلطة على السكان، يمكن أن تُعتبر ذات صلة بالنـزاع المسلح. كما أن العديد من الأفعال المذكورة في هذا الفصل تشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، الذي يحظر، من جملة أمور أخرى، "الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب، وإصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكَّلة تشكيلاً قانونياً"، (المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف). وفي الحقيقة ألقت المحاكم الجنائية الدولية المسؤولية الجنائية عن مثل تلك الجرائم على زعماء وأعضاء الجماعات المسلحة.[24] أما ضحايا تلك الانتهاكات بصورة رئيسية فكانوا: الأشخاص القادمين من مناطق خارج نطاق سيطرة أنصار الشريعة، وذلك لأن الجماعات المسلحة لا تريد أن تُغضب القبائل التي تعيش في المناطق الخاضعة لسيطرتها؛ والجواسيس المشتبه في أنهم كانوا يعملون ضد أنصار الشريعة؛ والأشخاص الذين تعدُّوا على المعايير الثقافية ولا يحظون بدعم عائلي، ومن بينهم امرأة اتُّهمت بممارسة الشعوذة؛ والأشخاص الذين تحدُّوا سلطة أنصار الشريعة.

كما أصدر القضاة الذين عيَّنتهم جماعة أنصار الشريعة بموجب "نظامها القضائي" أحكاماً قالوا إنها تستند إلى الشريعة الإسلامية. ومن بين تلك الأحكام: عمليات الإعدام وبتر الأيدي والجَلد. أما القواعد التي تستند إلى الشريعة والتي تنص على استخدام عقوبة الإعدام فهي: *"القصاص"* في حالات القتل العمد، و*"الحدود"* ، وهي العقوبات المقدَّرة شرعاً، و*"التعزير"* ، وهي العقوبات التأديبية على الجرائم غير المقدرة شرعاً.

في مدينة جعار، استولت جماعة أنصار الشريعة على مركز الشرطة وأطلقت عليه اسم "مركز شرطة وقار". وعندما كانت تتلقى شكاوى، كانت تحيل القضايا التي تستدعي أحكاماً "قضائية"، من قبيل القصاص والحدود، وتلك التي تقتضي المصالحة بين القبائل، كما في أفعال الانتقام أو الثأر، إلى ممثل الشرع (القضاء الشرعي). ويقوم الأخير بدوره بإحالة القضية إلى اللجنة القضائية، التي كانت تتألف من ستة قضاة معيَّنين من قبل أنصار الشريعة.[25] كما كان القضاة المعيَّنون من قبل أنصار الشريعة يتعاملون مع قضايا النـزاعات العائلية والمالية في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وليس من الواضح لمنظمة العفو الدولية مَن هم أولئك القضاة، وما هي المؤهلات التي كانوا يتمتعون بها، ولماذا وكيف اختارتهم جماعة أنصار الشريعة.

وزعمت جماعة أنصار الشريعة أن "قضاءها" كان مسؤولاً عن انخفاض معدلات الجريمة وسرعة المحاكمات،[26] مقارنةً بما وصفته بالإجراءات القانونية الطويلة والفاسدة [27]في ظل النظام القضائي للحكومة اليمنية.

عمليات القتل خارج إطار القانون

في 27 سبتمبر/أيلول 2011 قُتل **فتحي محمد محسن هادي** بصورة غير قانونية في الساحة العامة لمدينة جعار، نادي خنفر، كعقوبة فرضتها "محكمة" تابعة لأنصار الشريعة بعد 10 أيام من قيامه بقتل رجل بحسب ما زُعم.[28] وكان فتحي محمد محسن هادي قد تشاجر مع رمزي حسن العقد في 17 سبتمبر/أيلول بسبب مشكلة مالية في سوق الحصن المكتظ، وزُعم أنه طعنه في الصدر، فأصابه بجروح مميتة.[29] وقام المجلس الأهلي في الحصن، وهو هيئة تتألف من رجال محليين يتولون شؤون المدينة في غياب السلطات الحكومية، بحبس فتحي محمد محسن هادي، الذي كان قد قُبض عليه من قبل رجال آخرين بعد الحادثة. وقام المجلس بجمع والد القاتل المزعوم مع عائلة رمزي العقد وطلب منها العفو – العفو عن فتحي محمد محسن هادي مقابل دفع *"الدية"* ، ولكن عائلة القتيل رفضت. وقال أحد أفراد عائلة رمزي العقد لمنظمة العفو الدولية:[30]

" ... سألنا والدتنا وزوجة رمزي، فطالبت كلتاهما بالقصاص. حضر أعضاء في جماعة أنصار الشريعة إلى الحصن واقتادوا القاتل إلى جعار. وقد حاكموه وفقاً للشريعة، فتحدثوا إلى الشهود، الذين تم العثور عليهم بسهولة لأن الحادثة وقعت في السوق، وقرروا أن القتل كان متعمداً، ثم طلبوا من عائلة القاتل تكليف شخص للتوسط معنا كي نقبل بتسوية وبإعفائه من القصاص ... وهذا ما حدث ... قام أفراد من أنصار الشريعة بزيارتي في منـزلي مع شقيق القاتل، وقالوا إن الشريعة تشجع على العفو وعرضوا علينا " دية" قيمتها12 مليون ريال يمني [نحو 56,000 دولار أمريكي]. إن عائلة القاتل فقيرة مثلنا، ولذا فقد عرض أنصار الشريعة دفع الدية. ولكننا رفضنا مرة أخرى لأن والدتنا أرادت القصاص. ولذا فقد أعدموه بإطلاق ثلاث رصاصات عليه."

ويُعتقد أن فتحي محمد محسن هادي لم يكن له محام يدافع عنه لأن أنصار الشريعة لم يستخدموا نظام التمثيل القانوني في "المحاكم" التي أنشأوها. وفي عدد أكتوبر/تشرين الأول من نشرة وكالة "مدد" الإخبارية، ذكرت الوكالة أن أنصار الشريعة أعدموا قاتلين بعد تقديمهم الدية لعائلتي الضحيتين، وإن العائلتين رفضتا العرض وطلبتا إنزال القصاص.

في 12 فبراير/شباط 2012 أُعدم رجلان رمياً بالرصاص بعد إدانتهما من قبل "محكمة" أنصار الشريعة في جعار بتهمة ارتكاب أفعال نتج عنها قتل أو محاولة قتل قادة كانوا يقاتلون مع جماعة أنصار الشريعة أو يدعمونها. وتم صلب جثة أحدهما لعدة أيام في جعار.

وجدت "محكمة شرعية" في جعار **صالح أحمد صالح الجاملي** (المعروف أيضاً باسم أبو عبدالرحمن المارببي) مذنباً بزرع أداتين إلكترونيتين في مركبتين تحملان قادة وأفراداً يقاتلون مع جماعة أنصار الشريعة، أو يدعمونها، وذلك وفقاً لحكم حصلت عليه منظمة العفو الدولية.[31] وذكر نص الحكم أن الأداتين مكَّنتا الطائرات الأمريكية بدون طيارين من قتل القادة في زنجبار. كما ذكر الحكم أن صالح الجاملي "اعترف" بذلك أمام اللجنة القضائية. وقد سُجل "اعترافه" إلى جانب "اعترافات" رجلين متهمين بالتجسس، على شريط فيديو لوكالة مدد الإخبارية

صالح الجاملي يدلي "باعترافه" © Madad News Agency

كجزء من مسلسل أُطلق عليه اسم "عين على الحدث"، في فبراير/شباط 2012.[32]

وفي شريط الفيديو، قال صالح الجاملي، البالغ من العمر 28 عاماً، إنه تلقى تعليمات من شخص يعمل مع جهاز الأمن الوطني اليمني – التابع مباشرة لرئيس الجمهورية، والذي لا يخضع لأي إشراف قضائي – لجمع معلومات عن قادة أنصار الشريعة ومراقبة تحركاتهم. وقال إنه تسلَّم جهازاً كان يضعه في مركبة أحد قادة أنصار الشريعة كلما سنحت له الفرصة. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، بعد حلول الظلام، ضُربت المركبة وقُتل جميع من فيها. وقال صالح الجاملي إنه مسؤول عن مقتل أربعة رجال آخرين قُتلوا إما بواسطة طيارة أمريكية بدون طيار أو نتيجة لقصف جوي يمني، بعد أن كان قد زرع جهاز تعقب في مركباتهم، في يوليو/تموز 2011 بحسب ما ورد.

جسد صالح الجاملي مصلوباً (تم حجب الصورة) © Private

وقضت "المحكمة الشرعية" التي أنشأها أنصار الشريعة بإقامة الحد على صالح الجاملي بقتله، ثم صلبه كنوع من عقوبة "التعزير". (أنظر الملحق 1) وتؤكد شهادات السكان في جعار وصور الفيديو[33] التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية وعُرضت على "يو تيوب"، أن جثة صالح الجاملي صُلبت في المدينة على مرأى من الجميع. وذكر العديد من السكان أن الجسد المصلوب ظل معلقا قرب طريق رئيسي لعدة أيام.[34]

رمزي العرقي يدلي "باعترافه" © Madad News Agency

قُتل **رمزي محمد قائد العريقي** بصورة غير قانونية علناً في عزان بمحافظة شبوة، بعد يومين من إدانته من قبل "محكمة شرعية" في جعار بتهمة التجسس لصالح الملكة العربية السعودية.[35] وذكر قرار "المحكمة" أنه كان قد قام بمراقبة تحركات مسؤولي أنصار الشريعة في جعار وعزان، وأنه قام بتصوير "مبان حيوية، من قبيل المستشفيات والمساجد"، وسلَّم المادة إلى ضباط يعملون لصالح العائلة المالكة السعودية. وذكر قرار "المحكمة" أن رمزي العريقي "اعترف" بتلك المزاعم أمام اللجنة القضائية.

رمزي العرقي قبل مقتله بدقائق © Madad News Agency

وفي شريط الفيديو المنشور في "عين على الحدث" على موقع وكالة "مدد" الإخبارية في فبراير/شباط 2012، قال رمزي العريقي إنه التقط صوراً لمواطن سعودي عضو حالياً في جماعة أنصار الشريعة، وإنه تلقى تعليمات بالتقاط صور لمواطنين سعوديين ولقواعد أنصار الشريعة، فضلاً عن مسجد عزان الذي يديره أنصار الشريعة ومستشفى عزان المركزي.

كما يُظهر فيلم الفيديو الذي نشرته وكالة مدد الإخبارية [36]

والمتعلق بقتل رمزي العريقي بصورة غير قانونية حشداً من الناس الواقفين ورجلاً يحمل لوحة كُتب عليها: "القتل مصير الجواسيس والخونة عملاء الامريكان"، وثمة لوحة أخرى تقول: هذا هو عقاب كل مخبر للطائرات الأمريكية أو جهاز الأمن الوطني [اليمني]. وهناك لوحة موضوعة على الأرض تقول: "جاسوس المخابرات السعودية". ثم يُسمع صوت عبر مكبر الصوت يعلن حكم "المحكمة" الذي صدر بحق رمزي العريقي في لحظة إخراجه من شاحنة وهو يرتدي بدلة بيضاء ومعصوب العينين ومكبَّل اليدين والقدمين ويقتاده رجلان مقنَّعان، مع رجل مقنَّع ثالث يسير خلفه وهو يحمل سلاسل طويلة تقيِّد قدمي رمزي. ثم يُظهر فيلم الفيديو رمزي العريقي وهو غير معصوب العينين ومحاط بثلاثة رجال يرتدون زياً طبياً. تصبح الشاشة سوداء ثم يُسمح صوت عيار ناري تعقبه صيحات التهليل.

حسن النقيب يدلي "باعترافه" © Madad News Agency

ورد أن **حسن ناجي حسن النقيب** (المعروف أيضاً باسم أبو عيسى) قد أُعدم على أيدي أنصار الشريعة بسبب تزويده صالح الجاملي بالجهازين الإلكترونيين اللذيْن زُعم أنه زرعهما. ولكن تاريخ قتله غير معروف. بيد أنه يُشاهَد في فيلم الفيديو نفسه الذي عرضتْه وكالة مدد الإخبارية، والذي يظهر "إعترافات" صالح الجاملي ورمزي العريقي، ويقول فيها حسن النقيب إنه تلقى تعليمات بتوزيع الأجهزة الإلكترونية، وإنه أعطاها لصالح الجاملي. وكان حسن النقيب الشخص الوحيد الذي كان معصوب العينين عندما أدلى بأقواله. ولم تر منظمة العفو الدولية أية أدلة على إعدامه.

وفي حالة واحدة على الأقل – وهي حالة قطع رأس امرأة اتُهمت بممارسة "السحر والشعوذة" من قبل أنصار الشريعة على ما يبدو – لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت عملية القتل قد نُفذت إثر أي نوع من االإجراءات "القضائية". فقد تم قتلها بعد أن عجز أنصار الشريعة عن اعتقال شخص يُعتقد أنه "مشعوذ" في مدينة رداع بمحافظة البيضاء.

رأس امرأة مقطوع معروض في رادع (حُجبت الصورة) © Private

في فبراير/شباط 2012، ذكرت وكالة مدد الإخبارية أن أنصار الشريعة استدعوا شخصاً في رداع، كان مشهوراً بممارسة الشعوذة ويشار إليه باسم "العوبلي"، لاستجوابه بشأن عمله.[37] ويبدو أنه لم يستجب للاستدعاءات، وأن مصادمات مسلحة اندلعت بين أنصار الشريعة وأشخاص يؤيدون العوبلي، مما أسفر عن مقتل أحد أفراد أنصار الشريعة واثنين من أنصار العوبلي بحسب ما ذكرت وكالة مدد الاخبارية. وقد أكدت ذلك تقارير وسائل الإعلام المحلية. وفي 11 أبريل/نيسان 2012، عُثر على رأس مقطوع لامرأة قيل إنها أطلقت على نفسها اسماً ذكرياً هو **الشريف عامر**، بعد أن تلبَّسها جني ذكر. وكان رأسها مرميا بجانب منـزل العوبلي في منطقة الجزيز في رداع وفقاً لأنباء نقلتها وسائل الإعلام المحلية ، بالإضافة إلى شاهد تحدث مع منظمة العفو الدولية.

وقال الشاهد إن الأشخاص الذين تجمعوا لرؤية الرأس المقطوع تملَّكهم الرعب وأن "الشريف عامر" كانت معروفة في رداع بسلوكها غير المألوف، حيث كانت ترتدي ملابس الرجال وتختلط بهم وتمضغ القات معهم. ويُعتقد أن أفراداً من أنصار الشريعة هم الذين قتلوها كتحذير للعوبلي بأنه يمكن أن يلقى المصير نفسه.

ورأت منظمة العفو الدولية صوراً جامدة ومقطع فيديو مدته 25 ثانية للرأس المقطوع؛ وذُكر أنه لم يُعثر على بقية جسدها.

وذكر تقرير لاحق لوكالة مدد الإخبارية أن "المجاهدين" قتلوا المشعوذيْن صالح قطان والشريفة عامر (ويبدو أن التاء المربوطة في نهاية الاسم الأول أُضيفت لتمييزها كامرأة).[38] ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من الحصول على معلومات أخرى بشأن مقتل صالح قطان.

عمليات القتل غير القانوني الأخرى

تلقت منظمة العفو الدولية أنباء بشأن حوادث قيل إن أشخاصاً قُتلوا فيها بصورة غير قانونية على أيدي أنصار الشريعة خارج نطاق النــزاع المسلح. ففي 27 مايو/أيار 2011 دخلت زنجبار أربع مركبات مليئة برجال مسلحين من أعضاء جماعة أنصار الشريعة بدون أن تلقى أية مقاومة. وقيل إنهم اقتحموا بنك التسليف الزراعي، الذي يمنح قروضاً للمشاريع الزراعية، وسرقوا منه أموالاً، ثم اتجهوا نحو البنك الأهلي، حيث كان يقف أمامه ثلاثة حراس مسلحين. وتحدَّث أحد الشهود لمنظمة العفو الدولية عما حدث:

"توقفتْ مركبات أنصار الشريعة بالقرب من المكان، وسار اثنان منهم باتجاه الحراس وتوقفوا على بعد نحو أربعة أمتار منهم. ثم تحدث أحدهما عبر مكبر صوت قائلاً: 'يا أخوتنا المسلمون، ألقوا أسلحتكم، وسنحافظ على حياتكم'. فردَّ أحد الحراس بالقول: ' ما نسلم أسلحتنا [لكم]، فلمن نسلِّمها؟'... كان ذلك الحارس وزميلاه الآخران يحملون أسلحتهم وراء أكتافهم. وحالما أنهى كلامه، فتح أفراد أنصار الشريعة النار على الحراس فسقط أحدهم أرضاً ولقي مصرعه فوراً، بينما فرَّ الحارسان الآخران، اللذان كانا قريبين من شارع فرعي ... ولا أعلم ما إذا أُصيبا بجروح أم لا".

في 10 سبتمبر/أيلول 2011، ورد أن **لبيب علي عقيل**، البالغ من العمر 35 عاماً ومن سكان زنجبار، أُصيب بجروح على يدي أحد أنصار الشريعة، ومن المرجح أن يكون قد قضى نحبه في وقت لاحق. وقال أحد أقربائه إن عائلة لبيب علي عقيل لجأت إلى عدن، بينما بقي لبيب في زنجبار، حيث طلب منه أنصار الشريعة، مراراً، أن يغادر محافظة أبين. وفي 9 سبتمبر/أيلول 2011 سافر إلى عدن لزيارة عائلته، ثم عاد إلى زنجبار في اليوم التالي ليحضر لها مولد كهرباء من منــزله، وكان يستقلُّ دراجة نارية تُستخدم كسيارة أجرة. ولدى وصوله إلى زنجبار، وفي الطريق المؤدي إلى سوق القات، أوقفه مقاتلون من أنصار الشريعة عند نقطة تفتيش تابعة لهم، وفتشوا حقيبته. وقيل إن أحد المقاتلين خطا إلى الخلف ثم أطلق النار على لبيب، فأصابه في كتفه. وفرَّ سائق الدراجة النارية من المكان وحكى القصة إلى عائلة لبيب.

في اليوم التالي، أرسلت العائلة شخصاً إلى زنجبار ليستطلع الموقع الذي جُرح فيه ويبحث عنه. وقد عُثر على حزام لبيب علي عقيل، ولكن لم يُعثر على أثر له. وقال شقيق لبيب إن شقيقاً آخر له سأل توفيق بلعيدي، شقيق زعيم جماعة أنصار الشريعة المزعوم جلال بلعيدي عما حدث، فأخبره أن لبيب قُتل في صدام مع أفراد أنصار الشريعة، وأن يعود في اليوم التالي لمقابلة الرجال الذين دفنوا شقيقه لبيب.

في اليوم التالي عاد شقيق لبيب علي عقيل، فقال له توفيق بلعيدي: "يبدو أن لبيب كان رجلاً مهماً... كنا نعتقد أنه رجل بسيط... ليس لديَّ أية معلومات عنه". ومنذ ذلك الوقت لم تتمكن عائلة لبيب علي عقيل من الحصول على أية معلومات إضافية عن مصيره أو مكان وجود رفاته إذا كان قد قُتل فعلاً.

التعذيب وغيره من ضروب العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة

لقد علمت منظمة العفو الدولية بالعقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة التي كان يفرضها أنصار الشريعة، والتي كان بعضها يصل إلى حد التعذيب، ومنها بتر الأيدي والجَلد.

فقد قام أنصار الشريعة ببتر أيدي ثلاثة أشخاص قيل إنهم "ارتكبوا جريمة السرقة"، وفقاً لتقرير إخباري نشرته وكالة "مدد" الإخبارية في أكتوبر/تشرين الأول 2011. وتأكدت منظمة العفو الدولية من أن جماعة أنصار الشريعة بترت يد شخص واحد على الأقل، اشتُبه في ارتكابه جريمة السرقة – وهو شاب قابلته المنظمة، وكانت يده قد بُترت في الفترة بين يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول 2011 في ساحة نادي خنفر في جعار.[39] وكان قد قُبض عليه مع اثنين آخريْن من أصدقائه على أيدي أنصار الشريعة الذين اتهموهم بسرقة أسلاك كهربائية. وقد أُطلق سراح أولئك الأصدقاء لاحقاً. وقال الشاب إن يده بُترت بعد تعرضه للتعذيب لمدة خمسة أيام بدون السماح له برؤية محام أو عائلته، وبدون حضور محاكمة وبدون معرفة العقوبة. وقد تذكَّر ما حدث له قائلاً:

"اتَّهموني بالسرقة... واحتجزوني في غرفة لمدة خمسة أيام... وظلوا يضربونني بقسوة... وعذبوني بالصدمات الكهربائية... فكانوا يصبون الماء على صدري، ثم يضعون السلك الكهربائي عليه، وكنت أشعر بأنني أُقذَف بقوة... وبعد خمسة أيام أعطوني حقنة فنمتُ... ولما صحيت من النوم، لم تكن يدي موجودة".

وحصلت منظمة العفو الدولية على مقطع فيديوطوله 92 ثانية [40] لعملية بتر يده، صوَّره رجل من جعار سراً، ويؤكد الفيلم أن الشاب كان فاقد الوعي خلال عملية البتر.

شاب (حُجب وجه) بترت يده من قبل أنصار الشريعة© Amnesty International

ويُظهر الفيلم ذلك الشاب وهو ملقى على ما يبدو أنه حمالة طبية وفاقد الوعي في ميدان مفتوح ومحاط بالرجال، بعضهم يحمل أسلحة. ويقف بجانبه رجل يرتدي ملابس طبية زرقاء اللون وآخر يرتدي اللباس التقليدي "الفوطة" تحت الخصر وقميصاً طبياً أزرق اللون. مدَّ الرجلان، اللذان كانا يرتديان ما يشبه القفازات، اليد اليسرى للشاب. وقد أمسك أحدهما بيد الشاب، بينما شرع الثاني بعملية قطع الرسغ إلى أن بُترت اليد. والتقط أحد النظَّارة اليد المبتورة ورفعها إلى أعلى وسط صرخات التكبير "الله أكبر".

وقال بعض السكان لمنظمة العفو الدولية إنه تم تعليق اليد المبتورة بحبل في سوق المدينة كي يراها الجميع.

وتحدث والد الشاب لمنظمة العفو الدولية عن كيفية مواجهته لأنصار الشريعة بسبب عملية البتر:

"سألتهم: 'لماذا بترتم يده؟' فأجاب أحدهم: 'هذا شرع الله، ونحن طبقناه.' وسألتهم كيف عرفوا أنه سرق؟...

هل كان لديكم دليل؟ فأجاب أحدهم إنهم لا يملكون دليلاً. فقلت: ليش قطعتم يده إذن؟' أجاب رجل آخر كان يحمل بندقية: 'مزاج'."

ينتمي الشاب الذي بُترت يده إلى فئة "الأخدام" في اليمن. وعادة ما يكون أفراد هذه الفئة الاجتماعية من ذوي البشرة الداكنة، ويعملون في الوظائف الوضيعة. وغالباً ما تشكو هذا الجماعة من التهميش ومن الانسحاق في أسفل السلم الاجتماعي – الاقتصادي في البلاد. وقبل بتر يده، كان الشاب يعمل حمالاً في مواقع الإنشاءات، ولم يعد بإمكانه القيام بمثل هذا العمل. وقال والده إنه وابنه كانا المعيلَيْن الرئيسيَيْن للعائلة التي تتألف من الأب وزوجته ووالدته وخمسة أولاد وابنتين.

كما وردت أنباء عن استخدام عقوبة الجلَد. فوفقاً لتقرير نشرته وكالة مدد الإخبارية في أكتوبر/تشرين الأول 2011، قام أنصار الشريعة بجلد رجل لم يُنشر اسمه، بزعم تدخين القنب (الحشيش). وقد تحدث مندوبو منظمة العفو الدولية إلى شاهد عيان، كان من بين عشرات الأشخاص من سكان جعار الذين ذهبوا إلى ميدان نادي خنفر لمشاهدة عملية الجلد. وقال الشاهد إن الرجل، الذي ذُكر أنه شقيق القيادي في جماعة أنصار الشريعة جلال بلعيدي، جُلد 80 جلدة على ظهره بعصا.

لقد شكَّل مفهوم أنصار الشريعة "للعدالة" انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان مارسوها كعقوبات. وكانت الإجراءات تُنفَّذ من قبل كيانات تفتقر إل الاستقلال أو الأهلية القضائية، ولا تتقيد حتى بالعناصر الأولية للعدالة والإجراءات الواجبة، من قبيل الحق في التمثيل القانوني والاستئناف. لقد وصلت عمليات القتل خارج إطار القانون وغيره من أشكال العقوبات التي تفرضها تلك الهيئات إلى حد التعذيب وغيره من ضروب العقوبات القاسية واللاإنسانية؛ كما أنها شكلت انتهاكاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، وشكَّلت جرائم حرب في بعض الحالات.

القيود على حرية التعبير والمُعتقد

في مايو/أيار 2011 استدعى مسؤولون في جماعة أنصار الشريعة جميع أئمة المساجد في جعار لحضور اجتماع في محكمة محلية بمدينة جعار. وأبلغ المسؤولون أئمة المساجد بأنه ينبغي رفع الأذان[41] في وقت واحد، وذلك لضمان ألا يستطيع أحد – سواء في المحلات التجارية أو من المارة – أن يتهرب من فريضة الصلاة بالتظاهر بأنه أدَّاها أو أنه ينتظر رفع الأذان من مسجد بعينه. وقال المسؤولون إن "الجامع الكبير" سيقود عملية رفع الأذان، وأن جميع المساجد الأخرى يجب أن تتبعه في غضون دقيقة واحدة.

وقال بعض السكان الذين مكثوا في جعار خلال فترة سيطرة أنصار الشريعة على المدينة وتحدثوا إلى منظمة العفو الدولية[42] إن أفراد جماعة أنصار الشريعة كانوا يتنقلون على الطرقات يومياً في أوقات الصلوات الخمس، سيراً على الأقدام أو على الدراجات النارية، ويأمرون الناس بالذهاب لأداء الصلاة. وإذا اشتبهوا في أن أصحاب المحلات التجارية لا يؤدون الصلاة، كانوا يغلقون محلاتهم ولا يسمحون بفتحها إلا بعد التأكد من أنهم وموظفيهم قاموا بأداء الصلاة.

وذُكر أن قاضي جماعة أنصار الشريعة، المعروف باسم "أبو الحنك" أبلغ الأئمة بأنهم يجب ألا ينتقدوا الجماعة أمام الناس، وأن الجماعة ترحب بأي عالم دين يقدم لها النصيحة.

ومع مرور الزمن، قام أنصار الشريعة باستبعاد أئمة المساجد، ثم سيطروا على جميع مساجد المدينة. وقال أحد الأئمة لمنظمة العفو الدولية:[43]

"كنت أُعدُّ خطبة الجمعة، وبينما كنت استعدُّ للذهاب إلى المسجد يوم الجمعة، كان أبو المهاجر [مسؤول في جامعة أنصار الشريعة يُعرف باسم الشهرة هذا] يأتي إليَّ ويقول لي إن هناك خطيباً آخر سيحل محلي لإلقاء الخطبة. ولم أكن أستطع أن أقول لا... كنت أكتفي بالذهاب إلى مسجد آخر وأصلي هناك... وفي النهاية، سيطروا على جميع المساجد."

وقال سكان جعار لمنظمة العفو الدولية إن جميع خطباء المساجد في صلاة الجمعة أصبحوا في النهاية يدعون الناس إلى قتال "الظالمين".

في أكتوبر/تشرين الأول 2011 نشرت وكالة مدد الإخبارية نبأ يقول إن أنصار الشريعة قبضوا على "مشعوذ" وأحالوه إلى "القضاء" لمحاكمته.[44] وأكَّد أحد أقرباء الرجل لمنظمة العفو الدولية أن أنصار الشريعة اعتقلوا قريبه، وهو في سبعينيات العمر، وأنه احتُجز في مركز الشرطة لمدة 20 يوماً. وقد سُمح لعائلته بزيارته منذ اليوم الأول لاعتقاله. وعندما سألنا قريبه عما إذا تم توكيل محام له، أجاب:

"هؤلاء [أنصار الشريعة] لا يعملون بهذه الطريقة ... لا لم يكن لديه محام. الذين دافعوا عنه هم أفراد عائلته... قلنا لأنصار الشريعة: 'إذا ثبت أنه مشعوذ فإننا سنؤيدكم في تطبيق الشريعة عليه. ولكنه ليس كذلك، وينبغي أن تثبتوا ادعاءات الذين زوَّدوكم بهذه المعلومات عنه.'"

وفي النهاية أطلق أنصار الشريعة سراح الرجل بسبب عدم كفاية الأدلة. وقال قريبه إن الرجل أخبره بأنه لم يتعرض للتعذيب، وأنه أصرَّ على أنه لا يعمل في "الشعوذة"، وإنما في المعالجة بالأعشاب الطبيعية وتلاوة القرآن على المرضى. وقال قريبه إنه بعد إطلاق سراحه بوقت قصير، عمل أقرباؤه على تأمين مغادرة أبين طلباً لسلامته.

في مايو/أيار 2012 نشرت وكالة مدد الإخبارية أن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب دعا جميع "المشعوذين" في محافظة حضرموت إلى التوبة، وحذَّرهم من العواقب إذا لم يفعلوا، وحث السكان المحليين على إبلاغها بأماكن أولئك "المشعوذين".[45] وأطلقت الجماعة التهديد التالي: *"سوف نقعد للسحرة بكل مرصد، فالبدار البدار بالتوبة قبل أن يضع فيكم المجاهدون السيف..."*

تدمير أحد الأضرحة في قرية الطرية في أبينMadad News Agency ©

وفي مايو/أيار أيضاً قام أنصار الشريعة بهدم الأضرحة والقباب التي اعتبروها وثنية في قرى الطرية والدرجاج وسيحان في محافظة أبين. وأظهر فيلم فيديو نُشر الذي نشر من قبل وكالة مدد الإخبارية[46] مركبة تابعة "لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وهي ذاهبة إلى المدن التي تقع فيها تلك القبور. وفيه يظهر رجل يرتدي لباساً للرأس يغطي أنفه وفمه، ويُشار إليه باسم حاتم المقبل، وهو يقول: "سنهدم هذه القبة التي تفضي لتعظيم الصالحين تعظيماً يرفعهم من درجة البشرية إلى درجة

الربوبية". ثم يُظهر الفيلم ضريحاً داخل قبة لرجل يُعرف باسم "الجعدني" في قرية الطرية، والضريح مغطى بقطعة قماش كبيرة. يقوم رجل ملتحٍ بفتح التابوت داخل المقام ويقذف بالغطاء، بينما يضرب رجل آخر التابوت بعصا. ثم يُظهر الفيلم قطعاً من الخشب أُضرمت فيها النار في منطقة مفتوحة. ويُسمع صوت رجل اسمه الشيخ إبراهيم بن سليمان الربيش، وهو معتقل سابق في غوانتنامو، وهو يقول:

" ها هم المجاهدون بفضل الله سبحانه وتعالى يقومون بما أمرهم الله به، ويحيون جهادهم في سبيل الله ... فكما حاربوا الديمقراطية والمجالس النيابية التي تشرع مع الله، فهم يهدمون القباب التي تعبد من دون الله والقبور والأضرحة التي يقرب لها مع الله سبحانه وتعالى".

إن مثل تلك الأفعال تشكل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية، والتي تحظر الإتلاف والتدمير والعبث المتعمد بالصروح التاريخية والممتلكات ذات الأهمية الكبرى للإرث الثقافي.[47]

انتهاكات حقوق المرأة

خلال فترة بسط سيطرة جماعة أنصار الشريعة على جعار، عمد أعضاء الجماعة إلى مضايقة النساء والفتيات بهدف فرض معايير اجتماعية قمعية، من قبيل فرض قواعد صارمة لارتداء الملابس، والفصل الصارم بين الجنسين وفرض القيود في أماكن العمل والمدارس.

وفي الوقت الذي عكست فيه ملابس النساء في اليمن القواعد الثقافية والقبلية التقليدية، فضلاً عن التقاليد الدينية، فقد دأبت النساء في السنوات العشرين الأخيرة وفي العديد من المدن والبلدات والقرى على ارتداء "النقاب"، وهو حجاب يغطي الوجه ولا يكشف سوى العينين، بالإضافة إلى ثوب يغطي الرجلين واليدين بأكملها. وعندما بسطت جماعة أنصار الشريعة سيطرتها على جعار – حيث كانت النساء يرتدين "النقاب" – أصدر أعضاؤها تعليمات إلى النساء بارتداء خمار، يغطي العينين كذلك، في الأماكن العامة وأماكن العمل. وقام أفراد الجماعة بتعقب النساء في الشوارع والتحقق منهن في أماكن العمل لإصدار تعليماتهم بتغطية وجوههن بخمار أو ارتداء ثياب أطول، أو التعليق على ملابسهن بشكل أو بآخر.

وقالت امرأة لمنظمة العفو الدولية إنها عندما كانت ذات مرة تسير في أحد شوارع المدينة، رأت امرأة أكبر سناً أمامها وهي ترفع ثوبها الطويل قليلاً كي لا يتلطخ بالأوساخ التي تغمر الأرض.[48] وقد رأى أحد افراد جماعة أنصار الشريعة ذلك المشهد، فسارع إلى توبيخها.

وقالت امرأة أخرى للمنظمة انها لم تغادر المنزل إلا عند الضرورة القصوى، وذلك كي تتجنب سماع أوامر بارتداء خمار يغطي وجهها بأكمله.[49] كما قالت أخرى إنها تتلقى تعليمات بشأن ملابسها مرتين أو ثلاث مرات في اليوم: أثناء ذهابها إلى عملها، وفي مكان عملها، وفي طريق عودتها إلى المنـزل. وكان أحد أعضاء جماعة أنصار الشريعة يأتي إلى مكان عملها يومياً لمنع الرجال من دخول المحل التجاري الذي كانت تعمل فيه. وقالت لمنظمة العفو الدولية: [50]

" كان يقول: 'أغلقي البوابة، فلا يجوز أن تُبقيها مفتوحة لأن الرجال في الخارج يمكنهم أن يروك ... ولا يُسمح للرجال بدخول هذا المكان بتاتاً... لا يُسمح إلا للنساء بدخول محلك.' كنت أترك الباب مفتوحاً، ولذا فإنه قام بتعليق ستارة ليضمن أن أحداً لا يستطيع أن يراني... كان يأتي إلى المحل ويجلس في الداخل، وعندما يأتي رجال، يقول لهم: 'إلى الصلاة ...' فيغادرون المكان."

وظهر أحد أفراد أنصار الشريعة في عيادة، حيث كانت امرأة تعمل هناك، وقال لها إنها لا يجوز أن تكون لوحدها مع الطبيب في الغرفة نفسها أثناء الإجراءات الطبية. وقالت:[51]

"كان يقول لي: 'يجب ألا تعملي مع الطبيب... يجب ألا يعمل الرجال والنساء معاً؛ كنت أستمع إليه، ثم أفعل ما كان يتعيَّن عليَّ فعله. وذات يوم كنت أسير مع شقيقتي في طريق العودة إلى المنـزل، وكنا نرتدي النقاب، وبدأ يقود دراجته النارية حولنا بشكل متكرر، ثم قال: إسمعن يا بنات، هذه آخر مرة أقولها... لا يجوز لكما السير في الشارع وأنتما تكشفان عن وجهيكما، يجب أن تغطياه، وإلا فإننا سنفعل بكما مالا تتوقعانه."

وقالت معلمة مدرسة لمنظمة العفو الدولية إنه كان لجماعة أنصار الشريعة ممثلة في كل مدرسة للإشراف على تنفيذ تعليمات الجماعة (أنظر أدناه: القيود على الحق في التعليم).[52] وتقوم هؤلاء الممثلات باستدعاء المعلمات ومطالبتهن بارتداء *"جلباب"*، ثوب طويل وفضفاض، وخمار يغطي الوجه بأكمله. وكان يتعين على الفتيات اللائي تصل أعمارهن إلى ست سنوات، ارتداء زي جديد، وهو الجلباب وغطاء الرأس.[53]

ولا علم لمنظمة العفو الدولية باتخاذ أية تدابير عقابية من قبل أنصار الشريعة ضد النساء اللائي لم يمتثلن لتعليمات غطاء الوجه أو غيرها من التعليمات. بيد أن أفعال أعضاء جماعة أنصار الشريعة تشكل نوعاً من المضايقة والترهيب والتدخل في حقوق النساء والفتيات في الخصوصية وحرية التعبير والعمل والتعليم.

القيود المفروضة على الحق في التعليم

جدارية لراية أنصار الشريعة في أحد جدران مدرسة الثورة في جعار كانت قد احتلتها جماعة أنصار الشريعة.© Amnesty International

اضطرت المدارس في جعار لإغلاق أبوابها في مارس/آذار 2011، لأن العديد من المعلمين والطلبة لجأوا إلى عدن، أو إلى مناطق أخرى بجنوب اليمن من تلك التي لم تكن خاضعة لسيطرة أنصار الشريعة، أو لم يستطيعوا الحضور بشكل منتظم بسبب الأوضاع الأمنية. وبعد مرور نحو ثمانية أشهر، حاول السكان إيجاد طرق لاستئناف الدراسة، بيد أن محاولتهم لم تعش طويلاً بسبب اعتراض أنصار الشريعة على المناهج الوطنية وغير ذلك من المطالب المقيِّدة.

في أغسطس/آب 2011، أنشأ بعض السكان في جعار "المجلس الأهلي"، وهو هيئة تتألف من 21 شخصاً من أفراد المجتمع المحلي، لضمان استمرار حصول المدينة على الخدمات الأساسية، بما فيها تلك المتعلقة بالتعليم، وخصوصاً بعد فرار معظم موظفي الدولة عقب استيلاء أنصار الشريعة على المدينة.[54]

في أكتوبر/تشرين الأول 2011، حاول معلمو المدارس والنشطاء استئناف العملية التعليمية بجمع كل مَن تبقى من الطلبة في المدينة في واحدة من مدارسها، ولكن أنصار الشريعة فرضوا الفصل بين الجنسين ابتداءً بسن السادسة أو السابعة، ومُنعت المعلمات من تدريس الأولاد الذين تصل أعمارهم إلى سبع سنوات.[55] وقبل سيطرة أنصار الشريعة على جعار، كان سن الفصل بين الجنسين يُطبق

بدءاً بالصف الخامس فما فوق (أي الأطفال الذين تبلغ أعمارهم حوالي 10 سنوات أو أكثر)، وكان يُسمح للمعلمات بالتدريس في مدارس الأولاد. ونظراً لأن معظم أعضاء الهيئة التدريسية من النساء، وخاصة أولئك اللائي يدرِّسن الأطفال الصغار، فإن ذلك يعني أن معظم الأولاد لا يتلقون أي تعليم بالمرة. وقد أدى ذلك إلى إحداث ضجة كبرى بين الأهالي. وبعد مفاوضات دامت نحو ثلاثة أسابيع بين المجلس الأهلي وجماعة أنصار الشريعة، وافقت الجماعة المسلحة على السماح للمعلمات بتدريس الصفوف الأول والثاني والثالث (أي التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 9 سنوات). أما الأولاد الذين وصلوا إلى الصف الرابع فما فوق، فيتعين عليهم إما البقاء بعيدين عن المدرسة أو حضور المواضيع التي يدرسها رجال في مدرسة أخرى فقط.

وفي 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 دعا المجلس الأهلي عشرات الطلبة في جعار إلى مدرسة حمزة بن عبدالمطلب وافتتح السنة الدراسية الجديدة.[56] كما دعا المقيمين الذين يحملون شهادات تعليمية إلى التطوع كمدرسين. وبعد نحو أسبوع أبلغ منسق التربية الإسلامية في جماعة أنصار الشريعة، المعروف باسمه الحركي "أبو مهاجر"، أعضاء المجلس الأهلي المشاركين في مبادرة التعليم بألا يدرِّسوا مادة التربية الوطنية على الرغم من أن هذه المادة أساسية في المناهج الدراسية الوطنية في اليمن ومشمولة في الامتحانات الرسمية.[57]

وقال أبو مهاجر أيضاً إن المدارس يجب أن تقبل الواعظات في الدين الإسلامي اللائي يختارهن، واللائي كن عادة من أقرباء المسؤولين في جماعة أنصار الشريعة، ورفض اقتراح المجلس الأهلي الذي يقضي بأن تكون المدارس مناطق خالية من الأسلحة، قائلاً إنه لن يمنع الرجال المسلحين من دخول المدارس.

ورفض أعضاء المجلس الأهلي حذف أي موضوع من مواضيع المناهج، وأصرُّوا على إبقاء التعليم خارج نطاق النــزاع بين أنصار الشريعة والحكومة، واستمروا في تدريس جميع المواضيع المطلوبة في المناهج الحكومية.

في 2 يناير/كانون الثاني 2012، حمل أحد أعضاء المجلس الأهلي ملفات الطلبة إلى عدن لتسجيلهم لتأدية الامتحانات المقررة في يوليو/تموز 2012. وبعد ثلاثة أيام، عاد إلى جعار، حيث قبض عليه أفراد شرطة أنصار الشريعة، الذين كانوا برفقة أبو مهاجر.[58] وذُكر أنه احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة أسبوعين تقريباً في مدرسة الثورة التي استخدمها أنصار الشريعة كمركز اعتقال.

وفي يناير/كانون الثاني 2012 أيضاً، بدأ أنصار الشريعة بوضع "نظام تعليمات يهدف إلى تطوير العملية التربوية في مدارس أبين وتطهيرها من المخالفات الدينية الحالية".[59] وذكرت وكالة مدد الإخبارية أن تلك الأنظمة والتعليمات شملت الفصل بين الجنسين ومنع تحية العلم الوطني لليمن لأنه يجعل الطلبة موالين للدولة وليس للدين. وقالت احدى المدرسات لمنظمة العفو الدولية:[60]

" منذ بداية الفصل الثاني، ازدادت طلباتهم... أرادوا [أنصار الشريعة] منا أن نستخدم في الوثائق الرسمية أوراقاً عليها إسم أنصار الشريعة ... ولاية أبين إمارة وقار، مكتب التربية الإسلامية مع شعار الراية السوداء [لأنصار الشريعة]... كما أضافوا موضوعاً أسموه "الجهاد" وأرادوا إجراء تغييرات أخرى في المناهج. كنا غير مرتاحين أبداً واضطررنا في النهاية إلى إغلاق المدرسة."

وقدَّم معلم مدرسة في قرية الدرجاج وصفاً مطابقاً لما وصفته المدرسة عن الوثائق التي فرضها أنصار الشريعة.[61]

لقد عطل أنصار الشريعة عملية تعليم الأطفال في جعار، ومنعوهم من التمتع بالحق في التعليم. ومن المرجح أن

يؤدي ذلك إلى زيادة عدد الأطفال الذين يتسربون من المدارس، وخاصة الأولاد، وهو اتجاه يتفاقم بفعل تدهور الأوضاع المعيشية والحاجة المالية للعمل في سن صغيره.

4. الانتهاكات على أيدي الطرفين إبّان النــزاع

"أنتِ نائمة، أليس كذلك؟"

أب يتحدث إلى ابنته وفاء الحمزة وهو لا يصدق أنها فارقت الحياة نتيجةً لإصابتها بشظية إثر غارة جوية على الطريق الرئيسي في جعار.[62]

لقد تحمَّل المدنيون في أبين القسط الأكبر من وزر القتال بين قوات الحكومة اليمنية ومقاتلي جماعة أنصار الشريعة، الذين سيطروا على أجزاء واسعة من محافظة أبين. وقد بدأت الصدامات المسلحة في النصف الأول من عام 2011 في أبين، وبشكل رئيسي في زنجبار والكود، ثم تصاعدت في منتصف عام 2011 إلى أن تحولت إلى نزاع مسلح شهد محاولات فاشلة مستمرة من قبل الجيش لبسط السيطرة على زنجبار. واحتدم القتال في مطلع عام 2012، وخاصة في مارس/آذار عندما امتد إلى لودر في محافظة أبين ومنطقة عزان في محافظة شبوة.

واستخدم أنصار الشريعة مناطق سكنية، وخاصة في جعار، كقاعدة لهم. إذ استأجروا العديد من المنازل واحتلوا منازل أخرى ومبان عامة في مناطق مكتظة بالسكان، وعرَّضوا حياة المدنيين للخطر بشكل مستهتر، الأمر الذي شكَّل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي.

وفي محاولاتها لاستعادة السيطرة على المناطق التي سقطت بأيدي أنصار الشريعة، استخدمت قوات الحكومة اليمنية، على نحو متزايد، الطائرات والمدفعية ضد المناطق السكنية، مما وضع السكان المدنيين في دائرة الخطر. وقد قُتل عشرات المدنيين ممن لم يشاركوا في النــزاع، وبينهم أطفال، وجُرح آخرون نتيجةً للضربات الجوية والقصف بالمدفعية والهاون من قبل القوات الحكومية، التي ضربت الأحياء السكنية. وفي الوقت الذي لم تكن جميع الخسائر في صفوف المدنيين ناتجة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، فإن مدنيين قُتلوا أو جُرحوا، ومنازل وأهدافاً مدنية أخرى دُمرت أو أُصيبت بأضرار، في بعض الحالات، نتيجةً للهجمات العشوائية وغير المتناسبة على أيدي قوات الحكومة اليمنية. واستُخدمت في بعض الحالات أسلحة ميدانية غير ملائمة، كالمدفعية، في المناطق السكنية المدنية. وفي هجمات أخرى بدا أن القوات الحكومية لم تتخذ الاحتياطات الضرورية للمحافظة على أرواح المدنيين، من قبيل التحقق من كون الهدف عسكرياً فعلاً (بضمان الاعتماد على معلومات استخبارية دقيقة وفي الوقت المناسب) وإعطاء تحذير مسبق للمدنيين بشأن شن الهجوم.

الانتهاكات على أيدي أنصار الشريعة

خلال النــزاع الذي نشب بين جماعة أنصار الشريعة وقوات الحكومة اليمنية، انتهكت تلك الجماعة المسلحة القانون الدولي الإنساني، وذلك بتعريضها المدنيين للهجوم؛ والسيطرة على المرافق الطبية، مما أبطل الغاية منها وهي السماح بمعالجة الجرحى بشكل آمن وفوري؛ وقتل الجنود الأسرى؛ والقبض على المدنيين الذين يُشتبه في

أنهم يتعاونون مع القوات الحكومية؛ واستخدام الألغام المضادة للأفراد ومصائد المغفلين بكثافة؛ وترك أعتدة غير منفجرة خلفها.

تعريض المدنيين للهجوم

عمَد مقاتلو جماعة أنصار الشريعة إلى استئجار منازل في أحياء سكنية في مدينة واحدة على الأقل، وهي جعار، عندما سيطروا عليها. وقد تظاهر بعضهم بأن لهم أعمالاً أو عائلات هناك. وبعد استكمال عقود الإيجار، تحركوا مع آخرين من أعضاء الجماعة المسلحة. وحالما استقروا في تلك المنازل، أصبح من الصعب على المالكين إخلاءهم.

مبنى مدمر في أبين Private ©

في مرحلة ما خلال الأشهر الأولى من سيطرتهم على جعار، وخاصة في الفترة بين مارس/آذار وأغسطس/آب 2011، أعلن صالح الشيخ، وهو ناشط في المجتمع المحلي، من الجامع الكبير أنه يتعين على كل من قام بتأجير عقار إلى مقاتلي أنصار الشريعة ولم يستطع حملهم على مغادرته أن يُبلغه بذلك، وأنه سيتخذ، مع ناشطين آخرين، الإجراءات اللازمة لإجلائهم منها. ونتيجة لهذا التحدي وغيره من التحديات لأنصار الشريعة، استُدعي صالح الشيخ إلى "المحكمة"، وطلب منه "القاضي" المعيَّن من قبل أنصار الشريعة، والمعروف باسم "أبو الحنك"، أن يوقع على وثيقة يتعهد فيها بعدم الاعتراض على أي إجراء يقوم به أنصار الشريعة. ولكنه رفض، وهدده مسؤول آخر من الجماعة، مما دفعه إلى مغادرة المدينة إلى عدن.

ومن شوارع المدينة، حيث استأجروا منازل في المناطق السكنية، أطلق أنصار الشريعة الرصاص من رشاشات كلاشنكوف على طائرات حربية كانت تحلق في سماء جعار، الأمر الذي دفع سلاح الجو اليمني إلى الرد على مصادر النيران، مما أسفر عن مقتل مدنيين أو إصابتهم بجروح. وفي إحدى تلك الحوادث التي وقعت في 5 سبتمبر/أيلول 2011 قصفت طائرة حربية يمنية الجامع الكبير، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ثلاثة مدنيين (أنظر أدناه). وقد تحدثت منظمة العفو الدولية إلى ثلاثة شهود أدلوا بشهادات متسقة قالوا فيها إنه قبل نحو 15 دقيقة من قصف الطائرة للمسجد، الذي يقع في السوق الرئيسي للمدينة، فتح اثنان على الأقل من مقاتلي أنصار الشريعة كانا يقفان بالقرب من المسجد، النار على الطائرة. وقال شاهد عيان لمنظمة العفو الدولية:

"كان السوق مكتظاً، وهو دائماً كذلك... وبدأت طائرة حربية بالتحليق فوق المكان... كان هناك أربعة من أفراد جماعة أنصار الشريعة يحملون بنادق ويقفون بجانب محل السنحاني المجاور للجامع الكبير. فما كان منهم إلا أن وجَّهوا بنادقهم إلى السماء وشرعوا بإطلاق النار ... فخرج بعض العاملين في المسجد وقالوا لهم: 'هذا غير مناسب... لا يجوز أن تطلقوا النار من هذا المكان المجاور للمسجد؛ لكنهم واصلوا إطلاق النار. ثم ذهب رجل آخر إليهم شاكياً ولكنهم لم يستمعوا إليه، ثم ذهبتُ أنا وجاري إليهم وقلنا: 'لا يجوز أن تفعلوا ذلك... أنتم تطلقون النار من منطقة سكنية؛ لم يتحدثوا معنا، وغادروا المكان. وبعد مرور 15 دقيقة، قصفت الطائرة المسجد."

كما احتل أنصار الشريعة مبان عامة تقع في مناطق سكنية واستخدموها لأغراض عسكرية. وفي جعار استولت

الجماعة المسلحة على ثلاث مدارس – وهي مدرسة الحكمة ومدرسة الثورة ومدرسة الزهرة الابتدائية – بالإضافة إلى المعهد الصحي. ويُذكر أن مدرسة الحكمة والمعهد الصحي متجاوران ويقعان في حي المثلث. وهما مُحاطان من ثلاث جهات ببيوت سكنية تبعد من ثلاثة إلى سبعة أمتار فقط. أما الجهة الرابعة فهي مواجهة للشارع الرئيسي ولأرض زراعية. وقال السكان إن مدرسة الحكمة استُخدمت لتخزين الذخيرة أو تصنيع القنابل المحلية أو لكلتا الغايتين، وتحدثوا عن حادثة وقعت في مطلع يونيو/حزيران 2012، أي قبل بضعة أسابيع من مغادرة أنصار الشريعة لمدينة جعار. وقال رجل يعيش بالقرب من المدرسة:

"سمعنا صوت انفجار مدوٍّ، فخرجنا لمعرفة ما حدث، فرأينا أحد أفراد أنصار الشريعة وهو يخرج من المدرسة راكضاً وطالباً النجدة. ثم خرج من المبنى آخرون من رجال أنصار الشريعة وهم يحملون جثتين وجريحاً واحداً وغادروا في سيارة على وجه السرعة. وكان من الواضح أن الانفجار نتج عن نشاط تم داخل المدرسة، لأننا لم نر آثار قصف على الجدران الخارجية".

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن من المرجح تماماً أن أنصار الشريعة كانوا يصنِّعون القنابل داخل المباني التي كانوا يحتلونها في المناطق السكنية. وعثر باحث من منظمة العفو الدولية، كان قد زار مدرسة الثورة في جعار، على دفاتر وأوراق مبعثرة على أرضية إحدى الغرف في الطابق الأرضي.[63] وفي أحد الدفاتر التي تخصُّ على ما يبدو قائداً عسكرياً لأنصار الشريعة يُعرف باسم أبو علي الحضرمي، قرأنا عنواناً بخط اليد (أنظر الملحق 2) يقول: "الأركان الرئيسية في إعداد العبوات". وربما لا يكون الهدف من الشرح التفصيلي تصنيع القنابل في مدرسة الثورة، وإنما تعليم الأعضاء الآخرين في جماعة أنصار الشريعة كيفية تصنيعها.

وقد قُصفت مدرسة الحكمة والمعهد الصحي من قبل الطائرات الحربية اليمنية عدة مرات، وخاصة في يونيو/حزيران 2012.[64] وقال السكان إن الشظايا المتطايرة وصلت إلى منازلهم، ولكن منظمة العفو الدولية ليست على علم بما إذا كان القصف قد أسفر عن خسائر في صفوف المدنيين. ووفقاً لبحوث منظمة العفو الدولية، فإن أنصار الشريعة استخدموا مدرسة الثورة لاحتجاز الأشخاص الذين اعتقلوهم ولأغراض أخرى. أما مدرسة الزهرة الابتدائية المجاورة للمنازل السكنية والتي تقع على مسافة بنايتين من مسجد الحمزة الذي كان مركزاً رئيسياً لأنصار الشريعة، فقد استُخدم لتخزين الذخيرة. واحتلت الجماعة المسلحة تلك المدرسة لعدة أسابيع على الأقل في فترة قريبة من مايو/أيار ويونيو/حزيران 2011، ولكن شائعة سَرَتْ حول هجوم محتمل من قبل الجيش أدت إلى خلق حالة من الهلع في صفوف الأهالي الذين يعيشون في المنطقة، الأمر الذي حدا بأحد قادة أنصار الشريعة لإصدار أوامره بنقل الذخيرة من المدرسة.

وفي مدينة الدرجاج ذُكر أن أحمد عبدالنبي، شقيق زعيم من الجماعة في جعار خالد عبدالنبي، الذي يقاتل مع أنصار الشريعة ويبدو أنه أحد القياديين في الجماعة المسلحة، قد ذهب مراراً إلى المدينة واختبأ بالقرب من المدنيين عندما كانت الطائرات الخربية تحلِّق فوق المدينة. ففي فبراير/شباط 2012،[65] كان أحمد عبدالنبي يستقل سيارة جيب عسكرية ترافقها سيارة أخرى على الأقل عندما بدأت طائرة حربية بالتحليق في سماء المدينة. وتوقفت سيارة الجيب والمركبات الأخرى المرافقة لها تحت شجرة مجاورة لبوابة مدرسة معاذ بن جبل بين الساعة العاشرة والعاشرة والنصف صباحاً، بينما كان الأطفال موجودين داخل المدرسة، ومكثوا هناك إلى أن غادرت الطائرة سماء المنطقة. ومع تزايد الطلعات الجوية للطائرات الحربية فوق مدينة الدرجاج، غضب أهالي تلاميذ المدارس وأصروا على عدم السماح لأحمد عبدالنبي بالعودة إلى المدينة. ونظراً لأنه لم يكن لأنصار الشريعة وجود كبير في المدينة، فقد استجابوا لبواعث قلق السكان المحليين على ما يبدو، ولم ترد أنباء أخرى عن وقوع حوادث مماثلة في المدينة بعد فبراير/شباط 2012.

في قرية الكود، احتل أنصار الشريعة السجن المحلي، ومن ثم المقبرة ومدرسة الميثاق. وأطلق مقاتلو الجماعة النار على الجيش من المنازل القريبة، مما دفع الجيش إلى الرد على النيران، فأصاب منازل المدنيين في بعض الأحيان. وبدأ السكان بمغادرة الكود تدريجياً لأنها أصبحت عالقة في منطقة تبادل إطلاق النار بين أنصار الشريعة، الذين يطلقون النار من داخل القرية، وبين الجيش. وفي النهاية لم يبق في القرية سوى عدد قليل من العائلات، ومنها عائلة تتألف من خمسة أفراد مكثوا في الكود لأنهم كانوا يعتمدون في معيشتهم على تربية الخراف وبيعها. وفي 2 سبتمبر/أيلول 2011، قُتل أربعة منهم بنيران الجيش، بينهم ثلاث نساء ورجل مُسن (أنظر أدناه).

وخلافاً لما فعلوا في جعار، لم يقم أنصار الشريعة باستئجار منازل في الكود. فبعد أن لجأ سكانها إلى عدن وغيرها من المناطق، سارع مقاتلو أنصار الشريعة إلى احتلال العديد من المنازل الخالية بكل بساطة. وكانت العائلة التي مكثت في الكود تتألف من طالب جامعي في العشرين من العمر ووالدته وعمته وجدِّه وجدته، وكانت تملك بين 90 و 100 رأس غنم، حيث كان الطالب الجامعي مسؤولاً عن إحضار الماء. وفي أواسط أغسطس/آب 2011، أي قبل أسبوعين من قصف الجيش لمنـزل العائلة، تموضع مقاتلو أنصار الشريعة على بعد نحو 20 متراً من المنـزل، وبدأوا بإطلاق الصواريخ على موقع للجيش خارج البلدة. وهذا ما دفع العائلة إلى الطلب من المقاتلين الابتعاد عن المنـزل. وقد قال الناجي الوحيد من العائلة لمنظمة العفو الدولية[66] مستذكراً ما حدث:

ذهبنا جميعاً، جدي وجدتي ووالدتي وعمتي وأنا، إلى المقاتلين، وقلنا لهم: *"إسمعوا، نحن عائلة نعيش هنا ونربي الخراف... إننا لا نستطيع المغادرة، ولذا نرجوكم أن تبتعدوا عن منـزلنا، فردَّ المقاتلون بالقول: 'لا بأس'، إلا أن شيئاً لم يتغير. فقد استمروا في اطلاق النار من هناك كل يومين أو ثلاثة. وفي اليوم الذي وقع فيه الهجوم، لا أعرف إذا ما كان أنصار الشريعة قد أطلقوا النار من الجوار أم لا."*

وقال سكان جعار لمنظمة العفو الدولية إن أنصار الشريعة سيطروا فعلياً على مستشفى الرازي في المدينة، حيث كان المسلحون يدخلون المستشفى ويغادرونه بحرية. وفي حين أن غرفة عمليات الطوارئ ظلت تُستخدم للقيام بالإجراءات الطبية التي يحتاجها سكان المدينة، فقد احتل أنصار الشريعة الطابق الثاني من المستشفى على أقل تقدير، واستخدموا سيارة الإسعاف. وقد أدى ذلك إلى عدم تشجيع المرضى والجرحى على الذهاب إلى مستشفى الرازي لأنهم شعروا بأن وجود أنصار الشريعة فيه يجعل المكان غير آمن. وفي 5 سبتمبر/أيلول 2011، ضُرب المستشفى في غارة جوية حكومية (أنظر أدناه).

ولا يزال من غير الواضح لمنظمة العفو الدولية ما إذا كان أنصار الشريعة قد استخدموا الطابق الثاني من المستشفى لمعالجة جرحاهم فقط، أم أنهم قاموا بنشاطات تشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي.

قتل الجنود الأسرى

يُعتقد أن أنصار الشريعة قتلوا العديد من الجنود الذين أسروهم خلال فترة القتال التي دامت أكثر من سنة. ويُظهر شريط فيديو، شاهدتْه منظمة العفو الدولية، شاباً يُعتقد أنه جندي أسير يرتدي ملابس مدنية ومعصوب العينين، وهو يبكي أو يُصدر أصواتاً غير مفهومة. ثم تقترب يدان من رأس الشاب، إحداهما تحمل سكيناً، والأخرى ترفع رأسه لكشف رقبته. ثم يتم حزُّ عنقه، وتستمر اليدان في الولوج عميقاً في عنقه. وتبدأ يد بإزالة اللحم وأجزاء أخرى من الجسم لتسهيل عملية قطع الرأس. ويستخدم الرجل الذي ينفذ عملية قطع الرأس السكين مرة أخرى ويواصل القطع إلى أن يُفصل الرأس عن الجسد. يوضع الرأس على قميص ويوضع السكين بجانبه. ثم تمسك يد بالشعر وترفع الرأس إلى أعلى، فينـزل الفك، ثم تضعه ثانيةً على القميص. وقال سكان أبين لمنظمة العفو الدولية إن أعضاء أنصار الشريعة قالوا لهم إن عملية القتل نُفذت في منطقة خاضعة لسيطرة الجماعة المسلحة، وإن

الشخص الذي قُطع رأسه كان جندياً أسيراً. وأكد أحد أقرباء قيادي في جماعة أنصار الشريعة أن شريط الفيديو كان قد أُرسل له من قبل عضو آخر في الجماعة المسلحة.

وقال صحفي كان في عمودية بالقرب من زنجبار، بعد أربعة أيام من انسحاب أنصار الشريعة، لمنظمة العفو الدولية إنه رأى جثثاً يعتقد أنها كانت لجنود أو ضباط من القوات المسلحة اليمنية قُتلوا بعد أسرهم وأُلقي بهم في بئر مجاور لأحد المنازل في عمودية. ووصف الصحفي ذلك المشهد على هذا النحو:[67]

"كنا نصور فيلماً عن الدمار عندما نبَّهنا أحد السكان المحليين لوجود جثث في أحد المنازل. دخلنا المنـزل فشممنا رائحة نتنة كريهة جداً ... كان هناك بئر خلف المنـزل، وشاهدنا نحو 30 رصاصة فارغة حول البئر... نظرت داخل البئر، فرأيت الجثث، استطعت أن أُحصي أربع جثث... كانت منتفخة... كان الشخص الملقى في الأعلى معصوب العينين ويرتدي صدرية."

إن الشهادة التي تقول إن الرجل كان معصوب العينين تشير إلى أنه كان قد وقع في الأسر، ولم يُقتل أثناء الصدامات. كما أن الرصاصات الفارغة التي وُجدت حول البئر الذي أُلقيت فيه الجثث، تشير إلى أن الرجال قُتلوا بالقرب من البئر على الأرجح.

عدم إكرام الموتى

تلقَّت منظمة العفو الدولية معلومات من زنجبار والكود تفيد بأن أنصار الشريعة لم يسمحوا للناس بدفن الجنود الذين قُتلوا أثناء النـزاع. ففي 28 مايو/أيار 2011، أي بعد يوم من دخول الجماعة المسلحة إلى زنجبار، أراد الناس أن يدفنوا جثث الجنود بالقرب من البنك المركزي، إلا أن مقاتلي أنصار الشريعة منعوهم من ذلك، ونُقل عنهم قولهم: "دعوا الطيور والكلاب تنهش أجسادهم". وذُكر أن أحد الأشخاص قال لهم إن الإسلام يحض على دفن الموتى في أسرع وقت ممكن، ولكنهم هددوه بالقول: "إن كل من يقترب منهم سيُقتل".

احتجاز الأسرى

ناصر القرشي، مفقود منذ مايو/أيار 2012 © Private

قام أنصار الشريعة باحتجاز أشخاص، بينهم مدنيون ممن لم يشاركوا في الأعمال الحربية بشكل مباشر، في المناطق الخاضعة لسيطرتهم بمعزل عن العالم الخارجي وبدون السماح لهم برؤية عائلاتهم أو توكيل محاميين أو الاتصال بالعالم الخارجي. وفي الوقت الذي بدا أن معظم الأشخاص الذين احتجزهم أنصار الشريعة قد أُطلق سراحهم في نهاية المطاف، فإن منظمة العفو الدولية على علم بأن ما لا يقل عن أربعة رجال من جعار، ممن ورد أن أنصار الشريعة قبضوا عليهم، لم يظهروا حتى بعد أن طُردت الجماعة المسلحة من أبين.

ففي 17 مايو/أيار 2012، قبض أنصار الشريعة على **ناصر القرشي**، البالغ من العمر 32 عاماً، وهو من سكان جعار، ولم يشاهَد منذ يونيو/حزيران، عندما انسحبت الجماعة التي كانت تحتجزه من المدينة. ووفقاً لأحد أقربائه،[68] فإن ناصر القرشي ذهب عدة مرات مع صديق له إلى "محكمة" أنصار الشريعة للسؤال عن شقيقيْ صديقه اللذيْن كانا محتجزيْن لدى الجماعة المسلحة. وفي المرة الأخيرة التي ذهبا فيها إلى هناك، تم احتجازهما. ومع أنه تم إطلاق سراح صديقه بعد بضع ساعات، فإنه لم يتم إطلاق سراح ناصر القرشي، حتى بعد هزيمة أنصار الشريعة وانسحابهم من جعار في يونيو/حزيران 2012. وقال قريبه إن ناصر ربما يكون قد اعتُقل

لأنهم وجدوا على هاتفه الخليوي رقم عبداللطيف السيد، رئيس اللجنة الشعبية المؤيدة للحكومة في جعار. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن ناصر القرشي ربما كان محتجزاً في مدرسة الثورة في وقت من الأوقات. وعندما قامت مندوبة منظمة العفو الدولية بتفتيش المدرسة في يوليو/تموز 2012، عثروا على دفتر ملاحظات تركه أنصار الشريعة خلفهم، ووجدت في الدفتر صفحة كُتبت فيها بخط اليد معلومات حول ناصر القرشي، تتضمن اسمه الكامل والأشياء التي أخذها منه سجانوه، وهي: هاتفان خليويان من نوع نوكيا ومسدس وبطاقة هوية وساعة يد ودفتر تليفونات ومفاتيح وحزام ومبلغ 22,250 ريال يمني وشريحتا هاتف، و شريط ذاكرة USB (أنظر الملحق 3). ومن الشائع في العديد من أنحاء اليمن أن يكون بحوزة الرجال أسلحة صغيرة، من دون أن يعني ذلك أنهم من أفراد الجيش أو قوات الأمن أو الجماعات المسلحة.

وما انفكت عائلة ناصر القرشي، وهو متزوج وله سبعة أطفال، تحاول العثور عليه، ولكنها لم تفلح في ذلك. وقال أحد أقربائه لمنظمة العفو الدولية:[69]

" عندما كانوا [أنصار الشريعة] موجودين في جعار، سألتهم عن ناصر مراراً وتكراراً. قالوا لي ذات مرة إنه يخضع للاستجواب وسيُطلق سراحه فيما بعد. وفي المرة الثانية قالوا إنه في مكان قريب ... ثم انسحبوا من جعار واقتادوا معهم بعض المعتقلين إلى شقرة، وبعد ثلاثة أيام انسحبوا مرة أخرى إلى عزان. لقد بحثتُ عنه في جميع أنحاء جعار، ولحقتُ بهم إلى شقرة، ثم إلى عزان، ولكنني لم أفلح. في عزان أُطلق سراح أحد المعتقلين من جعار. سألته عما إذا كان قد رأى ناصر، فقال إنه لم يكن بين المعتقلين. وفي الأيام الأخيرة ذهبتُ إلى الدحيقة في المحفد، حيث لجأوا، وهناك قالوا لي إن ناصر ليس بحوزتهم. أريد أن أعرف أين هو. يجب أن نعرف ما حدث له."

صالح مجمل Private ©

قبض أنصار الشريعة على **صالح سالم علي مجمل**، البالغ من العمر 24 عاماً ومن سكان جعار، قبل بضعة أيام من مغادرة الجماعة المسلحة جعار في يونيو/حزيران 2012 بحسب ما ذكر أحد أقربائه. وقد اقتيد عندما كان في طريقه إلى سوق جعار، حيث كان يعمل تاجر ماعز، ولم تُسمع أية أخبار بشأنه منذ ذلك الوقت. وقال قريبه لمنظمة العفو الدولية:

"لا نعلم لماذا اعتقلوه ... فقد كان شائعاً أن يقوم أنصار الشريعة بالقبض على الأشخاص، ثم إطلاق سراحهم في النهاية. ولكنهم قبل مغادرة جعار بفترة وجيزة أصبحوا يرتابون في كل شخص ... إنه لم يفعل شيئاً، كان متزوجاً وله أربعة أطفال." د

أيمن بن جديPrivate ©

في يوليو/تموز 2012 ذهب قريب صالح سالم علي مجمل مع قريب ناصر القرشي إلى وادي الضيقة في المحفد كي يسألوا أنصار الشريعة عن مصير وأماكن وجود قريبيهما، ولكنهما لم يتلقيا أية معلومات بهذا الشأن.

كما قبض أنصار الشريعة على اثنين آخريْن من سكان جعار، ولم تصل أية أخبار عنهما منذ ذلك الحين، وهما: **أيمن بن جدي** و**أسامة الزبيدي**، الذي يُعتقد بأنه طفل دون سن الثامنة عشرة. وقد قُبض عليهما قبل مغادرة الجماعة المسلحة جعار بوقت قصير.

أسامة الزبيديPrivate ©

وحصلت منظمة العفو الدولية على نسخة من طلب مكتوب بخط اليد وموقَّع باسم "جلال"، الذي يُعتقد أنه جلال بلعيدي الذي يُزعم أنه أحد قادة أنصار الشريعة، يقول فيه: "الإخوة

في المحفد، يرجى إطلاق سراح السجناء التالية أسماؤهم: 1) أيمن محمد صالح؛ 2) ناصر محمد حسن القرشي؛ 3) صالح المجمَّل؛ 4) سامي الزبيدي" (أنظر الملحق 4). ويبدو أنه أُشير خطأً إلى أسامة الزبيدي باسم شقيقه سامي، الذي لم يكن معتقلاً في الحقيقة.

جاء الرد على الطلب على قصاصة الورق نفسها، التي كان قريب أحد المعتقلين قد حملها إلى المحفد، وكان الرد مكتوباً من قبل أحد ضباط الأمن في جماعة أنصار الشريعة على النحو الآتي: هؤلاء الأشخاص غير موجودين في منطقتنا، ولا نعلم عنهم شيئاً ". (أنظر الملحق 4)

الألغام والأعتدة الغير منفجرة

في الأوقات التي سيطروا فيها على أجزاء واسعة من محافظة أبين، قام أنصار الشريعة باستخدام وتخزين الأسلحة والذخائر بشكل مستهتر، الأمر الذي عرَّض حياة المدنيين للخطر. وفي المناطق التي شهدت نزوحاً للسكان، من قبيل الكود وزنجبار، احتلت الجماعة المسلحة منازل خالية من سكانها وحوَّلتها إلى قواعد عسكرية. وعندما انسحب أنصار الشريعة في يونيو/حزيران 2012، كانت البلدات والمدن الخاضعة لسيطرتهم مليئة بالأعتدة التي لم تنفجر وبمصائد المغفلين والألغام، مما شكَّل عقبة رئيسية أمام عودة السكان النازحين داخلياً إلى منازلهم.

تحدثت امرأة من سكان الكود، كانت قد فرَّت إلى عدن إبان القتال وذهبت مع عائلتها إلى منــزلها لإحضار بعض الحاجيات الشخصية في الوقت الذي كانت القرية خاضعة لسيطرة أنصار الشريعة، إلى منظمة العفو الدولية ووصفت المشهد على النحو الآتي:[70]

" ذهبنا إلى المنــزل فوجدنا الباب مفتوحاً. ولم يكونوا [مقاتلو أنصار الشريعة] موجودين هناك. ولكن كل حاجياتهم كانت داخل المنــزل، فصُدمتُ وتملَّكني الخوف... كان منــزلنا مليئاً بالبنادق ... في كل مكان وفي كل غرفة. كانت هناك ذخائر ومتفجرات ... لم أكن أعرف ماهيتها ... ملابس المقاتلين ... الأطعمة المعلَّبة التي كانوا يأكلونها... ثم دخل أحدهم وقال: أُخرجوا حالاً، نريد أن نستخدم المرحاض! فقال شقيقي البالغ من العمر 15 سنة" 'ماذا؟ هل تريدون أن تطردونا من بيتنا؟' ولذا حملنا القليل من الحاجيات الخفيفة وغادرنا مسرعين ... ذهبنا إلى منــزل جدي، الذي يتكون من ثلاثة طوابق. كان مليئاً بالأسلحة، بالقنابل اليدوية والألغام، وكان هناك حاسوب محمول وأجهزة إرسال راديو ... على كل أرضية. بدا منــزل جدي وكأنه قاعدة رئيسية لهم. وقال مقاتلون شباب لشقيقي إنهم يستخدمون الطابق الأرضي لمنــزل جدي كمحكمة. وسألوه عما إذا كان يود الانضمام إليهم، وقالوا إنهم سيعطونه بندقية.

" في المرة الثانية ذهبنا إلى الكود لأن والدتي أرادت إحضار بعض الحاجيات لنا من المنــزل... كانوا هناك، ورفضوا السماح لها بالدخول. فأصرَّت وقالت لهم إنها بحاجة إلى بعض الحاجيات الشخصية... وافقوا على دخولها، ولكنهم طلبوا منها التوقيع على وثيقة تقول إن أنصار الشريعة غير مسؤولين عن تعرُّضها للقتل أو الإصابة نتيجةً للمتفجرات التي وضعوها داخل المنــزل. فقالت والدتي: 'كيف لا تكونون مسؤولين؟' ثم قررت ألا تدخل."

وبعد أن استعادت القوات الحكومية السيطرة على أبين، كانت الألغام والأعتدة الغير منفجرة مبعثرة في المناطق السكنية، وشملت الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للمركبات ومصائد المغفلين وغيرها من المواد المتفجرة التي خلَّفتها الحرب. ولا يزال من غير الواضح لمنظمة العفو الدولية ما إذا كان الجيش اليمني قد زرع بعض الألغام خلال فترة النــزاع.

وقد أوقعت الألغام والأعتدة الغير منفجرة خسائر فادحة في أرواح المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ففي 12 يوليو/تموز 2012، أعلنت المنظمة الإنسانية الطبية الدولية "أطباء بلا حدود" أن مركز الطوارئ الجراحي التابع لها في عدن شهد ارتفاعاً حاداً في عدد ضحايا الألغام الأرضية والأعتدة الغير منفجرة من مدينتي جعار ولودر.[71] وقالت منظمة أطباء بلا حدود إنها عالجت 19 مريضاً في أقل من أربعة أسابيع، كان 11 مصاباً منهم أطفالاً دون سن الرابعة عشرة.

فقد جُرح اثنان من أولئك الأطفال، وهما **ياسر أحمد عبدالله الفضلي** وابن عمه **همام أنور أحمد**، وكلاهما في الثانية عشرة من العمر، عندما التقط صديق لهما مخزن رصاص مدفع رشاش عيار 23 ملم تركه أنصار الشريعة في المكان وفقاً لأقوال أحد أفراد العائلة.[72] وقد بُترت رجل همام اليمنى، بينما أُصيب ياسر في كلتا رجليه، كما أُصيب صبي آخر بجروح.[73]

وفقدَ **محمد حسن صويلح**، وهو صبي في سن المراهقة، كلتا رجليه، وذُكر أن أصدقاءه أُصيبوا بجروح عندما كانوا يلعبون بأعتدة لم تنفجر، عثر عليها في بلدة عمودية وأُحضرت إلى جعار.

الانتهاكات على أيدي القوات الحكومية

أثناء القتال من أجل طرد أنصار الشريعة من أبين وغيرها من المناطق الخاضعة لسيطرتهم في الفترة بين يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2012، ارتكبت قوات الحكومة اليمنية انتهاكات للقانون الإنساني الدولي كذلك. وكان من بين تلك الانتهاكات: الهجمات العشوائية التي أسفرت عن وقوع خسائر في أرواح المدنيين؛ ومنع الحصول على الرعاية الطبية؛ وتعرُّض المقاتلين المشتبه بهم للاختفاء القسري. ولا تستطيع منظمة العفو الدولية استبعاد احتمال أن تكون بعض الضربات الجوية الموثَّقة في هذا التقرير قد نُفذت بواسطة الطائرات الأمريكية بدون طيارين، التي يبدو أنها كانت تعمل بنشاط إبان فترة النـزاع.

الهجمات غير القانونية

شملت الهجمات غير القانونية التي شنتها قوات الحكومة اليمنية استخدام الهجمات غير المتناسبة والعشوائية، واستخدام الأسلحة الثقيلة غير الدقيقة في المناطق المأهولة بالسكان، وعدم اتخاذ الاحتياطات الضرورية في الهجمات، مما أسفر عن قتل وجرح العديد من المدنيين وتدمير أهداف مدنية وإلحاق الضرر بها.

مطيعة حيدرة Private ©

في 16 يونيو/حزيران 2011 قُتلت **مطيعة أحمد حيدرة**، البالغة من العمر 11 سنة، عندما ضرب صاروخ منـزل نادر الشدادي، الذي زُعم أنه أحد قياديي أنصار الشريعة، في منطقة "المشروع" في جعار. وقد روى والدها لمنظمة العفو الدولية ما حدث:[74]

"كان صباح الجمعة هادئاً، عندما ذهبتُ إلى السوق كي أشتري لحماً. وبينما كنتُ هناك سمعتُ صوت انفجار. بدأ جميع مَن في السوق ينظرون حولهم، ورأينا الدخان يتصاعد من مسافة بعيدة وطائرة حربية تتجه نحو جعار ... ثم قصفت هدفاً. وقال أشخاص قادمون من المنطقة التي سقطت عليها القذائف إن الطائرة أصابت منـزلاً، ومرَّت سيارة مسرعة كانت تنقل الجرحى. وبعد لحظات، مرَّت سيارات أخرى مسرعة، وكانت جميعها تنقل المصابين باتجاه مستشفى الرازي. وصلتُ إلى هناك وفوجئت بزوجتي تصرخ قائلةً إن مطيعة أُصيبت بجروح. لقد رأيتها، كان الجزء الخلفي من رأسها مصاباً بشظية.

"لقد توفيت ابنتي [في الحقيقة] عندما ذهبتُ إلى منــزل جيراننا... فعندما سقطت القذيفة الأولى في الحصن، خافت زوجتي [والدة مطيعة]، ولذلك طلبت من مطيعة الذهاب إلى بيت جيراننا، وهم عائلة نادر الشدادي، كي تبلغهم بالرسالة التالية: 'إذا كنتم تريدون الذهاب إلى منطقة أكثر أماناً، دعونا نعرف ذلك، كي نذهب معكم.' وفي اللحظة التي ذهبت فيها مطيعة إلى منــزلهم، قصفته الطائرة الحربية."

كما ذكر أن أم نادر الشدادي قتلت وأُصيبت إبنة أخيها بجروح بالغة، مما تسبب بإعاقتها. أما الذين كانوا موجودين في وقت الغارة فهم والدا نادر الشدادي المسنَّان، وشقيقه الأصغر، وابن عمه ومطيعة. وفي حين أن الشهادات تشير إلى أن نادر الشدادي، الذي كان يزور عائلته من حين لآخر، لم يكن موجوداً في المنــزل في وقت وقوع الغارة الجوية، فإن ثمة بواعث قلق من أن سلاح الجو اليمني كان لديه معلومات استخبارية قديمة أو غير دقيقة نتج عنها قتل ما لا يقل عن اثنين من المدنيين وجرح شخص واحد على الأقل.

في 2 سبتمبر/أيلول 2011 قُتلت ثلاث نساء ورجل واحد – وجميعهم من عائلة واحدة من العائلات القليلة التي مكثت في الكود – في منــزلهم نتيجةً لنيران الجيش (أنظر أعلاه). وقد عَثر ابن مريم تحت ركام المنــزل على كل من **مريم أحمد إبراهيم علي الصبيحي**، وشقيقتها **آنسة أحمد إبراهيم علي الصبيحي**، ووالدتهما **سعود علي حسن** وزوج أمهما **عبدالله علي بن علي**، الذي مكث في القرية كي يعتني بالخراف. وقد كانوا جميعاً في غرفة واحدة، ربما كانوا يحتمون فيها من القصف على ما يبدو. وقال ابن مريم لمنظمة العفو الدولية:

"أخذتُ حماراً إلى مزرعة غير بعيدة عن منــزلنا. أحضرتُ ماء للخراف ثم سمعتُ انفجارات قوية. هرعت عائداً إلى المنــزل ورأيت أن السقف سقط كتلةً واحدة على الأرض. كان الغبار كثيفاً إلى حد أنني لم أستطع أن أرى جيداً... لم تكن هناك حركة... ولا صوت ... فاعتقدتُ أن عائلتي ذهبت إلى مكان ما. ذهبتُ إلى منــزلي جدي وجدتي المجاورين، كنت أصرخ كالمجنون: يا أماه، يا خالة...، ولكنني لم أسمع جواباً. فعدتُ إلى المنــزل، حيث كان الغبار قد هدأ. ووقعتْ عيناي على قطعة قماش برتقالية اللون عليها ورود حمراء تحت الأنقاض؛ لقد كانت ثوب أمي... كانت ترتديه في ذلك اليوم ... لم استطع التحمل، جمدت في مكاني..

"ثم جاء اثنان من أبناء خالتي من عدن، وكانت والدة أحدهما تحت الأنقاض، لإجبارنا على الذهاب معهما لأنهما سمعا أصوات القصف الكثيف من هناك. فقلت لهما إن الجميع تحت الركام... كنا جميعنا مصدومين. ثم صرنا نزيل الانقاض حتى وصلنا إليهم. كانوا مغمورين بالغبار المختلط بالدم. كانوا جميعاً قد فارقوا الحياة. قمنا بلفِّهم بقطع قماش طويلة ... لم نستطع دفنهم في الكود لأن أنصار الشريعة كانوا متمركزين في المقبرة ... إتصل إبن خالتي هاتفياً بصديقه في جعار فحضر بسيارته وساعدنا في نقلهم إلى جعار... حيث قمنا بدفنهم في مقبرتها."

توفي جابر سالم متأثراً بجروح إصابته وهو يستعد للصلاة في الجامع © Private

في جعار أُصيب **جابر قاسم سالم**، البالغ من العمر 72 عاماً، بجروح ناجمة عن شظية صاروخ أطلقته طائرة حربية يمنية أصابت الجامع الكبير في 5 سبتمبر/أيلول 2011. وقد قضى نحبه متأثراً بجراحه بعد أسبوع. ويقع المسجد في وسط سوق جعار، الذي كان مكتظاً بالناس في وقت الغارة الجوية، التي وقعت قبل صلاة الظهر بقليل. ووصف أحد أقرباء قاسم، الذي تحدث معه قبل

وفاته، لمنظمة العفو الدولية ما حدث:

" ذهب إلى المسجد قبل صلاة الظهر كي يقرأ القرآن ... وأثناء وجوده هناك، قُصف المسجد، ونقله أحد معارفنا فوراً إلى مستشفى الرازي. وبعد وصوله إلى المستشفى بوقت قصير، قصفت الطائرة مستشفى الرازي أو مكاناً بالقرب منه ... فسارعَ أفراد أنصار الشريعة الذين كانوا يحتلون المستشفى إلى مغادرته والفرار من المكان. ثم عادوا وضمَّدوا جروحه بقطع قماش وليس بضمادات طبية مناسبة، ثم عرفتْ عائلتي أنه كان جريحاً ونقلته إلى عدن."

أسفرت الغارة الجوية عن مقتل ما لا يقل عن رجلين آخريْن، وهما **هزاع أحمد عطا باحيب**، الذي كان يعمل بائعاً في السوق، و**حيدرة محسن علي العبيدي**. كما أسفرت عن إصابة عدة أشخاص بجروح، بينهم طفل واحد على الأقل، وهو **عمر قاسم**، البالغ من العمر 11 عاماً، والذي جُرح في فخذه بشظية متطايرة.[75]

وفي الوقت الذي عرَّض مقاتلو أنصار الشريعة حياة المدنيين للخطر بصورة مستهترة بسبب إطلاق النار على الطائرة من السوق من رشاشات كلاشنكوف (أنظر أعلاه)، فإن ذلك لا يعفي قوات الحكومة من التزامها بضرورة التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبألا تشن هجمات مباشرة إلا على المقاتلين. إن وجود عدد قليل من المقاتلين لا يغير حقيقة أن السوق المكتظ بالمدنيين يظل هدفاً مدنياً. وفي مثل هذه الحالة ينبغي إلغاء الهجوم لأنه يُرجح أن يكون غير متناسب – وخاصة في ضوء حقيقة أن المقاتلين الذين أطلقوا النار من رشاشات كلاشنكوف لم يكونوا يشكلون تهديداً خطيراً للطائرة الحربية.

في ذلك اليوم نفسه، أي في 5 سبتمبر/أيلول، قُتلت **وفاء محمد أحمد الحمزة** بشظية متطايرة. وكانت هي وشقيقها قد أحضرا طعام الغداء لوالدهما، الذي كان يعمل حارساً في مدرسة. وأثناء وجودهما في المدرسة، التي لم تكن من بين المدارس التي احتلها أنصار الشريعة، سقط صاروخ على جزء من الطريق الرئيسي المعبَّد في جعار المجاور للبوابة المعدنية للمدرسة، التي ظهرت فيها أربعة ثقوب على الأقل ناجمة عن إصابتها بشظية عندما قامت منظمة العفو الدولية بتفتيشها في يوليو/تموز 2012. أما الوالد، الذي أُصيب بجروح في كتفه، فقد حمل وفاء ودقَّ باب أحد الجيران طلباً للمساعدة. وقد وصف الجار، الذي تحدثت معه منظمة العفو الدولية، ما حدث على النحو الآتي:[76]

" ركبنا السيارة، وحملتُها في حضني ... كان والدها لا يصدق ما حدث، وظل يردد: إنها الآن نائمة، أليس كذلك؟ نقلناها إلى صيدلي في باتيس، فقام بفحصها وأبلغني بأن الفتاة فارقت الحياة ... فتقدمتُ من الأب وأخبرته بالنبأ، فصرخ فوراً: كذاب! لقد كان مصدوماً وأجهش بالبكاء. ثم دخل الغرفة التي كانت ممددةً فيها، وصار يحكي معها: 'أنت نائمة، أليس كذلك؟ أنت نائمة'. لقد كان الموقف مؤثراً جداً."

وقد أُصيب شقيق وفاء، البالغ من العمر 13 عاماً، بجروح في ركبته.

في صبيحة يوم 15 مايو/أيار 2012 أسفرت غارة جوية عن مقتل أحد المدنيين في منـزله بمدينة جعار، وأعقبتها غارة ثانية أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 13 مدنياً كانوا قد تجمعوا أمام المنـزل المدمَّر. وقد قُتل **نوير العرشاني**، البالغ من العمر 33 عاماً، في الغارة الجوية الأولى التي سوَّت منـزله بالأرض. وقال بعض السكان والأقارب لمنظمة العفو الدولية إنهم دُهشوا من استهداف ذلك المنـزل لأنه لا علاقة له بأنصار الشريعة. وفي الوقت الذي قال فيه بعض السكان إن منـزلاً خلف منـزله كان مستأجراً من قبل أنصار الشريعة، وإن من المحتمل أن تكون الطائرة قد أخطأت هدفها، فإن أنور، شقيق نوير، أصرَّ على أن المنازل الواقعة خلف منـزله كانت مأهولة

بالجيران المعتادين وإن أقرب المنازل المستأجرة من قبل أنصار الشريعة تقع على بعد 100-300 متر بجانب مسجد الحمزة. وأدلى الشهود الذين تحدثوا إلى منظمة العفو الدولية بشهادات متسقة بشأن الغارة الجوية التي دمرت منـزله وقتلته، فقال أحدهم:[77]

" في حوالي الساعة الثامنة أو الثامنة والنصف صباحاً، حلَّقت طائرة حربية فوق جعار وهدرت هديراً قوياً بإتجاه قرية الحرور، ثم عادت بعد دقائق بدون إحداث صوت وقصفت منـزل نوير. ورأيتُ أجزاء من المنـزل وهي تتطاير في الهواء والغبار الكثيف... فهرعتُ مع آخرين إلى الموقع لتقديم العون. وتحول المنزل إلى ركام، وسمعتُ نساء يصرخن من داخل المنـزل الذي يقع خلفه... وقد ساعدنا في إخراج خمسة إلى سبعة أشخاص بين نساء وأطفال، ثم شاهد أحد الأطفال أجزاء من جسد نوير وسط الركام؛ فحفرنا في الأنقاض وأخرجنا جثته ووضعناها في سيارة شخص نقله إلى المركز الطبي التابع لمنظمة أطباء بلا حدود."

احتشد الناس على بعد ثلاثة إلى ستة أمتار من المنـزل على الجانب المقابل من الشارع. وبينما كانوا واقفين هناك، وصلت إلى الموقع سيارة إسعاف فيها أفراد من جماعة أنصار الشريعة، بالإضافة إلى دراجتين ناريتين تقلَّان رجالاً مسلحين من أعضاء الجماعة. وطلب منهم أحد الموجودين المغادرة، وقال إنه لم تعد هناك حاجة إلى سيارة الإسعاف لأنه تم نقل القتيل. وطلب أحد أفراد أنصار الشريعة من المحتشدين أن يتفرقوا من أجل سلامتهم تحسباً لعودة الطائرة لشن غارة ثانية. وشعر بعض الأشخاص بالغضب بسبب مقتل أحد المدنيين، وأنحوا باللائمة على أنصار الشريعة، ثم حدثت مشادة. وفي تلك الأثناء احتشد المزيد من الناس لرؤية المنـزل المدمَّر والاستفسار عما حدث. ثم عادت الطائرة الحربية وقصفت الحشد. وقد تحدَّث رجل إلى منظمة العفو الدولية واصفاً المشهد على النحو التالي:[78]

أحد الناجين من هجوم جوي
© Private

"انبطح الجميع أرضاً ... وبينما كنت منبطحاً معهم على الأرض، سمعتُ أنات ألم ونداءات استغاثة. نظرتُ إلى الجهة التي صدرت منها الأصوات، ولكنني لم أر شيئاً بسبب كثافة الغبار... ثم استطعتُ رؤية عدد من الأشخاص المنبطحين على الأرض، وآخرين كانوا يركضون لأنهم كانوا يحترقون. واستمر أولئك الأشخاص بالأنين والصراخ والاستغاثة ... خشيت فعلاً من احتمال عودة الطائرة، فاستجمعتُ قوتي وولَّيتُ هارباً، ولكنني كنت أسمع صرخات الناس ... فعدتُ إلى المكان وشاهدتُ أشخاصاً مصابين بجروح، بينهم ثلاثة أشخاص كانت تلتهمهم النار، وكانت قدم أحدهم تحترق. رأيت أحدهم يحاول الوقوف، بينما كان جسده من الخلف مليئاً بالثقوب الناجمة عن الشظايا من كتفيه إلى أخمص قدميه. قمتُ بمساعدته على السير نحو 300 متر حتى وصلنا إلى عيادة منظمة أطباء بلا حدود... أما اسم الرجل فهو جلال الحمرا... وفي غضون دقائق كان الناس قد نقلوا جميع الجرحى إلى العيادة، التي سرعان ما أصبحت مكتظة. ولذا كان لا بد من وضع الأشخاص الجرحى على الأرض خارج المركز الطبي."

وقد قُتل ما لا يقل عن 12 رجلاً وامرأة واحدة على الفور أو متأثرين بجراحهم. أما الرجال الإثنا عشر فهم: **ماجد أحمد عبدالله عوض**، وعمره 26 عاماً، **سالم محسن حيدر الجلادي**، وعمره 35 عاماً، **أديب أحمد غانم الدبعي**، **محمد عبدالله صالح حسين**، **منير بن الحجي بن العاصي**، **أحمد عبدالله أحمد الشهري**، **سالم عبدالله أحمد أبكر**، **حسين مبارك أحمد**، **عبدالرحمن المطهَّر**، **حافظ عبدالله مبارك**، **محسن علي سالم**،

وأمير العزاني. وأما المرأة فهي **مريم عبدو سعيد**، وكانت حاملاً في الثلاثينيات من العمر، ذُكر أنها كانت بين المارَّة وأُصيبت بشظية. وتشير المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية إلى أنه لم يُقتل سوى المدنيون في ذلك الهجوم لأن أفراد جماعة أنصار الشريعة كانوا قد غادروا المكان قبل وقوع الغارة الثانية بعد المشادة التي حدثت مع الحشد.

مريم عبدو سعيد، كانت حاملاً عندما قُتلتPrivate ©

وحتى لو أن الهجوم الأول كان عرَضياً وناجماً عن خطأ في تحديد الهدف، فإن عودة الطائرة الحربية وتنفيذها غارة ثانية أشد فتكاً، إنما تشير إلى الفشل التام في التحقق مما إذا كان الهدف عسكرياً أم لا. وإن وجود ذلك العدد الكبير من المدنيين كان ينبغي أن يكون مؤشراً كافياً على وجوب إلغاء الهجوم.

إعاقة الحصول على الرعاية الطبية

تتطلب الجروح البالغة رعاية طبية عاجلة وكافية. وفي لحظات الحاجة الماسَّة، كما في حالة النـزاع المسلح في أبين، تصبح خدمات الرعاية الصحية في اليمن من ضحايا الاضطرابات الداخلية: فهي تصبح عرضة للهجوم والانقطاع والتدخل.

مستشفى الرازي إثر هجوم جوي من قبل الحكومةPrivate ©

ففي 5 سبتمبر/أيلول 2011 ضُرب مستشفى الرازي في غارة جوية نفذتها طائرات حكومية، مما عرَّض أرواح المدنيين للخطر، بمن فيهم الجرحى الذين أُدخلوا المستشفى نتيجةً لغارة سابقة وقعت في ذلك اليوم على الجامع الكبير. وفي حين أن جماعة أنصار الشريعة كانت تسيطر على الطابق الثاني من المستشفى وعلى سيارة الإسعاف التابعة له، فإن تواجد أعضائها لا يجعل منه هدفاً مشروعاً. وليس واضحاً ما إذا كانت الجماعة المسلحة ضالعة في أنشطة غير قانونية في المستشفى، إلى جانب معالجة مقاتليها الجرحى أم لا. وحتى لو كانت كذلك، فإن القوات الحكومية ينبغي أن تستخدم الهجمات المتناسبة وأن تمتنع عن استهداف المستشفى لأن المستشفيات تحظى بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني.

وبالإضافة إلى عدم توفر سيارات الإسعاف وافتقارها إلى التجهيزات الكافية، فإن المرضى والجرحى في جعار الذين كانوا بحاجة إلى تحويلهم إلى المستشفيات في عدن واجهوا عقبة أخرى. فقد أغلقت السلطات اليمنية الطريق الساحلي الرئيسي من الكود، الواقعة في جنوب جعار وزنجبار، إلى عدن، وهي رحلة تستغرق عادة من 40 إلى 60 دقيقة بالسيارة. ونتيجة لذلك، كان سكان جعار مضطرين لأن يسلكوا طرقاً أطول بكثير للوصول إلى عدن، تستغرق من ثلاث إلى خمس ساعات. أما أسباب قيام السلطات اليمنية بإغلاق هذا الطريق المختصر وعدم السماح لسيارات الإسعاف والمدنيين على الأقل باستخدامه في الحالات الطارئة، فهي غير واضحة.

فقد أُصيب **ماجد أحمد عبدالله عوض** بجروح نتيجةً لغارة جوية وقعت أثناء وقوفه مع حشد من الناس جاءوا لمشاهدة منــزل **نوير العرشاني** المدمَّر في جعار. لقد أُصيب ماجد بحروق بالغة وجروح ناجمة عن الشظايا. ولم يكن المركز الطبي التابع لمنظمة أطباء بلا حدود في جعار مؤهلاً لمعالجة جروحه، ولذا قررت عائلته نقله إلى عدن في سيارة جيب مستعارة، مع رجل آخر أُصيب بحروق شديدة، وهو **أصيل عبدالهادي**.

في ذلك اليوم كان أقصر الطرق الطويلة إلى عدن مغلقاً، ولم يكن هناك من خيار سوى الطريق الأطول، مما أدى إلى تفاقم معاناة ماجد وأصيل. وتحدث أحد أصدقاء العائلة لمنظمة العفو الدولية عما حدث خلال الرحلة التي استغرقت ما لا يقل عن أربع ساعات:[79]

"كانت تلك المرة الأولى التي أسلكُ فيها ذلك الطريق. وبعد مرور ثلاثين دقيقة على مغادرتنا جعار ارتفعت درجة حرارة السيارة، فتوقفتْ وتعطَّل المشعاع (الراديتير) لم يكن لدينا ماء، وتعطّلت المركبة تماماً. كنا في طريق رملي في وسط الصحراء... لم تكن هناك سيارات عابرة ولا منازل قريبة، لا شيء. كنا في منطقة الطرية، وكان مكيف السيارة معطلاً... كان الطقس حاراً جداً، مما جعل حروق ماجد وأصيل أشد إيلاماً... كانا يئنّان وأحياناً يصرخان من شدة الألم. ثم رأينا منازل عن بُعد، فنــزلت أنا وصديقي من السيارة واتجهنا صوبها مشياً على الأقدام. استغرقت رحلة الذهاب حوالي نصف ساعة. كان السكان من البدو وليس لديهم سيارات... ولكن رجلاً ساعدنا في حمل حوالي 40 لتراً من الماء وعدنا إلى السيارة سيراً على الأقدام. استغرقت الرحلة نحو ساعة ذهاباً وإياباً. قمنا بتبريد المشعاع وتشغيل السيارة، ثم واصلنا طريقنا إلى قرية الشيخ سالم الواقعة على طريق إسفلتي.

"قطعنا مسافة كيلو مترين قبل أن تتعطل السيارة مرة أخرى في المنطقة الواقعة بين شقرة وزنجبار. كان ماجد وأصيل يتلويان من شدة الألم. نزلتُ مع صديقي من السيارة ووقفتُ في منتصف الطريق لجذب انتباه السيارات العابرة. شاهدنا حافلة قادمة من حضرموت، أوقفناها، وقلنا للسائق والركاب إن الجريحين أُصيبا بحادث سيارة كي لا نثير شكوكهم. ساعدَنا بعض الركاب في نقل ماجد وأصيل إلى الحافلة، فشعرا بتحسن لأن الحافلة كانت مكيفة. وصلنا طريق العلم، وكان أحد أقربائنا بانتظارنا عند نقطة التفتيش التابعة للجيش في العلم، لأنه لم يكن يُسمح لأي سيارة بالمرور من هناك. سأل الضابط عن إسمَيْ الجريحين وكيف أُصيبا بتلك الجروح. ثم نقلناهما بسيارة قريبنا الصغيرة من نوع "تويوتا كورولا" إلى مستشفى الصداقة الذي تديره منظمة أطباء بلا حدود... ولكن ماجد فارق الحياة بعد أربعة أيام."

وقال أشخاص آخرون قابلتْهم منظمة العفو الدولية إنهم اضطروا إلى سلوك الطرق الأطول لنقل الجرحى من أفراد عائلاتهم إلى المستشفى، كما حدث مع عائلة رمزي العقد (الذي طعنه فتحي عبدالهادي – أنظر الفصل 3) وجابر قاسم سالم، الذي أُصيب في هجوم الجامع الكبير (أنظر أعلاه) وقضى نحبه بعد أسبوع.

وليس واضحاً لمنظمة العفو الدولية ما إذا كان يمكن أن تُكتب النجاة للأشخاص الثلاثة الذين غطَّى هذا التقرير حالاتهم لو أنهم حصلوا على رعاية طبية كافية وسريعة.

وقد عرفت المنظمة أن السلطات اليمنية أخرجت جرحى من سيارات الإسعاف والمستشفيات بدون التقيد بإجراءات التحويل الطبية المتعارف عليها. كما عمدت السلطات إلى تأخير حصول الجرحى على حقهم في الوصول إلى المستشفيات فوراً، وذلك بإيقاف السيارات العادية وسيارات الإسعاف التي تنقل الجرحى للتحقق مما إذا كان الأشخاص الذين هم بحاجة إلى رعاية طبية من المقاتلين المشتبه بهم. ودخل أفراد الأمن اليمنيون الأقسام التي لا

يُسمح بدخولها إلا للأطقم الطبية في المستشفيات، من قبيل وحدات العناية الحثيثة، بدون استشارة المهنيين الصحيين المسؤولين وبدون التعريف بهويتهم أو إبراز مذكرات اعتقال، عندما كانوا يريدون إخراج جرحى معينين.

في مايو/أيار أو يونيو/حزيران 2012، وأثناء الهجوم الذي شنته القوات اليمنية في أبين، تم إيقاف سيارة إسعاف كانت تقلُّ جريحاً من جعار عند نقطة تفتيش تابعة للجيش في لحج. واتهم الضباط ذلك الجريح، الذي كان ذا بشرة سمراء، بأنه صومالي يقاتل مع أنصار الشريعة. وقال شقيقه، الذي كان معه في سيارة الإسعاف إنهما من جعار، ولكن الجيش اقتاد سيارة الإسعاف إلى إدارة البحث الجنائي في لحج. ومكث الرجلان في سيارة الإسعاف لمدة ساعة على الأقل إلى أن أحضر شقيقهما الثالث بطاقة هويته من عدن لإثبات أنه كان مواطناً يمنياً، وسُمح لهم عندئذ بالمغادرة.

وأُدخل جريح آخر، ربما كان من أقرباء القيادي المزعوم في جماعة أنصار الشريعة طارق الذهب، الذي قُتل في فبراير/شباط 2012 في رداع، إلى وحدة العناية الفائقة في أحد مستشفيات عدن وهو في حالة حرجة. وكان فاقد الوعي وعلى جهاز التنفس الاصطناعي. ودخل أفراد قوات الأمن المركزي وحدة العناية المركزة، التي لا يُسمح بدخولها إلا للطواقم الطبية وأحد أفراد العائلة في حالات محددة، بدون استشارة الطاقم الطبي – ويبدو أن ذلك كان من الممارسات الشائعة لقوات الأمن إبان فترة النـزاع في أبين – وأعلنوا عن عزمهم على اقتياده من المستشفى. وأصرَّ أفراد الطاقم الطبي على القول إن الجريح سيموت إذا أُزيل جهاز التنفس الاصطناعي. وعلى الرغم من استعادة وعيه واستقرار حالته، فقد توفي الرجل في مطلع أكتوبر/تشرين الأول 2011. ونظراً لأن أفراد قوات الأمن كان لديهم كامل الحرية في دخول عنابر المستشفى متى شاءوا بدون استشارة الطاقم الطبي، فإن منظمة العفو الدولية تشعر بقلق من أن يكون قد تمت إعاقة معالجته طبياً، مما أسهم بالتالي على نحو ما في وفاته.

وفي الوقت الذي تعترف منظمة العفو الدولية بأن أفراد الجيش والموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين ربما يضطرون إلى القبض على جرحى أو حراستهم أو احتجازهم في بعض الأحيان، فإن على عاتق السلطات المسؤولة عن عمليات الاعتقال يقع الالتزام بضمان قانونية الاعتقال وعدم تعريض المعالجة الطبية للجرحى للخطر في جميع الحالات. وفي نزاع أبين تشير تحقيقات منظمة العفو الدولية إلى عدم الإيفاء بمثل تلك المعايير، وإلى أن السلطات، في بعض الحالات الموثَّقة هنا، تدخلت في معالجة الجرحى داخل المرافق الصحية.

يقضي القانون الدولي الإنساني بأن تكفل جميع الدول الأطراف حصول الجرحى والمرضى، بدون تمييز وبأكمل درجة ممكنة وبدون أي تأخير، على الرعاية الطبية التي تقتضيها حالتهم.[80] وإن إعاقة المعالجة الطبية العاجلة بشكل تعسفي في الحالات المشار إليها آنفاً تشكل انتهاكاً لهذه القاعدة من جانب القوات الحكومية. كما شكلت أفعال الحكومة انتهاكاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق باحترام الحق في الرعاية الصحية.

حالات الاختفاء القسري

اقتادت قوات الأمن اليمنية من المستشفى رجلاً واحداً على الأقل، يُشتبه في أنه كان يقاتل مع أنصار الشريعة، واختفى ذلك الرجل منذ ذلك الحين. وكان محمد علي سعيد، الذي يُعتقد بأنه يحمل جنسية أجنبية، ربما كان سورياً، وأُصيب بجروح في رأسه، إما في زنجبار أو في الكود، قد أُدخل أحد مستشفيات عدن في مطلع أكتوبر/تشرين الأول 2011 وهو فاقد الوعي. وقد استعاد وعيه في اليوم نفسه وسأل عن أفراد عائلته. وجاء أحد أقربائه لزيارته، ولكنه اقتيد حال وصوله من قبل رجال يرتدون ملابس مدنية، يُعتقد أنهم من أفراد جهاز الأمن

الوطني، المعروفين بأنهم يدخلون أقسام المستشفيات بدون التعريف بأنفسهم بشكل سليم للطاقم الطبي وبدون إبراز وثائق رسمية تجيز إجراءاتهم. وبعد بضع ساعات، حضر رجال يرتدون ملابس مدنية، ويُعتقد كذلك بأنهم من أفراد الأمن الوطني، إلى غرفة محمد علي سعيد في المستشفى واقتادوه إلى الخارج، ولم تصل أية أخبار بشأنه منذ ذلك الوقت.

وكدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ينبغي أن يلتزم اليمن بضمان إبلاغ الأشخاص الذين يتم اعتقالهم بالتهم الموجَّهة إليهم فوراً. كما يجب تقديم المتهمين إلى السلطات القضائية في غضون فترة زمنية معقولة.

كما أن الاختفاء القسري محظور بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي، ويمكن أن يشكل جريمة حرب.[81]

5. الأطر القانونية الدولية المنطبقة

إن الالتزامات القانونية الدولية لا تنبثق من المعاهدات المحددة التي صدَّقت عليها دولة ما فحسب، وإنما من القانون العرفي الدولي كذلك، وهو قواعد مستمدة من "ممارسة عامة مقبولة كقانون"، وليس بالاتفاقيات المكتوبة، التي يمكن أن تُلزم الدول، بالإضافة إلى الجماعات المسلحة في بعض الحالات، بصورة مستقلة عن أية التزامات بموجب المعاهدات.

القانون الدولي الإنساني: حماية الحقوق في أوقات الحرب والسلم

اليمن دولة طرف في بعض المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وهي: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (تم التصديق عليه في عام 1987)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (تم الانضمام إليه في عام 1987)؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (تم الانضمام إليها في عام 1984)؛ واتفاقية حقوق الطفل (تم التصديق عليها في عام 1991)؛ والبروتوكول الإختياري الملحق بها والمتعلق باشراك الأطفال في النزاع المسلح (تم التصديق عليه في عام 2007)؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري (تم التصديق عليها في عام 1972)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (تم الانضمام إليها في عام 1991). إن اليمن ملزم قانونياً بموجب هذه الاتفاقيات الدولية، إلى جانب القانون العرفي الدولي ذي الصلة.

تم تدمير الكثير من المباني في أبين © Amnesty International

ومع أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتُمد في عام 1948، لا يُعتبر معاهدة ملزمة بحد ذاته، فإنه ينص على الحقوق الأكثر أساسية التي تتعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعزيزها وحمايتها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. كما أن عدداً من الأحكام المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من قبيل حظر التعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة، والحق في الحياة والحرية وسلامة الشخص، والحق في المحاكمة العادلة أمام محكمة مستقلة ومحايدة، تمثل قواعد للقانون الدولي العرفي.

وقد أكدت محكمة العدل الدولية ولجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق في أوقات النـزاع المسلح وفي أوقات السلم؛ ويجوز تعديل بعض الحقوق (وليس كلها) في التطبيق أو "التنصل منها" أو تقييدها في ظروف النـزاع المسلح، ولكن إلى الحد الذي تفرضه مقتضيات الأوضاع وبدون تمييز.

ومن بين التزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان الأكثر صلةً بالنـزاع المسلح في أبين: الحق في الحياة؛ وحظر

ذخيرة مستعملة© Amnesty International

التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة؛ وحظر الاختفاء القسري؛ والحق في المحاكمة العادلة؛ والتمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسدية والعقلية؛ والحق في التعليم؛ وحظر التمييز ضد المرأة.

ومع أن العقوبات التي فرضتها "محاكم" أنصار الشريعة نُفذت خارج نطاق الأطر القانونية، فإن القانون الوطني اليمني ينص على أن ثمة أفعالاً محددة تتعلق بالتعذيب وغيره من ضروب العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة، من قبيل بتر الأطراف والجلَد، تُعتبر عقوبات يجوز فرضها من قبل محاكم مختصة ضد أشخاص مدانين بارتكاب جرائم معينة. أما بموجب القانون الدولي، فإنه يتعين على اليمن أن يعتبر مثل هذه الانتهاكات جريمة جنائية في التشريعات الوطنية، وهو ملزم بتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم الخطيرة وغيرها من الجرائم، ومنها عمليات القتل خارج إطار القانون والتعسفي، إلى ساحة العدالة.

القانون الدولي الإنساني: حماية الأفراد في النـزاع المسلح

بحلول أواسط عام 2011 – وبالتأكيد بحلول يونيو/حزيران من ذلك العام، عندما بسطت جماعة أنصار الشريعة سيطرتها على زنجبار – وصل القتال بين قوات الحكومة وأنصار الشريعة إلى المستوى من الحدة، كما وصل التنظيم لدى أطراف النـزاع إلى المستوى اللذين يتطلبهما وجود نزاع مسلح ذي طابع غير دولي.[82] ولذا فإن القانون الدولي الإنساني، إلى جانب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ينطبقان على سلوك القوات الحكومية خلال الفترة التي يركز عليها هذا التقرير.

ويشمل القانون الدولي الإنساني القواعد والمبادئ التي تهدف إلى حماية الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال الحربية بشكل رئيسي، ولا سيما المدنيين، وحتى بعض المقاتلين كالجرحى والأسرى. كما يتضمن معايير السلوك الإنساني، ويقيِّد وسائل وأساليب شن العمليات الحربية. ويتمثل غرضه الأساسي في الحد من المعاناة البشرية في أوقات النـزاع المسلح إلى ادنى درجة ممكنة.

ويُذكر أن اليمن دولة طرف في اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949 والبروتوكول الإضافي المتعلق بحماية ضحايا النـزاعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول) والبروتوكول الإضافي المتعلق بحماية ضحايا النـزاعات المسلحة غير الدولية. كما أنه دولة طرف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفرا، وتدمير هذه الألغام.

وتنطبق المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع على جميع الأطراف في النـزاعات المسلحة غير الدولية. إن العديد من القواعد المحددة الواردة في هذه المعاهدات وغيرها من معاهدات القانون الدولي الإنساني – وجميع القواعد المذكورة في هذا التقرير – تشكل جزءاً من القانون الدولي الإنساني العرفي، ولذا فهي ملزِمة لجميع أطراف أي نزاع، بما فيها القوات المسلحة وقوات الأمن اليمنية وقوات أنصار الشريعة أو غيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.[83] وقد تصل انتهاكات العديد من هذه القواعد إلى حد جرائم الحرب.

وتتمثل إحدى القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي في أن جميع أطراف النـزاع وفي جميع الأوقات يجب أن "تميز بين المدنيين والمقاتلين"، ولا سيما في أنه "لا يجوز توجيه هجمات إلا ضد المقاتلين"، و"يجب ألا توجَّه ضد المدنيين"[84] وثمة قاعدة مشابهة تطلب من الأطراف أن تميز بين "الأهداف المدنية" و"الأهداف العسكرية". وتُعتبر هذه القواعد جزءاً من مبدأ اساسي وهو "التمييز" بين الأهداف المدنية والعسكرية.

ولغايات التمييز هذه، فإن كل شخص ليس فرداً في القوات المسلحة لأحد أطراف النـزاع يُعتبر مدنياً، ويشمل السكان المدنيون جميع الأشخاص الذين ليسوا مقاتلين.[85] ويحظى المدنيون بالحماية من الهجمات ما لم يشاركوا بشكل مباشر في الأعمال الحربية.[86] (وفي هذا التقرير تستخدم منظمة العفو الدولية مصطلح "المدنيين" للإشارة إلى المدنيين الذين يقومون بدور مباشر في الأعمال الحربية).

والأهداف المدنية هي كافة الأهداف (أي المباني والهياكل والأماكن وغيرها من الممتلكات أو البيئات المادية) التي ليست "أهدافاً عسكرية". أما الأهداف العسكرية فهي "تنحصر في الأهداف التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري، سواء بحكم طبيعتها أو موقعها أو غايتها أو استخدامها، أو التي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة في ذلك الوقت ميزة عسكرية أكيدة".[87] وتحظى الأهداف المدنية بالحماية من الهجمات، ما لم تصبح أهدافاً عسكرية بسبب تحقق جميع المعايير التي تنطبق على الهدف العسكري والمشار إليها للتو بصور مؤقتة.[88] وإذا ثار شك حول ما إذا كان هدف ما مكرَّس عادةً لأغراض مدنية، كمكان العبادة أو المنـزل أو غيره من المساكن أو المدرسة، على أنه يستخدم حالياً لاغراض عسكرية، عندئذ ينبغي الافتراض بأنها لا تستخدم لأغراض عسكرية.[89]

إن توجيه الهجمات بصورة متعمدة إلى مدنيين لا يقومون بدور مباشر في الأعمال الحربية أو إلى أهداف مدنية (كالأهداف الطبية أو الدينية أو الثقافية بشكل خاص في حالة النـزاعات غير الدولية) يعتبر جريمة حرب.[90] ويتضمن مبدأ التمييز قاعدة محددة وهي "حظر أفعال العنف أو التهديدات بالعنف التي يكون غرضها الأساسي بث الرعب في صفوف السكان المدنيين."[91]

إن النتيجة الطبيعية لقاعدة التمييز تتمثل في أن "الهجمات العشوائية محظورة".[92] والهجمات العشوائية هي تلك التي تصيب الأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين والأهداف المدنية بدون تمييز، إما لأن الهجوم غير موجَّه إلى هدف عسكري محدد، أو لأنه يستخدم أساليب أو وسائل قتالية أو وسيلة لا يمكن توجيهها إلى هدف عسكري محدد، أو لا يمكن حصر آثاراها على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني.[93]

كما يحظر القانون الدولي الإنساني الهجمات غير المتناسبة، وهي تلك التي "يُتوقع أن تسبب خسائر عرَضية في أرواح المدنيين، وإصابة المدنيين بجروح، وإلحاق الضرر بالأهداف المدنية، أو مزيجاً مما ذُكر، بما يمكن أن يُحدث أضراراً مفرطة قياساً بالميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة".[94] إن شن هجوم عشوائي متعمد، يتسبب في قتل أو جرح مدنيين، أو هجوم غير متناسب (أي معرفة أن الهجوم سيسبب خسائر عرضية مفرطة في أرواح المدنيين أو إصابتهم بجروح أو أضرار) إنما يشكل جريمة حرب.[95]

وكي يكفل الطرف المهاجم أن يكون الهجوم قانونياً، يتعين عليه أن يتخذ كافة الاحتياطات الممكنة لتقليص حجم الأضرار التي تلحق بالمدنيين والأهداف المدنية إلى أدنى حد ممكن. وتشمل هذه الاحتياطات: التحقق من الهدف؛ واختيار وسائل وأساليب الهجوم المناسبة؛ وتقييم آثار الهجمات؛ والمراقبة والسيطرة أثناء تنفيذ الهجمات؛

والتحذير المسبق؛ واختيار الهدف.[96]

كما يتعين على أطراف النــزاع اتخاذ الاحتياطات الضرورية لحماية المدنيين والأهداف المدنية الخاضعة لسيطرتها من آثار الهجوم، بما في ذلك عن طريق تجنب موضَعة الأهداف العسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها إلى أقصى حد ممكن؛ ونقل المدنيين والأهداف المدنية الخاضعة لسيطرتها، ولأقصى حد ممكن، من جوار الأهداف العسكرية.[97]

ويحُظر تدمير الممتلكات، ما لم يكن ذلك من مقتضيات الضرورة العسكرية الأكيدة، كما تُحظر عمليات النهب.[98]

ويوفر القانون الدولي الإنساني المنطبق على النــزاعات المسلحة غير الدولية ضمانات أساسية للمدنيين وللمقاتلين الذين يقعون في الأسر أو يُصابون بجروح أو الذين يصبحون غير قادرين على القتال. ومن بين تلك الضمانات المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف لعام 1949 والقانون الدولي الإنساني العرفي اللذان يتضمنان القواعد التالية: حظر القتل؛ فرض المعاملة الإنسانية؛ حظر التمييز في تطبيق الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني؛ حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة والاغتصاب والتعدي على الكرامة الشخصية (وخاصة المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة)؛ وحظر الاختفاء القسري واحتجاز الرهائن والاعتقال التعسفي. ولا يجوز إدانة أحد أو الحكم عليه إلا وفقاً لمحاكمة عادلة تكفل جميع الضمانات القضائية الأساسية. كما أن العقوبات الجماعية تعتبر محظورة.[99] واستناداً إلى القاعدة ذات الصلة، فإن العديد من – أو جميع – الأفعال التي تنتهك هذه القواعد تشكِّل جرائم حرب.[100]

القانون الجنائي الدولي

يمكن إخضاع الأفراد، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، للمساءلة الجنائية عن انتهاكات معينة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى عاتق جميع الدول يقع الالتزام بإجراء تحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ومقاضاة مرتكبيها، حيثما يتم جمع أدلة مقبولة كافية، فضلاً عن الجرائم الأخرى التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، من قبيل التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري. كما أن الانتهاكات الخطيرة لاتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول، ومعظم الانتهاكات الجسيمة الأخرى للقانون الإنساني الدولي تعتبر جرائم حرب. ويمكن الاطلاع على تعريفات هذه الجرائم في نظام روما الأساسي. إن قائمة جرائم الحرب المذكورة في المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عكست القانون العرفي الدولي في وقت اعتماد النظام الأساسي، مع أن القائمة ليست كاملة، وأن عدداً من جرائم الحرب المهمة غير مشمولة.

إن بعض الانتهاكات التي ارتكبها أنصار الشريعة والموثَّقة في هذا التقرير، من قبيل قتل الجنود الأسرى وإصدار الأحكام وتنفيذ عمليات الإعدام بدون أحكام معلنة من قبل محاكم نظامية، تشكل جرائم حرب. أما الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الحكومية والتي يمكن أن تشكل جرائم حرب، فتشمل: الاختفاء القسري للمقاتلين الذين يقعون في الأسر، والهجمات العشوائية وغير المتناسبة. إن الدول ملزمة بالتحقيق في جرائم الحرب المزعومة وبإجراء المحاكمات حيثما تسمح الأدلة المتوفرة بذلك.[101]

6. خاتمـة وتوصيـات

إن استيلاء جماعة أنصار الشريعة على مناطق في محافظة أبين وأجزاء من المحافظات المجاورة في عام 2011 والنـزاع المسلح الذي ترتب على ذلك بين الجماعة المسلحة وقوات الحكومة، قد حدثا على الخلفية التاريخية للانقسامات بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي وإهمال الحكومة اليمنية المركزية للمناطق الجنوبية من البلاد وعدم قدرتها على أو ترددها في بسط السيطرة على المنطقة لحماية سكانها واحترام حقوقهم الإنسانية.

وقد ارتكبت جماعة أنصار الشريعة انتهاكات جسيمة للحقوق الإنسانية للسكان الخاضعين لسيطرتها، ومنها عمليات القتل خارج إطار القانون والاختطاف والاعتقال التعسفي، والعقوبات التي وصلت إلى حد التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، وتقييد الحريات وانتهاك حقوق المرأة – وقد حدث كل ذلك خارج إطار القانون. ومع تطور الأوضاع في أبين وتحوُّلها إلى نزاع مسلح، وقع سكان أبين ضحايا لانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتُكبت على أيدي مقاتلي أنصار الشريعة وقوات الحكومة.

وفي حين أنه تم طرد أنصار الشريعة من المدن والبلدات التي كانت خاضعة لسيطرتهم في يونيو/حزيران 2012، فإن احتمال ظهورهم مرة أخرى، وبالتالي استئناف النـزاع المسلح، لا يزال وارداً. إن التوصيات التالية تعكس بواعث قلق منظمة العفو الدولية بشأن الانتهاكات التي ارتُكبت على أيدي أنصار الشريعة وقوات الحكومة في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كما تأتي استباقاً لتجدد القتال فيما لو حدث.

إن منظمة العفو الدولية تقدم توصياتها إلى الحكومة اليمنية وهي تعلم أن تشكيلتها الحالية كحكومة مصالحة وطنية أُنشأت كجزء من الفترة الانتقالية التي تدوم سنتين عقب اتفاق نقل السلطة الذي تم التوصل إليه بوساطة مجلس التعاون الخليجي في عام 2011. وتتمثل إحدى المهام المطروحة أمام الحكومة، وفقاً لبنود الاتفاق، في "دمج القوات المسلحة تحت هيكل قيادي مهني ووطني موحد في إطار حكم القانون".[102] ويجب أن يمثل ذلك فرصة أساسية لإجراء بعض الإصلاحات في تلك المؤسسات، التي تبيِّنها منظمة العفو الدولية في ما يلي.[103]

كما أتاح المرسوم الذي أصدره الرئيس اليمني في 22 سبتمبر/أيلول 2012 والقاضي بإنشاء لجنة للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في عام 2011 [104] فرصة أخرى. وكما هو مبين أدناه، ينبغي أن يُطلب من لجنة التحقيق ضمان أن تكون الانتهاكات الواردة في هذا التقرير ضمن نطاق صلاحياتها [105] وينبغي أن يكون الهدف هو الكشف عن الحقيقة وإحقاق العدالة وتوفير جبر الضرر للضحايا وعائلاتهم. وفي هذا الشأن، من الواضح أنه ينبغي إزالة بعض الحواجز التي تعترض سبيل العدالة. وإن أكثر هذه الحواجز أهمية هو القانون الذي أُقر في يناير/كانون الثاني 2012، والذي منح الرئيس السابق علي عبدالله صالح حصانة تامة من المقاضاة ووفَّر الحصانة لمساعديه من المحاكمة الجنائية على الأفعال ذات الدوافع السياسية" التي ارتُكبوها في سياق أدائهم لواجباتهم الرسمية. وكما هو موثَّق في هذا التقرير، فقد ارتكبت القوات اليمنية انتهاكات للقانون الإنساني الدولي خلال الفترة التي كان فيها علي عبدالله صالح يتربع على سدة الحكم.

إلى الحكومة اليمنية

تحث منظمة العفو الدولية الحكومة اليمنية على ما يلي:

- ضمان توفير التدريبات والتجهيزات والإنضباط على النحو الملائم للجيش وقوات الأمن العاملة في أبين وشبوه والمحافظات المحيطة، كي تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

- ضمان أن تشمل صلاحيات لجنة التحقيق التي أُعلن عن تشكيلها في سبتمبر/أيلول 2012 انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتُكبت على أيدي قوات الحكومة والطائرات الأمريكية بدون طيار وأنصار الشريعة خلال الفترة منذ استيلاء أنصار الشريعة على جعار في نهاية فبراير/شباط 2011 وحتى طردها من تلك المناطق في يونيو/حزيران 2012؛

- إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة وشاملة، وفقاً للمعايير الدولية، في الحوادث التي تشير إلى أن قوات الحكومة والطائرات الأمريكية بدون طيار اقترفت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومنها جرائم الحرب، وتحديد المسؤوليات والتسلسل القيادي؛

- إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة وشاملة، وفقاً للمعايير الدولية، في الحوادث التي تشير إلى أن جماعة أنصار الشريعة ارتكبت انتهاكات للقانون الإنساني الدولي إبان النــزاع في أبين والمحافظات المحيطة بها، بما فيها جرائم الحرب؛

- مقاضاة المشتبه بهم من مرتكبي جرائم الحرب وغيرها من الجرائم التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، حيثما تتوفر أدلة مقبولة كافية، وفقاً لإجراءات محاكمة تحترم المعايير الدولية للمحاكمات العادلة بشكل كامل، بدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛

- إلغاء قانون الحصانة الذي أُقر في يناير/كانون الثاني 2012، وضمان عدم توفير الحصانة من المقاضاة لأي شخص ارتكب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إبان نزاع أبين أو أمرَ بارتكابها أو أسهم في ارتكابها، سواء قام بذلك بصفته الرسمية أم لا؛

- ضمان أن تكون قواعد ومبادئ القوات اليمنية المتعلقة بمفاهيم الهدف العسكري والميزة العسكرية والتناسب متسقة تماماً مع القانون الدولي الإنساني؛

- ضمان تقيُّد الجيش اليمني التام بواجبه نحو اتخاذ التدابير الاحترازية عند تنفيذ الهجمات، ولا سيما فيما يتعلق بالتحقق من الأهداف وإعطاء المدنيين تحذيرات كافية؛

- الالتزام العلني بوضع حد لاستخدام المدفعية والهاون والقذائف غير الموجَّهة التي تُلقى من الجو على المناطق المدنية المكتظة بالسكان؛

- إصدار تعليمات واضحة إلى جميع أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن بإعطاء الأولوية لمعالجة الجرحى على التحقيق معهم، ومعاملة الجرحى معاملة إنسانية وحمايتهم ونقلهم إلى المستشفيات بدون تأخير؛ والسماح لسيارات الإسعاف بالوصول إلى الجرحى فوراً؛

- ضمان قيام القوات اليمنية بالسماح لسيارات الإسعاف والمدنيين بسلوك أقصر الطرق للوصول إلى المستشفيات ذات التجهيزات الجيدة في عدن وغيرها؛ وزيادة القدرات والموارد في المستشفيات، الموجودة بالقرب من مناطق النــزاع المسلح، بما فيها سيارات الإسعاف المجهَّزة جيداً؛

- إصدار تعليمات واضحة إلى جميع أفراد القوات المسلحة وأجهزة الأمن بمراعاة معايير السلامة والرفاه في المستشفيات فيما يتعلق بالجرحى، والسماح بمعالجة هؤلاء الجرحى وغيرهم من المرضى بدون إعاقة أو تدخل، واتخاذ إجراءات تأديبية ضد كل مَن عمل، بصورة غير شرعية، على تأخير أو عرقلة أو التدخل في عمل المهنيين الصحيين الذين يقومون بمعالجة الجرحى في المستشفيات والمرافق الصحية؛

- إصدار تعليمات إلى جميع أفراد القوات المسلحة وأجهزة الأمن بالتوقف عن عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين وعن تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم، بمن فيهم الجرحى؛

- إصدار تعليمات إلى جميع أفراد القوات المسلحة وأجهزة الأمن بالتعريف بأنفسهم بشكل واضح أمام المهنيين الصحيين وموظفي المستشفيات، وإبراز مذكرات الاعتقال للمريض الذين يريدون اعتقاله ولمن يتولى مهمة رعايته صحياً ولإدارة المستشفى؛

- إبلاغ المعتقلين – اليمنيين وغير اليمنيين – على خلفية النـزاع بالتهم الموجَّهة لهم بشكل عاجل، والسماح لهم برؤية عائلاتهم وتوكيل محامين من اختيارهم وتوفير الرعاية الطبية التي قد يحتاجونها، والتأكد من مثولهم أمام السلطات القضائية في فترة زمنية معقولة؛

- السماح بدخول أماكن الاعتقال التي يُحتجزون فيها بصورة عاجلة ومستقلة، وذلك لضمان سلامة المعتقلين ورفاههم؛

- توفير مترجمين للمعتقلين غير الناطقين بالعربية أثناء محاكماتهم؛

- إجراء تحقيقات شاملة ومحايدة ومستقلة في جميع الأنباء المتعلقة بعمليات الاختفاء القسري على خلفية النـزاع في أبين، وتقديم المسؤولين عن تلك الانتهاكات إلى ساحة العدالة ضمن إجراءات محاكمة تفي بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة بدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛

- مواصلة الجهود الرامية إلى نزع الألغام بهدف تسريع عودة جميع الأشخاص النازحين داخلياً إلى منازلهم ومحلاتهم التجارية، والالتزام بالمادة 5 من معاهدة حظر الألغام – ووفقاً لتمديد الفترة إلى خمس سنوات أخرى الذي مُنح في عام 2008 – التي تطلب من اليمن تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغَّمة الخاضعة لولايتها القضايا أو لسيطرتها في أسرع وقت ممكن، بما لا يتجاوز 1 مارس/آذار 2015؛

- توفير جبر الضرر الكامل لجميع ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو لعائلات الضحايا، وتأهيل الأشخاص الذين انفجرت بهم ألغام، بمن فيهم الأطفال؛

- تقديم تعويضات متساوية للضحايا بغض النظر عن النوع الاجتماعي، وإلغاء المادتين 12 و 42 من قانون العقوبات اللتين تنصان على أن مقدار التعويض الذي يُدفع لعائلة الضحية الأنثى عن القتل أو إلحاق الأذى الجسدي الجسيم (الأرش) يبلغ نصف مقدار التعويض الذي يُدفع لعائلة الضحية الذكر.

- تحسين مستوى الالتحاق المنتظم بالمدارس بصورة منتظمة وتقليص معدلات التسرب التي ربما تكون قد نجمت عن التشوش والانقطاع في العملية التعليمية أثناء حكم أنصار الشريعة والنـزاع الذي أعقبه، وفقاً للجنة الدولية للصليب الأحمر.

إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وجماعة أنصار الشريعة

تدعو منظمة العفو الدولية تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وجماعة أنصار الشريعة إلى ما يلي:

- الاعتراف العلني بالالتزام التام بالقانون الدولي الإنساني، والالتزام العلني باحترام حقوق الإنسان المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمنصوص عليها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي العرفي؛

- الإدانة العلنية، من جانب أعلى مستويات القيادة لجميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، من قبيل عمليات القتل غير القانوني والاختطاف والتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، والعقوبات التي تصل إلى حد التعذيب وإساءة المعاملة، من قبيل بتر الأطراف والجلَد، وإصدار تعليمات إلى الأعضاء تتضمن الحظر الصارم لمثل هذه الأفعال في جميع الظروف؛

- إطلاق سراح جميع المدنيين الذين اعتُقلوا إبان فترة سيطرة أنصار الشريعة على أجزاء واسعة من محافظة أبين والمحافظات المحيطة بها، وإبلاغ العائلات بمصير أقربائها المفقودين، بمن فيهم أولئك الذين قضوا نحبهم، وكشف النقاب عن ظروف وفاتهم والأماكن التي دُفنوا فيها؛

- الشجب العلني لسياسة أنصار الشريعة فيما يتعلق بانتهاك حرية العقيدة والضمير والتعبير والحق في الاستقلال الشخصي والتعبير، الذي تكفله المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة ما يتعلق بالنساء ونشطاء المجتمع؛

- عدم استخدام المناطق السكنية كقواعد للمقاتلين ومستودعات لتخزين الأسلحة والذخيرة؛ وإصدار تعليمات إلى الأعضاء بعدم شن هجمات من وسط المناطق المدنية؛

- الالتزام التام بضرورة اتخاذ تدابير احترازية في العمليات الهجومية والدفاعية، بما في ذلك ضرورة التمييز بين مقاتلي أنصار الشريعة وغير المقاتلين إلى أقصى درجة ممكنة؛

- إصدار تعليمات واضحة إلى أعضاء جماعة أنصار الشريعة بمعاملة الجنود الأسرى وغيرهم من المشتبه في أنهم يعملون مع الحكومة معاملة إنسانية، ومراعاة حُرمة الموتى ودفنهم وفقاً للشعائر الدينية التي يعتنقونها؛

- فصل أي عضو ضالع في انتهاكات القانون الدولي الإنساني من صفوف التنظيم؛

- عدم استخدام الألغام المضادة للأفراد والأسلحة العشوائية بطبيعتها؛

- توفير الخرائط والمعلومات – للسلطات اليمنية أو الهيئات الدولية – التي تحدد المواقع التي زرع فيها مقاتلو أنصار الشريعة ألغاماً أو تركوا خلفهم ذخائر وأعتدة لم تنفجر ومصائد مغفلين، وذلك بهدف الحؤول دون وقوع المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين.

الملحق 1

أنصار الشريعة
المحكمة الشرعية بولاية أبين
إمارة وقار

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٨ / ربيع الأول /١٤٣٣هـ
الرقم : البيان رقم (٣١)

بيان من المحكمة الشرعية بولاية أبين أمارة وقار بشأن إقامة حد الله على مجموعة من الجواسيس

الحمد لله القائل: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) [المائدة/٣٣]، والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

أولاً : حكمت المحكمة الشرعية بولاية أبين إمارة وقار بالقتل حداً على المدعو «أبي عيسى حسن ناجي حسن النقيب» وذلك بعد إدانته في تجنيد جواسيس يعملون لصالح الطيران الأمريكي وإيصال الشرائح للجواسيس، كما أنه كان مشرفاً مباشراً على وضعها في مواقع وسيارات المجاهدين، وإيصال مبالغ مالية للجاسوس المدعو «أبو عبد الرحمن الماربي صالح أحمد صالح الجاملي» مقابل أن يضع الشرائح على سيارات المجاهدين وقد قتل إثر هذا القصف الأمريكي مجموعة من المجاهدين في السيارة الأولى: ١) الأخ المجاهد القائد أبو أسامة علي بن مبارك فراس من قبيلة جهم مأرب ٢) الأخ المجاهد أبو تميم مصعب ميخوت بن عبود الشريف من قبيلة الأشراف بمأرب ٣) الأخ المجاهد أبو سعيد جابر بن سعيد الشبواني من قبيلة عبيدة ٤) الأخ المجاهد حمد بن سعيد بن غريب من قبيلة عبيدة ٥) الأخ المجاهد علوي بن شعفان من قبيلة دهم ٦) الأخ المجاهد خميس بن صافيان من قبيلة دهم ٧) الأخ المجاهد أبو عمار الجهمي من قبيلة جهم.

وفي السيارة الثانية : ٨) الأخ المجاهد القائد موحد الماربي علي بن سعيد بن جميل من قبيلة عبيدة ٩) الأخ المجاهد القائد إبراهيم النجدي عبد الله الفراج من قبيلة شمر ١٠) الأخ المجاهد صالح بن عبد الله العقيلي من آل عقيل، رحمهم الله جميعاً.

وقد أقر المدعو «أبو عيسى حسن ناجي النقيب» بكل ما نُسب إليه ولقي جزائه العادل؛ ومطلوب للقضاء على ذمة هذه القضية لمشاركتهم المباشرة في التجنيد وبناء شبكات تجسس متعاملة ومتواصلة ومرتبطة بالأمن القومي اليمني الأمريكي، كل من: المدعو : علي بن سعيد بن معيلي – المدعو : معيض بن ناصر بن قماد – المدعو : خميس المشيعي.

ثانياً: حكمت المحكمة الشرعية بولاية أبين إمارة وقار بالقتل حداً والصلب تعزيراً على المدعو «أبي عبد الرحمن الماربي صالح أحمد صالح الجاملي» وذلك بعد إدانته بتهمة التجسس ومباشرته بوضع شريحتين لتوجيه القصف للطائرات الأمريكية على المجاهدين في زنجبار وقد قتل جراء ذلك كل من: في السيارة الأولى: ١) الأخ المجاهد القائد أبو أسامة علي بن مبارك فراس من قبيلة جهم مأرب ٢) الأخ المجاهد أبو تميم مصعب ميخوت بن عبود الشريف من قبيلة الأشراف بمأرب ٣) الأخ المجاهد أبو سعيد جابر بن سعيد الشبواني من قبيلة عبيدة ٤) الأخ المجاهد حمد بن سعيد بن غريب من قبيلة عبيدة ٥) الأخ المجاهد علوي بن شعفان من قبيلة دهم ٦) الأخ المجاهد خميس بن صافيان من قبيلة دهم ٧) الأخ المجاهد أبو عمار الجهمي من قبيلة جهم.

وفي السيارة الثانية : ٨) الأخ المجاهد القائد موحد الماربي علي بن سعيد بن جميل من قبيلة عبيدة ٩) الأخ المجاهد القائد إبراهيم النجدي عبد الله الفراج من قبيلة شمر ١٠) الأخ المجاهد صالح بن عبد الله العقيلي من آل عقيل، رحمهم الله جميعاً.

وقد أقر المتهم «أبو عبد الرحمن الماربي صالح أحمد صالح الجاملي» أمام اللجنة القضائية بما وُجّه إليه من التهم ولقي جزائه العادل،ومطلوب للقضاء على ذمة هذه القضية كل من: المدعو : علي بن سعيد بن معيلي – المدعو : معيض بن ناصر بن قماد – المدعو : خميس المشيعي لمشاركتهم في تجنيد المدعو «أبي عبد الرحمن الماربي صالح أحمد صالح الجاملي» ودعمه بالمال والتقنيات والتكفل بالتواصل مع غرفة العمليات التي توجه الطيران الأمريكي عبر الأمن القومي.

ثالثاً: حكمت المحكمة الشرعية بولاية أبين أمارة وقار بالقتل حداً على المدعو «رمزي محمد قائد العريقي» وذلك بعد إدانته بالتجسس لصالح المخابرات السعودية، وقد قام بعدة عمليات ترصد على ولايتي وقار وعزان وقام بتصوير عدة منشئات حيوية مثل المستشفيات وبعض المساجد قام بإيصالها إلى المدعو «أبو دليم حسين بن سعد القحطاني» والذي يعمل ضابط مخابرات لآل سعود والمدعو : «إبراهيم بن سليمان الدريبي» وكيل إمارة منطقة عسير للشؤون الأمنية، وقد اعترف وأقر أمام اللجنة القضائية بما نسب إليه، ومطلوب للقضاء على ذمة هذه القضية كل من «مجلي بن مانع أبو راسين الوايلي» و «أبو دليم حسين بن سعد القحطاني» و «إبراهيم بن سليمان الدريبي» لمشاركتهم في تجنيد المدعو «رمزي» والتواصل مع غرفة العمليات للطيران التجسسي الأمريكي ويتم تنفيذ الحكم في مدينة عزان حيث تم القبض عليه.

والله ولي التوفيق

اللجنة القضائية بالمحكمة الشرعية
ولاية أبين – إمارة وقار

حكم للمحكمة في 18 ربيع الأول 1433 من العام الهجري يوافق 11 فبراير/شباط 2012، أصدرته "المحكمة الشرعية" التي أقامتها جماعة أنصار الشرعية. وقد حكمت المحكمة على كل من صالح الجاملي، ورمزي العرقي، وحسن النقيب بالقتل بعد إدانتهم بالتجسس على القادة والأعضاء المقاتلين في صفوف جماعة أنصار الشريعة أو مناصريها، وحكمت بقتل الثلاثة وصلب جسد صالح الجاملي

الملحق 2

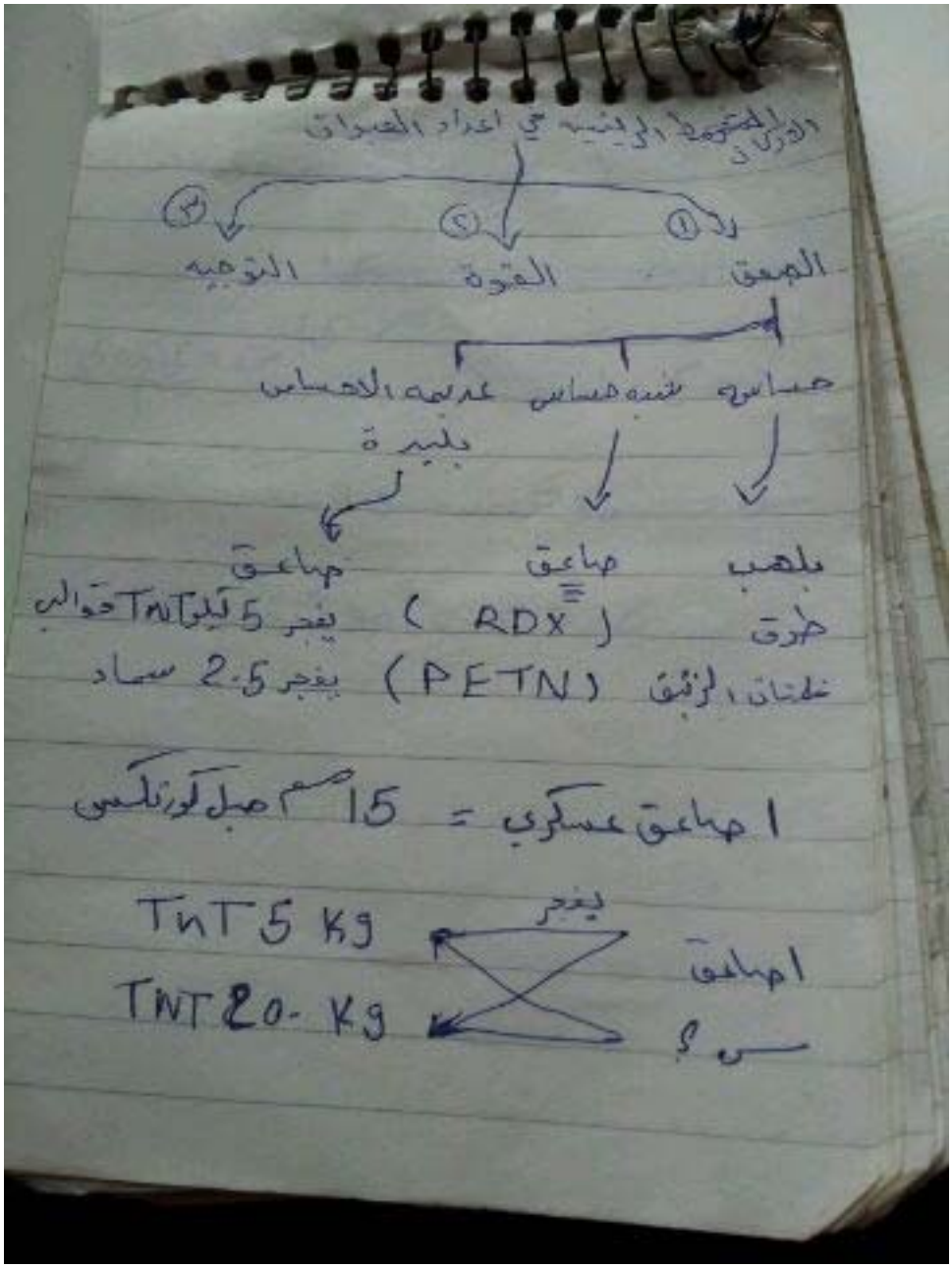

صفحة من مفكرة مكتوبة بخط اليد عثر أحد باحثي منظمة العفو الدولية في مدرسة الثورة، التي استخدمتها جماعة أنصار الشريعة كقاعدة في جعار. يقول العنوان على الصحفة "الأركان الرئيسية في إعداد العبوات، يتبع سبع صفحات مكتوبة بخط اليد تشرح الكيفية بالتفصيل. © Amnesty International

الملحق 3

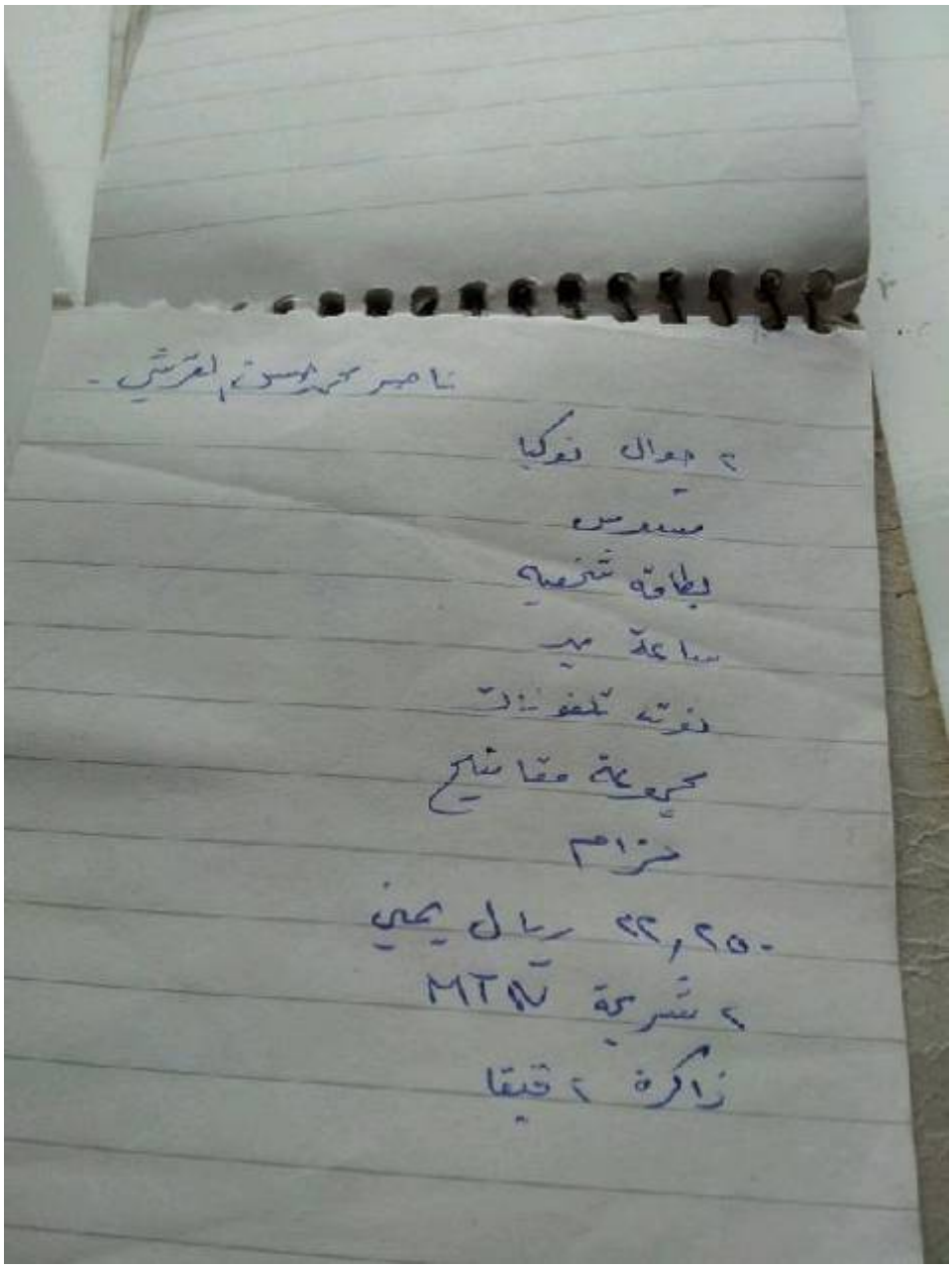

صفحة من مفكرة مكتوبة بخط اليد عثر أحد باحثي منظمة العفو الدولية في مدرسة الثورة، التي استخدمتها جماعة أنصار الشريعة كقاعدة في جعار. وتحتوي الصفحة على الاسم الكامل لناصر القرشي، الذي قبضت عليه جماعة أنصار الشريعة في 17 مايو/أيار 2012، يتبعه، فيما يبدو، قائمة بالأشياء التي أخذت منه: عدد 2 جوال نوكيا، ومسدس، وبطاقة شخصية، وساعة يد، ونوتة تليفونات، ومجموعة مفاتيح، وحزام، و22250 ريال يمني، وعدد 2 شريحة MTNK، وشريط ذاكرة كمبيوتر. © Amnesty International

الملحق 4

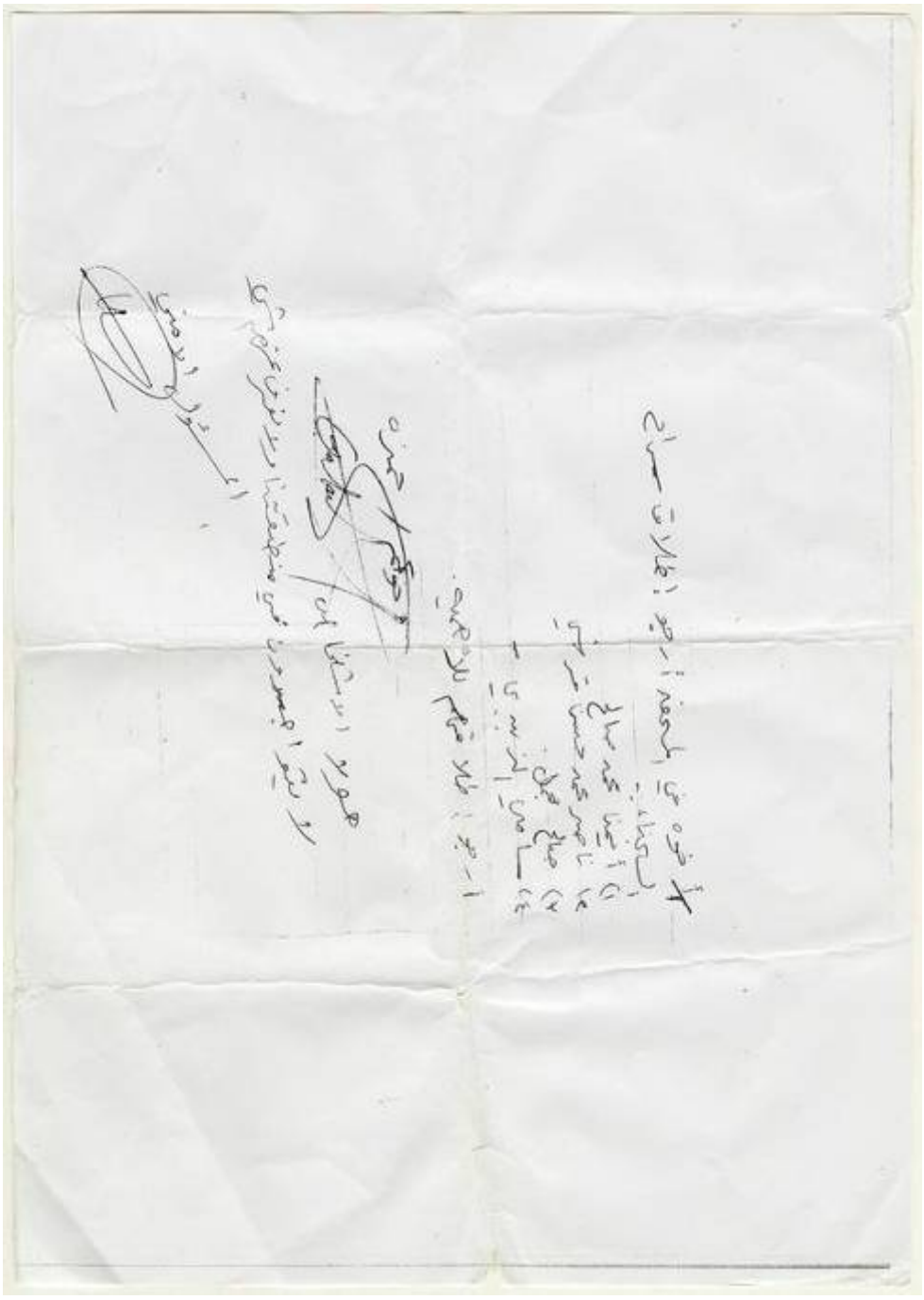

نسخة من مذكرة مكتوبة بخط اليد، موقعة باسم جلال، ويعتقد أنه جلال بلعيدي، قائد مزعوم لأنصار الشريعة، يطلب فيها أعضاء أنصار الشريعة، الذين فروا إلى المحفد، إطلاق سراح أربعة من سكان جعار الذين اعتقلوا خلال سيطرة الجماعة المسلحة على جعار. وعلى نفس الورقة، التي أخذها أحد أقارب المعتقلين إلى المحفد، رد على طلب، كتبه، فيما يبدو، أحد أفراد أمن أنصار الشريعة: "هؤلاء الأشخاص لا يتواجدون في منطقتنا ولا نعرف عنهم شيئاً". © Amnesty International

الهوامش

[1] للاطلاع على موقف منظمة العفو الدولية بشأن هذه السياسة الأمريكية، أنظر: منظمة العفو الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية: سياسات القتل المستهدف تشكل انتهاكاً للحق في الحياة، رقم الوثيقة: AMR 51/047/2012. أنظر أيضاً: مكتب الصحافة الاستقصائية، تحليل: مساءلة الولايات المتحدة على وفيات المدنيين في اليمن من جراء غارات الطائرات بدون طيار، نُشر في 7 سبتمبر/أيلول 2012.

[2] جلسة أسئلة وأجوبة على الانترنت مع أبو الزبير عادل العباب، أحد مسؤولي تنظيم القاعد في شبه الجزيرة العربية، 18 أبريل/نيسان 2012؛ نُشرت على موقع يو تيوب في 25 أبريل/نيسان 2011، ومتاحة على الرابط: http://www.youtube.com/watch?v=js_fbKJN23s ، آخر زيارة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[3] تاريخ تشكيل جيش أبين عدن الإسلامي بالضبط غير واضح.

[4] حددت الولايات المتحدة تنظيم القاعدة وأفغانستان الخاضعة لحكم طالبان كهدف أول للهجوم، والعراق كهدف ثانٍ. وبالإضافة إلى العراق، فقد صنَّف الرئيس جورج دبليو بوش إيران وكوريا الشمالية ضمن "محور الشر"، وحُدد مثلث البلدان الواقعة على البحر الأحمر كأهداف محتملة في "الحرب على الإرهاب"، وهي: السودان والصومال واليمن.

[5] "هروب القاعدة في اليمن يشعل فتيل الإنذار العالمي للشرطة الدولية" (الانتربول)، رويترز، 5 فبراير/شباط 2006.

[6] "ما وراء تفجير سفارة الولايات المتحدة في اليمن"، تايم، 17 سبتمبر/أيلول 2008، أنظر الرابط: http://www.time.com/time/world/article/0,8599,1841951,00.html، آخر زيارة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[7] بيان الجنرال ديفيد إتش بتريوس، قائد المنطقة الوسطى في الجيش الأمريكي، أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ حول المراجعة الاستراتيجية للأوضاع في أفغانستان-باكستان، وتموضع القيادة الوسطى"، 1 أبريل/نيسان 2009. أنظر الرابط: http://www.armed-services.senate.gov/statemnt/2009/April/Petraeus%2004-01-09.pdf، آخر زيارة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[8] جلسة أسئلة وأجوبة على الانترنت مع أبو الزبير عادل العباب، أحد مسؤولي تنظيم القاعد في شبه الجزيرة العربية، 18 أبريل/نيسان 2012"؛ نشرت على موقع يو تيوب في 25 أبريل/نيسان 2011، ومتاحة على الرابط: http://www.youtube.com/watch?v=js_fbKJN23s، آخر زيارة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[9] قُدم الاقتراح في رسائل أُعلنت في مايو/أيار 2012، وعُثر عليها في منـزل أسامة بن لادن في أبوت أباد، حيث قُتل في مايو/أيار 2011 على أيدي الفرق البحرية الجوية البرية الأمريكية "سيلز"، ونشره مركز مكافحة الإرهاب التابع للأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت، نيويورك. أنظر الرابط: http://www.ctc.usma.edu/posts/letters-from-abbottabad-bin-ladin-sidelined، آخر زيارة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[10] رسالة من أبو بصير الطرطوسي (عبدالمنعم مصطفى حليمة) إلى أنصار الشريعة، نُشرت في 10 مارس/آذار 2012. أنظر الرابط: http://tartosi.blogspot.co.uk/2012/03/blog-post.html
آخر زيارة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[11] رسالة منشورة من عادل العباب رداً على رسالة أبو بصير الطرطوسي، أنظر الرابط:
http://archive.org/stream/manbar_altawhid/trktm#page/n8/mode/1up، آخر زيارة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[12] فيلم فيديو نُشر على موقع يو تيوب في 24 يناير/كانون الثاني 2012. أنظر الرابط:
http://www.youtube.com/watch?v=-uukpT-8TWs، آخر زيارة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[13] "وسطاء يحثون على اعتقال الأسرى المحتجزين لدى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية" (باللغة العربية)، مأرب بريس، جريدة يمنية تصدر باللغة العربية على شبكة الانترنت، أنظر الرابط:
http://marebpress.net/news_details.php?sid=43072، آخر زيارة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[14] عُرفت سابقاً باسم "لجنة العقوبات المنشأة ضد القاعدة وطالبان"، وأُنشأت في 15 أكتوبر/تشرين الأول 1999 بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1267 المتعلق بأسامة بن لادن والقاعدة و/أو طالبان والأفراد والكيانات المرتبطة بهم؛ وقد تم تعديلها لاحقاً كي تتعامل مع القضايا المتصلة بالقاعدة حصراً. وتتألف اللجنة من ممثلي 15 دولة عضو – الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن و 10 دول بالتناوب.

[15] هذه العقوبات منصوص عليها في الفقرة 1 من قرار مجلس الأمن رقم 1989 (لعام 2011)، الذي اعتُمد تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

[16] لجنة العقوبات ضد القاعدة في مجلس الأمن تقوم بتعديل إدراج تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في قائمة عقوباتها"، لجنة مجلس الأمن، 4 أكتوبر/تشرين الثاني 2012، أنظر الرابط:
http://www.un.org/News/Press/docs/2012/sc10782.doc.htm، آخر زيارة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[17] "تصنيف جماعة أنصار الشريعة كإسم شهرة لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية"، وزارة الخارجية الأمريكية، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2012. أنظر الرابط http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/10/198659.htm، آخر زيارة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[18] المنظمات الإرهابية الأجنبية هي المنظمات الأجنبية التي تصنِّفها وزارة الخارجية الأمريكية كذلك وفقاً للفصل 219 من قانون الهجرة والجنسية في الولايات المتحدة، إذا وجدت أنها تورطت في أنشطة إرهابية (بموجب التعريف الوارد في قوانين الولايات المتحدة) إذا كانت تلك الأنشطة تشكل تهديداً للأمن القومي للولايات المتحدة أو أمن مواطنيها.

[19] الأمر التنفيذي رقم 13224 هو أمر تنفيذي وقعه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش كقانون في 23 سبتمبر/أيلول 2001، رداً على هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001. أنظر النص الكامل للأمر التنفيذي على الرابط:
http://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/terror.pdf ، آخر زيارة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[20] مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية في صنعاء في 5 يوليو/تموز 2012.

[21] مقابلة مع صحفي من زنجبار أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن وزنجبار في 8 و 11 يوليو/تموز 2012.

[22] مقابلة مع صحفي من زنجبار أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن وزنجبار في 8 و 11 يوليو/تموز 2012.

[23] وردت أنباء متضاربة حول أسباب مغادرة أنصار الشريعة مدينة رداع. فقد أفاد أحدها بأن القبائل المتحالفة مع الحكومة

طردتهم منها، بينما أشار آخر إلى أن طارق الذهب، الذي يُزعم أنه قائد أنصار الشريعة المسؤول عن رداع وافق على الانسحاب بعد أن أطلقت الحكومة سراح شقيقه من السجن.

[24] يُعتبر الحكم الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، في قضية الاستئناف كونراك وآخرون حكماً ريادياً في هذه القضية. أنظر الرابط: http://www.un.org/icty/kunarac/appeal/judgement/index.htm، آخر زيارة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[25] التقرير الإخباري، الإصدار الثامن، وكالة "مدد" الإخبارية، ديسمبر/كانون الأول 2011.

[26] ذكرت وكالة مدد الإخبارية في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 أن قاضياً عيَّنته جماعة أنصار الشريعة للبت في القضايا في محافظة شبوة الواقعة إلى الشمال من أبين، قال إن القضاء في شبوه تمكَّن من حل 56 من أصل 76 قضية كانت تتعلق بنـزاعات قديمة في المحاكم تعود إلى سنين عديدة. وإن محكمة أنصار الشريعة استطاعت أن تحل قضية تتعلق بديون في ثلاث جلسات محاكمة فقط، بعد أن كانت عالقة نظام المحاكم منذ عام 1965.

[27] التقرير الإخباري، الإصدار الرابع، وكالة مدد الإخبارية، نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

[28] مقابلات مع سكان جعار والحصن في يوليو/تموز وأكتوبر/تشرين الأول 2012.

[29] مقابلة بالهاتف مع أحد أفراد عائلة رمزي العقد، أجرتها منظمة العفو الدولية في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

[30] المصدر نفسه.

[31] بحسب القرار الذي اطَّلعت عليه منظمة العفو الدولية، فإن القادة والأعضاء الآخرين الذين قُتلوا في المركبة الأولى هم: أبو أسامة علي بن مبارك فراس (من قبيلة جهم في مأرب)؛ وأبو تميم مصعب مبخون بن عبود الشريف (من قبيلة الأشراف في مأرب)؛ وأبو سعد جابر بن سعيد الشبواني (من قبيلة العبيدة)؛ وحمد بن سعيد بن غريب (من قبيلة العبيدة)؛ وعلاوي بن شعفان (من قبيلة دهام)؛ وأبو عمار الجهمي (من قبيلة جهم). أما الذين قُتلوا في المركبة الثاني فهم: علي بن سعيد بن جميل، المعروف باسم موحد المأربي (من قبيلة العبيدة في مأرب)؛ إبراهيم النجدي عبدالله الفراج (من قبيلة شمر)؛ وصالح بن عبدالله العقيلي (من قبيلة عقيل).

[32] "عين علي الحدث: اعترافات جواسيس"، فيلم فيديو من إعدد وكالة مدد الإخبارية، نُشر على موقع يوتيوب في 12 فبراير/شباط 2012، أنظر الرابط: http://www.youtube.com/watch?v=mAJCkDSHvo4، آخر زيارة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[33] شريط فيديو تلقته منظمة العفو الدولية من أحد الناشطين في جعار في يوليو/تموز 2012.

[34] مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في يوليو/تموز 2012.

[35] ذكر قرار الحكم (باللغة العربية): أن المحكمة الشرعية في إمارة وقار [جعار] بمحافظة أبين حكمت على رمزي محمد قائد العريقي بإقامة حد القتل عليه بعد إدانته بالتجسس لصالح المخابرات السعودية".

[36] "عين على الحدث"، فيلم فيديو لوكالة مدد الإخبارية، نُشر على موقع يوتيوب في 3 مارس/آذار 2012، أنظر: http://www.youtube.com/watch?v=Ma0AMpNcHP0&feature=results_video&playnext=1&list=PLC8AA28309445C0 ، آخر زيارة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[37] التقرير الإخباري، الإصدار التاسع، وكالة مدد الإخبارية، فبراير/شباط 2012.

[38] التقرير الإخباري، الاصدار الحادي والعشرون، وكالة مدد الإخبارية، مايو/أيار 2012.

[39] مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في 9 يوليو/تموز 2012.

[40] فيلم فيديو قدمه ناشط في جعار لمنظمة العفو الدولية في يوليو/تموز 2012.

[41] يُرفع الأذان للصلاة خمس مرات في اليوم، وعادة ما يتم ذلك من مئذنة مسجد.

[42] مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في يوليو/تموز 2012.

[43] مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في 8 يوليو/تموز 2012.

[44] التقرير الإخباري، الإصدار الثالث، وكالة مدد الإخبارية، أكتوبر/تشرين الأول 2011.

[45] التقرير الإخباري، الاصدار الحادي والعشرون، وكالة مدد الإخبارية، مايو/أيار 2012.

[46] "عين على الحدث: هدم القباب والأضرحة"، نُشر على موقع يوتيوب في 6 يونيو/حزيران 2012، أنظر الرابط: http://www.youtube.com/watch?v=3AnIux28-l8، آخر زيارة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[47] أنظر دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة رقم 40.

[48] مقابلة بالهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

[49] مقابلة بالهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

[50] مقابلة بالهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

[51] مقابلة بالهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

[52] مقابلة بالهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

[53] مقابلة بالهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

[54] مقابلة مع أحد أعضاء المجلس الأهلي أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في 7 يوليو/تموز و13 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

[55] مقابلات مع عضوين من المجلس الأهلي ومعلمة أجرتها منظمة العفو الدولية في 7 يوليو/تموز 2012.

[56] أعلن المجلس الأهلي نجاح جميع الطلبة من الصفوف الابتدائية إلى الثانوية في السنة الدراسية السابقة

[57] مقابلة مع أحد أعضاء المجلس الأهلي أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في 7 يوليو/تموز 2012.

[58] مقابلة مع شاهد على الاعتقال أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في يوليو/تموز 2012.

[59] التقرير الإخباري، الإصدار الثاني عشر، وكالة مدد الإخبارية، مارس/آذار 2012.

[60] مقابلة بالهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

[61] مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في 7 يوليو/تموز 2012.

[62] هكذا قال شاهد كان مع عائلته لمنظمة العفو الدولية.

[63] قام باحث في منظمة العفو الدولية بهذه الزيارة في يوليو/تموز 2012.

[64] مقابلات مع السكان أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في يوليو/تموز 2012.

[65] مقابلة مع معلم مدرسة أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في 7 يوليو/تموز 2012.

[66] مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في 10 يوليو/تموز 2012.

[67] مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية في صنعاء في 5 يوليو/تموز 2012.

[68] مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في 11 يوليو/تموز 2012.

[69] مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية في 11 يوليو/تموز 2012.

[70] مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في 10 يوليو/تموز 2012.

[71] منظمة أطباء بلا حدود، "اليمن: عدد ضحايا الألغام الأرضية في ارتفاع"، 12 يوليو/تموز 2012.

[72] مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في 11 يوليو/تموز 2012.

[73] مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في 11 يوليو/تموز 2012.

[74] مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في 9 يوليو/تموز 2012.

[75] مقابلة مع الصبي أجرتها منظمة العفو الدولية في جعار في 12 يوليو/تموز 2012.

[76] مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية في صنعاء في 5 يوليو/تموز 2012.

[77] مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في 8 يوليو/تموز 2012.

[78] مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في 8 يوليو/تموز 2012.

[79] مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية في عدن في 8 يوليو/تموز 2012.

[80] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الإنساني العرفي، القاعدة 110.

[81] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدتان 98 و 256.

[82] استناداً إلى المعاهدات ذات الصلة، ومنها اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الإضافي الثاني والفقه القانوني الدولي، حددت اللجنة الدولية للصليب الأحمر العوامل المتعلقة بالمستوى الأدنى لحدَّة القتال وتنظيم أطراف النــزاع، وهي عوامل تُستخدم كمؤشرات. وتشمل العوامل التي تبين حدة القتال: العدد وطول المدة وحدَّة المواجهات الفردية ونوع الأسلحة وغيرها من المعدات العسكرية المستخدمة، وعدد وعيار الذخائر التي أُطلقت وعدد الأشخاص وأنواع القوات التي شاركت في القتال، وعدد الخسائر وحجم التدمير المادي، وعدد المدنيين الذين فرُّوا من مناطق النــزاع. أما العوامل التي تُستخدم كمؤشرات لتقييم التنظيم فهي: وجود هيكل قيادي وقواعد تأديبية وآليات داخل الجماعة المسلحة، ووجود مقر قيادة، والقدرة على شراء ونقل

وتوزيع الأسلحة، وقدرة الجماعة المسلحة على تخطيط وتنسيق وتنفيذ العمليات العسكرية، بما فيها تنقلات القوات والجوانب اللوجستية، والقدرة على التفاوض والتوصل إلى اتفاقيات، من قبيل وقف إطلاق النار أو اتفاقيات السلام. أنظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والقانون الإنساني الدولي وتحديات النـزاعات المسلحة المؤقتة، رقم الوثيقة: IC/11/5.1.231، أكتوبر/تشرين الأول 2011، ص 8. أنظر الرابط : http://www.icrc.org/eng/assets/files/red-cross-crescent-movement/31st-international-conference/31-int-conference-ihl-challenges-report-11-5-1-2-en.pdf، آخر زيارة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[83] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الإنساني الدولي العرفي، المجلد 1: القواعد، تحرير جيه إم هنكارتس ودوزولد بيك، 2005 (دراسة حول القانون الإنساني الدولي العرفي).

[84] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الإنساني الدولي، القاعدة 1، أنظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 48، والبروتوكول الثاني، المادة (2) 12.

[85] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الإنساني الدولي، القاعدة 5، البروتوكول الأول، المادة 50.

[86] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الإنساني الدولي، القاعدة 6، البروتوكول الأول، المادة 51(3)

[87] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الإنساني الدولي، القاعدتان 8، 9، البروتوكول الأول، المادة 52.

[88] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 10.

[89] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الإنساني الدولي العرفي، البروتوكول الأول، المادة (3) 52. أنظر أيضاً اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الإنساني الدولي العرفي، ص 36-34.

[90] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 156، ص ص 591، 593، 598-595. أنظر أيضاً نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المواد: (2)8 (ب) (1) (2)؛ (2)8 (د) (1) (2) (5) (7). أنظر أيضاً المناقشة في دراسة القانون الإنساني الدولي العرفي للجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، صفحة 27.

[91] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 2. أنظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(2) والبروتوكول الثاني، المادة 12(2).

[92] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 11، البروتوكول الأول، المادة 51(4).

[93] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 12، البروتوكول الأول، المادة 51(4) (أ).

[94] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 14، البروتوكول الأول، المادة 51(5) (ب) و 57.

[95] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 156، ص. 601-599.

[96] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 21-15

[97] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 24-22.

[98] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدتان 52-50.

[99] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القواعد 105-87.

[100] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 156، ص 603-590.

[101] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 158، بالإضافة إلى أحكام اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكول الأول.

[102] أنظر المادة 17 من آلية التنفيذ الخاصة باتفاقية مجلس التعاون الخليجي الموقعة في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[103] للاطلاع على النص الكامل للتوصيات المقدمة إلى الحكومة بشأن الجيش وأجهزة الأمن وغيرها من التوصيات، أنظر منظمة العفو الدولية، اليمن: جدول أعمال حقوق الإنسان للتغيير (رقم الوثيقة: MDE 31/012/2012)، سبتمبر/أيلول 2012.

[104] أنظر المادة 3 من المرسوم الجمهوري رقم 140 لعام 2012 على الرابط:
http://www.sabanews.net/ar/news281840.htm ، آخر زيارة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

[105] للاطلاع على التوصيات بشأن إنشاء لجنة تحقيق، أنظر منظمة العفو الدولية، اليمن: جدول أعمال حقوق الإنسان للتغيير (رقم الوثيقة: MDE 31/012/2012)، سبتمبر/أيلول 2012.

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما الذي بيدك أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخطرة التي تقوِّض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة. ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكراهية.

- انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.
- قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نُسمع العالم أصواتنا.

أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تُقبل التبرعات بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

يُرجى تقييده على بطاقة: ☐ Visa ☐ Mastercard

رقم ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐

تاريخ الانتهاء

التوقيع

يُرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك (انظر www.amnesty.org/en/worldwide-sites لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).
وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:
Amnesty International, International Secretariat,
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

www.amnesty.org

أريد أن أساعد

النـزاع في اليمن
أحلك الأوقات في أبيـن

على مدى نحو عشـرة أشـهر قبل حلول أواسـط عام 2011، ضرب محافظة أبين بجنـوب اليمن نزاع مسـلح بين قوات الحكومة ومقاتلي جماعة أنصار الشـريعة، وهي جماعة مسـلحة إسلامية يُعتقد أنها تنتمي إلى تنظيم القاعدة. وكما هي الحال غالباً، فقد وقع القسـط الرئيسـي من الخسائر في صفوف المدنيين، عندما انتهك الطرفان القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في معركتهما من أجل السيطرة على المنطقة.

منذ فبراير/شـباط – مارس/آذار بسـط مقاتلو جماعة أنصار الشـريعة سيطرتهم علـى جعار، وبعد ذلك على مدن وبلدات رئيسـية أخرى في محافظة أبين، من بينها زنجبار، وأعلنوا إقامة إمارات إسـلامية فيها. وقد أنشأت الجماعة محاكمها الخاصـة التـي قضت بإنزال عقوبـة بتر اليد في حالة واحـدة على الأقل وعقوبة الإعدام في عدة حالات. وفي مايو/أيار 2012، شنَّت الحكومة هجوماً عسكرياً كبيراً بهدف اسـتعادة السـيطرة على المحافظة، وحققت ذلك الهدف بحلول أواسط يونيو/حزيران. إن هذا التقرير، الذي يسـتند أساساً إلى زيارة لتقصي الحقائق قام بها وفد من منظمة العفو الدولية إلى اليمن في يونيو/حزيران – يوليو/تموز 2012، يتضمن توثيقاً للانتهاكات التي ارتكبها مقاتلو أنصار الشريعة عندما كانت المدن والبلدات في أبين خاضعة لسيطرتهم وإبان النـزاع المسلح الذي نشب لاحقاً. ومن بيـن تلك الانتهاكات تعريض المدنيين للأذى على نحو مسـتهتر خلال الهجمات؛ وقتل الجنود الأسـرى؛ وخطف المدنيين الذين لم يُشاهَد بعضهم منذ ذلك الحين؛ وإعاقـة إمكانية حصول الجرحى علـى المعالجة الطبية. كما يُظهر التقرير كيف استخدمت القوات الحكومية القوة غير المتناسبة إبان النـزاع.

إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات اليمنية إلى محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات كافة، وإلى ضمان حصول الضحايا على الإنصاف الكامل.

amnesty.org

رقم الوثيقة: Index: MDE 31/010/2012 Arabic
ديسمبر/كانون الأول December 2012

منظمة العفو الدولية